ثانيا: أمريكا والعالم

أمريكا والشرق الأوسط

- ❑ هل حققت الولايات المتحدة مصالحها فى الشرق الأوسط؟
- ❑ مستقبل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط
- ❑ مستقبل خطة السلام الأمريكية
- ❑ كيرى وبوش والقضية الفلسطينية: ما الفرق؟
- ❑ عن الدور الأمريكى فى عملية السلام
- ❑ الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٤
- ❑ عملية السلام فى الشرق الأوسط : خبرات أمريكية
- ❑ من هنرى كسينجر إلى كونداليزا رايس

هل حققت الولايات المتحدة مصالحها فى الشرق الأوسط

بعد نصف قرن من اعتراض خبراء وزارة الخارجية الأمريكية وزملاء لهم من العسكريين فى وزارة الدفاع على تأييد الولايات المتحدة لقيام دولة يهودية فى وسط ومحيط إقليمى عربى، واحتجاجهم فى هذا الاعتراض بما سوف يحمله هذا التأييد من تأثيرات سلبية على المصالح الأمريكية الحيوية فى المنطقة والتى كانت قيمتها الإستراتيجية قد بدأت تتضح سواء فيما يتعلق بإمكانياتها البترولية أو التنافس الدولى الذى بدأ يطفو مع القوة الدولية البازغة وهى الاتحاد السوفيتى، بعد نصف القرن هذا بأحداثه وصراعاته فى المنطقة وحولها، وبعد أن أختبرت السياسات تجاهها، يصح لنا أن نتساءل: هل كان هؤلاء المعترضون على حق؟ وهل عاق الدعم والتأييد الأمريكى لإسرائيل المصالح الأمريكية فى المنطقة أم أنه على الرغم من هذا التأييد الشامل ووصوله إلى مستوى التحالف الإستراتيجى استطاعت الولايات المتحدة أن توفق بين هذا وبين الحفاظ على مصالحها فى المنطقة وتحقيق أهدافها كما

تبلورت خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم تطورت واكتسبت أهدافًا إضافية بعد انتهاء الحرب الباردة والتغيرات التى أحدثتها فى النظام الدولى وعلاقاته؟

تستهدف هذه الدراسة استعراض الأهداف والمصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، وكيف استطاعت أن توفق بين هذه المصالح التى تبدو متناقضة وكما تبلورت ـ حتى نهاية الثمانينات ـ فيما أصبح يعرف بـ "الثالوث المقدس": احتواء الشيوعية ومقاومة النفوذ السوفيتى فى المنطقة ـ المحافظة على المصالح الأمريكية فى البترول وضمان تدفقه لها ولحلفائها الغربيين بأسعار معقولة وإحباط محاولة أية قوة محلية أو إقليمية أو دولية للتحكم فيه ـ ثم دعم وجود إسرائيل وأمنها والتوصل إلى الاعتراف العربى بها وإدماجها فى محيطها الإقليمى.

كذلك تستعرض الدراسة ما تطورت إليه الأهداف الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى، ومن ثم اختفاء أحد الأهداف الأمريكية الأساسية فى المنطقة وهو احتواء الشيوعية، والأهداف الجديدة التى برزت وتبلورت فى: منع أنتشار أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ـ مقاومة الحركات الأصولية الإسلامية ـ محاربة ومطاردة الإرهاب.

احتواء الشيوعية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انتهى أيضًا التحالف الذى جمع الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى لمحاربة النازية، وبرزت الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة "العالم الحر" فى الصراع الذى بدأ يتبلور مع الاتحاد السوفيتى، وقد بدأ هذا الصراع ينعكس ويتسرب إلى مناطق العالم الأخرى، وكان الشرق الأوسط فى مقدمة هذه المناطق بعد أوروبا وآسيا، وبدأ الشرق الأوسط يصبح وبشكل متزايد موضع اهتمام الولايات المتحدة بعد أن ظل حتى قبل الحرب العالمية الثانية لا يمثل بالنسبة لها قيمة سياسية أو إستراتيجية.

وفى نطاق صراعها البازغ مع الاتحاد السوفيتى بدأت قيمة الشرق الأوسط تتأكد مع ظهور طموحات الاتحاد السوفيتى فى إيران وتركيا وظهور قلاقل فى بلد ملاصق هو اليونان، وهو التطور الذى بدأت معه الولايات المتحدة فى بلورة سلسلة من المبادئ والنظريات تستهدف احتواء الاتحاد السوفيتى ومنع اكتسابه النفوذ فى الشرق الأوسط. وقد كان أول هذه النظريات هى نظرية ترومان فى مارس ١٩٤٧ والذى حذر فيها ترومان من تأثير انهيار اليونان على الشرق الأوسط وأوروبا وطلب من الكونجرس تخصيص ٤٠٠ مليون دولار لإمدادات اقتصادية وحربية. وقد جاءت هذه النظرية فى الواقع لتمثل نقلة ثورية فى السياسة الخارجية الأمريكية من حيث أنها أخذت على عاتقها بشكل معلن قيادة وزعامة الغرب فى احتواء النفوذ السوفيتى، بل إن البعض اعتبر هذا الإعلان بمثابة الإعلان الحقيقى عن الحرب الباردة. وقد تلى نظرية ترومان بدء تخطيط الولايات المتحدة ـ بالتعاون مع حلفائها الغربيين ـ سلسلة من الترتيبات الأمنية للدفاع عن الشرق الأوسط مثل "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط" ، وحلف بغداد، وحلف السنتو، وهى الترتيبات التى اصطدمت بمقاومة من بلدان الشرق الأوسط وخاصة بعد بروز تيار القومية العربية بزعامة جمال عبد الناصر والذى اعتبر أن إسرائيل، وليس الاتحاد السوفيتى، هو التحدى الرئيسى الذى يواجه العالم العربى، ومن ثم لم يجد هذا التيار سببًا فى الأنضمام إلى الترتيبات الأمنية الأمريكية وهو الأمر الذى وضع الولايات المتحدة فى صدام مع هذا التيار خاصة بعد أن توجه جمال عبد الناصر إلى المعسكر الاشتراكى طلبًا لمصادر التأييد العسكرى والاقتصادى الذى حجبته عنه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون.

أما المبدأ أو النظرية الثانية التى أعلنتها الولايات المتحدة لمقاومة النفوذ السوفيتى فى المنطقة فكانت نظرية أيزنهاور الذى أعلن فى خطاب له أمام الكونجرس عام ١٩٥٧ أن الشرق الأوسط قد وصل بشكل حاسم إلى مرحلة جديدة وحاسمة فى تاريخه المهم الطويل وأن المنطقة كانت دائمًا موضع قلاقل وعدم استقرار متزايد استغلته فى أوقات كثيرة الشيوعية الدولية، وأن المنطقة تحتوى تقريبًا على ثلثى

الاحتياطى الراهن المعروف من مخزون العالم من البترول فإذا ما فقدت شعوب هذه المنطقة استقلالها وسيطرت عليها قوى معادية فإن هذا سيكون مأساة للمنطقة ولعدد من الأقطار التى ستخضع حياتها الاقتصادية لما يقارب الاختناق. وفى ضوء هذا التصور الذى فسر العوامل التى أدخلت المنطقة فى تنافس القوتين، أعلن أيزنهاور مبدأه الذى تضمن إلى جانب تقديم مساعدات اقتصادية إمكان استخدام القوات الأمريكية المسلحة حين يطلب منها ذلك "لصد العدوان المسلح المكشوف من أى بلد تسيطر عليه الشيوعية الدولية". وقد وضعت هذه النظرية موضع التطبيق والاختبار فى عدد من الأحداث: فى الأردن عام ١٩٥٧، والأزمة السورية عام ١٩٥٧، والأزمة اللبنانية فى يوليو عام ١٩٥٨، وجميع هذه الأزمات كانت موضع اختبار لعلاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى والحدود التى يمكن أن يذهبا إليها فى هذا التنافس.

وقد جاءت حرب ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط لكى تمثل قمة الصدام بين الولايات المتحدة وتيار القومية العربية بقيادة جمال عبد الناصر، وكانت بمعنى من المعانى تصفية من جانب الولايات المتحدة لحساباتها مع جمال عبد الناصر ولمقاومته لمشروعاتها فى المنطقة وإتاحته الفرصة للاتحاد السوفيتى للتواجد فيها. غير أن تغير الزعامة السياسية فى مصر بعد عام ١٩٧٠ من جمال عبد الناصر إلى أنور السادات جاء كبداية لتطورات بعيده المدى ليس فقط فى علاقة مصر بالولايات المتحدة، بل فى علاقاتها بالعالم العربى ودورها فى المنطقة على اتساعها. فقد أدى التحول الجذرى الذى أحدثه أنور السادات فى السياسة الخارجية المصرية فى أعقاب حرب ١٩٧٣ إلى تراجع المكانة والوجود السوفيتى فى المنطقة وتهميش دوره فى البحث عن تسوية سياسية للصراع العربى الإسرائيلى وهى العملية التى ستقوم فيها الولايات المتحدة بالدور الفعال فى مراحلها المختلفة ابتداء من اتفاق فض الاشتباك الأول والثانى بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٤، واتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية عام ١٩٧٥، وقد توج هذا الدور الأمريكى باتفاقيات كامب دافيد عام ١٩٧٨ وبمعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وكانت هذه التطورات بمثابة

إعلان عن انتصار الدبلومايسة الأمريكية فى المنطقة وتهميش الدور والمكانة السوفيتية، وبشكل يمكن معه القول إن الولايات المتحدة فى نهاية الأمر، وبعد مواجهات الخمسينات والستينات، قد حققت اثنين من أهدافها فى المنطقة وهما: تحقيق سلام بين إسرائيل وأكبر دولة عربية، أما الهدف الثانى فكان تهميش وتراجع النفوذ والدور السوفيتى فى المنطقة وربما فيما بعدها، وقد لا يكون من المبالغة القول إن تراجع النفوذ السوفيتى فى المنطقة فى أعقاب حرب ١٩٧٣، وما أصبح للولايات المتحدة من يد عليا فى دبلوماسية السلام وتوجيه الأحداث فى المنطقة، كان من المقدمات والدوافع التى جعلت القيادة السوفيتية التى جاءت عام ١٩٨٥ بزعامة جورباتشوف تعيد تقييم السياسة الخارجية السوفيتية وأدوارها فى المناطق الإقليمية بل والعالم.

تأمين النفط

على الرغم من أن الوصول الأمريكى إلى بترول الشرق الأوسط يرجع إلى نهاية العشرينات حين وصلت الشركات البترولية الأمريكية عام ١٩٢٨ ونجحت فى التوصل إلى اكتشافات ضخمة، إلا أن بترول الشرق الأوسط لم يكتسب قيمة استرتيجية إلا بعد الحرب العالمية الثانية وبفعل عاملين رئيسيين: ما أصبح النفط العربى يمثله بالنسبة لاقتصاديات الولايات المتحدة والقوى الصناعية وحيث تبلور الإدراك بأن فقدانه يعنى اضطرابًا اقتصاديًا وسياسيًا فى العالم الغربى حيث أصبح الشرق الأوسط يمثل ٧٠٪ من احتياطى البترول العالمى ويمثل ثلثى استهلاك أوروبا واليابان ونصف صادرات الولايات المتحدة والغرب أن يكون أحد أهداف السياسة السوفيتية هو حرمانهم من هذا البترول وإلى الحد الذى رأينا معه أيزنهاور يعلن مبدأه عام ١٩٥٧ ويربط بين فقدان بترول الشرق الأوسط واختناق الاقتصاديات الغربية. كما سوف نرى رئيسًا أمريكيًا آخر هو جيمى كارتر حين فسر الغزو السوفيتى لأفغانستان فى ديمسبر ١٩٧٩ بأنه يستهدف تهديد مصادر النفط فى منطقة الخليج والاقتراب منها، أطلق نظريته فى يناير عام ١٩٨٠ التى اعتبر فيها "أن

أى محاولات من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسى سوف ينظر إليها كعدوان على المصالح الحيوية للولايات المتدة وسوف تقاوم بأية وسيلة ضرورية بما فى ذلك القوة المسلحة".

وبناء على هذه التصورات لأهمية بترول الشرق الأوسط أصبح من الأهداف الأساسية للولايات المتحدة فى المنطقة ضمان المحافظة على تدفق البترول من منطقة الخليج بشكل آمن وبأسعار معقولة ومنع أى قوة محلية أو إقليمية أو دولية من التعرض لهذه المصالح. من أجل هذا الهدف واجهت الولايا ت المتحدة، وواجهت المنطقة معها، ثلاث لحظات تاريخية انتهت جميعًا بدعم المصالح البترولية الأمريكية وتأكيد الوجود الأمريكى فى المنطقة والوصول به إلى وضع الهيمنة وفرض جدول الأعمال الأمريكى عليها ليس فقط فيما يتعلق بمنطقة الخليج بل على منطقة الشرق الأوسط فى مجموعها. كانت اللحظة الأولى حين حاولت الحركة الوطنية فى إيران بقيادة الدكتور محمد مصدق تأميم شركة البترول البريطانية الإيرانية وهو الإجراء الذى رأت فى الولايات المتحدة تهديدًا لكارتل النفط العالمى ودور ومساهمات الشركات الأمريكية فيه وسيطرته على السوق العالمى. وقد انتهى هذا التطور بالإطاحة بمصدق وتأكيد وجود الشركات البترولية الأوروبية فى إيران، هذا فضلا عن إعادة الشاه إلى عرشه والذى سيصبح الحليف الأكبر للولايات المتحدة فى المنطقة على مدى العقود الثلاثة التالية.

فى هذا السياق من المفيد أن نشير إلى حرب الخليج الأولى ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ بين العراق وإيران، وقد كانت المحصلة النهائية لهذه الحرب إضعاف القوتين الرئيسيتين الخليجيتين وإنهاك اقتصادياتهما فضلاً عن اختلال الشعور بالأمن لدى بقية الدول الخليجية وهى اعتبارات صبت جميعها فى المصلحة الأمريكية. وقد واصلت الولايات المتحد سياسة إنهاك القوتين اقتصاديًا واحتوائهما سياسيًا وهى السياسة التى تبلورت فى عهد كلينتون فى سياسة "الاحتوء المزدوج"، ونتصور أنه، رغم المبالغات الأمريكية وما تحاول تصويره عن الأخطار التى ما زالت تمثلها العراق

وإيران، على عكس، فبحكم ما تعرض له من عقوبات اقتصادية متواصلة أعادته إل المراحل الأولى لنمو ه الاقتصادى والاجتماعى، وتفكك وحدته الإقليمية، قد أصبح قوة عاجزة عن أن تمثل تهديدًا حقيقيًا لجيرانها، أما إيران فإن التطورات التى مرت بها الثورة الإيرانية والضغوط الأمريكية التى تعرضت ها كانت وراء اتجاهها إلى الاعتدال وإعادة تكييف سياستها الخارجية وبشكل خاص تجاه دول الجوار والعالم العربى، وأيًا كان ما يبدو من استمرار التيار المعادى للولايات المتحدة فى إيران إلا أن مضمون السياسة الخارجية الإيرانية ودوافعها يختلف بشكل حاد، وخاصة بعد مجئ محمد خاتمى إلى الحكم عام ١٩٩٧، عما كان عليه من المجالات التى وصلت إلى حد المشاركة فى الحرب ضمن صفوف قوات التحالف الشمالى وتقديم أسلحة لهو من المؤشرات القومية على هذا الاتجاه المعتدل.

وقد جاءت تداعيات حرب ١٩٧٣ لكى تمثل اللحظة الثانية التى واجهت فيها الولايات المتحدة ما يهدد مصالحها البترولية فى المنطقة حين لجأ منتجو النفط العرب إلى ما لم يكن من الممكن التفكير فيه بفرض حظر جزئى على المستهلكين الأمريكيين والأوروبيين بحيث ارتفع سعر برميل البترول إلى ٣٥ دولار، وقد واجهت الولايات المتحدة ذلك أولاً التحركات الدبلوماسية التى قادها وزير خارجيتها هنرى كيسنجر لإنهاء هذا الحظر فى أيامه الأولى، ثم لجأت إلى حزمه من السياسات خلال عقد الثمانينات بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة التى أنشأتها مع الدول الغربية الصناعية المستهلكة عام ١٩٧٤ لمواجهة المنتجين ووضع إستراتيجيات وخطط وبرامج للحد من نفوذ الدول المنتجة من خلال تكوين مخزون إستراتيجى وتجارى لهذه الدول والتنسيق أثناء الأزمات واستطاعت الولايات المتحدة تقليص نفوذ منظمة الأوبك والحد من هيمنتها على السوق وحققت استقرارًا للسوق العالمى وأدت إلى انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦ وفقدان منظمة أوبك فاعليتها كمنظمة وكتلة تفاوضية جماعية

أما اللحظة الثالثة التى واجهت الولايات المتحد لحماية وضمان بترول الخليج فقد حلت مع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ حين أقدم الرئيس العراقى على غزو

الكويت، وجاء هذا العمل كسوء تقدير من الرئيس العراقى وفى لحظة فارقة فى النظام الدولى حيث كان الاتحاد السوفيتى يتفكك كقوة عظمى فى الوقت الذى تصور فيه صدام حسين أن الاتحاد السوفيتى سوف يسانده ويوازن قوة الولايات المتحدة. وأيًا كانت الادعاءات القانونية والأخلاقية التى بررت بها واشنطن تكوينها للتحالف الدولى لتحرير الكويت، إلا أن الدوافع الحقيقية كانت الدفاع عن مصالحها البترولية. وقد جاءت النتيجة المتوقعة لحرب الخليج ليست فقط بانسحاب العراق من الكويت بل وتدميره كقوة إقليمية وتأكيد الوجود الأمريكى فى المنطقة قبل غزو الكويت، فقبل حرب الخليج كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تشترك فى تدريبات عسكرية أو فى زيارة لميناء دون أن يُطلب إذن بذلك قبل شهور، الأمر الذى تغير تمامًا وأصبح هناك وجود عسكرى أمريكى وفعال يقترب من ٢٥ ألف جندى مع تسهيلات كبيرة للبحرية الأمريكية فى البحرين وقوات برية متمركزة فى السعودية والتى أصبحت السعودية تشارك فى تكاليفها بما يقدر بـ ٧ مليون دلار سنويًا. هذا فضلا عن صادرات السلاح الأمريكى للمنطقة التى بلغت منذ حرب الخليج ٩٥ مليار دولار ساهمت فى إنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية التى كانت قد بدأت تعانى بعد تراجع الطلب عليها فى أعقاب الحرب الباردة.

أما عن آثار حرب الخليج ونتائجها على الوطن العربى وأمنه القومى فقد أدى الوجود الأمريكى الأمنى فيها إلى جعل منطقة الخليج العربية منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومى العربى، بل إن الولايات المتحدة قد سعت لإجهاض مشروع عربى لبناء أمن عربى يؤكد على ترابط أمن منطقة الخليج مع الأمن القومى العربى وهو المشروع الذى تضمنه إعلان دمشق الذى ضم مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجى والذى كان فى الواقع محصلة لخبرة حرب الخليج التى أظهرت الحاجة لحمايته فى إطار عربى. ويعكس موقف واشنطن من هذا المشروع رغبتها فى الانفراد بالهيمنة فى الخليج والتواجد الدائم وكما عبر وزير دفاعها "إلى أجل غير مسمى" واستبعاد أى صيغة يمكن أن تمثل بديلاً عن الوجود الأمريكى.

غير أن آثار وتداعيات حرب الخليج الثانية لم تقتصر على تأكيد واحد من أهداف ومصالح الولايات المتحدة فى المنطقة وهو ضمان وحماية نفط الخليج، وإنما امتد ذلك إلى هدف آخر وهو حماية أمن إسرائيل وتأكيد وجودها فى محيطها الإقليمى الأوسع. فقد ترك الغزو العراقى للكويت آثارًا نفسية عميقة على دول الخليج تجاه القضايا العربية وفى جوهرها القضية الفلسطينية وأصبحت الأولوية الأولى لدول الخليج هو ضمان أمنها الوطنى وتقبل كل ما من شأنه أن يحميه، ومن المعانى ذات الدلالة إشراك دول الخليج فى المسار الثانى المتعدد الأطراف ثم فى مؤتمرات قمة الشرق الأوسط والتى كان يقصد بها خلق شبكة من التعاون الإقليمى تشارك فيه إسرائيل وحول قضايا حيوية مثل المياه والبيئة والتسلح والتنمية، ومن خلال هذا أصبحت العواصم الخليجية مفتوحة للساسة والدبلوماسيين الإسرائيليين فضلاً عن إقامة مستويات من التمثيل بين إسرائيل وعدد من هذه الدول.

ضمان أمن إسرائيل

مثلما أشرنا فى تقديم هذه الدراسة كان ممن هم علاقة عمل ومعرفة وثيقة بالشرق الأوسط من دبلوماسيين وخبراء وزارة الخارجية وكذلك عدد من العسكريين قد اعترضوا على تأييد الولايات المتحدة لإنشاء دولة يهودية واعتبروا ذلك مناقضًا للمصالح الأمريكية مع الدول العربية وكذلك لاعتبارات الحرب الباردة التى كانت قد بدأت تتبلور على الساحة العالمية وانعكاساتها على الشرق الأوسط، غير أن هذا الجدل قد حسمه الاختيار الشخصى للرئيس الأمريكى هارى ترومان والذى فضلاً عن تأييده لقرار التقسيم عام ١٩٤٧ بل وضغطه على أعضاء الأمم المتحدة لتأييده، وأضافة إلى ذلك أعلن ترومان تأييد الولايات المتحدة واعترافها بالدولة العبرية بعد ساعات من الإعلان عنها، وكان ترومان فى هذا يضع عينيه على النفوذ اليهودى فى الداخل وهو الاعتبار الذى سيظل يحكم اختيارات كل رؤساء أمريكا التاليين بدرجات متفاوتة.

ومنذ هذا التاريخ والتأييد الأمريكى لإسرائيل يأخذ شكلاً متصاعدًا وكان قد بدأ بصورة مستترة سواء فيما يتعلق بالمساعدات الاقتصادية أو العسكرية، واستمر

هذا طوال الأربعينات والخمسينات، وامتنعت الولايات المتحدة عن إشراك إسرائيل فى ترتيباتها ومنظماتها الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط وامتنعت إدارة أيزنهاور عن تزويد إسرائيل بالسلاح، بل إنه عام ١٩٥٧ اتخذ أيزنهاور موقفًا معارضًا لعدوان إسرائيل على مصر، وقد فعل أيزنهاور هذا بشكل سيبدو فريدًا فى تغليب المصالح القومية الأمريكية العليا حيث نظر إلى سلوك إسرائيل على أنه يخدم جهود الاتحاد السوفيتى فى التواجد والنفوذ فى منطقة الشرق الأوسط. غير أن هذا الموقف الحريص فى التعامل مع إسرائيل ما لبث أن تحول ابتداء من إدار كنيدى الذى كان أول من زود إسرائيل بصواريخ هوك، أما التحول الجذرى فقد حدث بفعل حرب ١٩٦٧ التى جاءت نتيجتها لكى تقدم دعمًا لمن كانوا يعتبرون إسرائيل رصيدًا إستراتيجيًا للولايات المتحدة فى منطقة يسودها الاضطراب وأنها تمثل القوة القوية القادرة التى يمكن لواشنطن الاعتماد عليها والارتباط معها بعلاقة مشاركة إستراتيجية، ومنذ هذا التاريخ أصبح من المواقف المبدئية لكل رئيس أمريكى سواء قبل انتخابه أو بعده أن يؤكد ليس فقط التزامه بأمن إسرائيل ووجودها وإنما بضمان تفوقها العسكرى وفى أرقى نظم التسلح تقدمًا على الدول العربية مجتمعة (Technological Edge).

وقد وصل هذا الاتجاه قمته خلال إدارة الرئيس الأمريكى ريجان ١٩٨١ ـ ١٩٨٩، والتى رغم بعض الغيوم التى ظهرت فى علاقات البلدين خلال العامين الأولين للإدارة بفعل: ضرب المفاعل العراقى، وضم الجولان دون تشاور مع الولايات المتحدة، وبيع الولايات المتحدة لطائرات أواكس للسعودية، رغم هذه الغيوم فقد اكتسب التأييد الأمريكى لإسرائيل قوة دفع بدأت فى صورة مذكرة تفاهم إستراتيجى تضمنت الاتفاق على إجراء تدريبات مشتركة والتخزين المسبق للمعدات الأمريكية فى إسرائيل وتزويدها بالأسلحة التى تحتاجها، وقد تطورت هذه المذكرة إلى اتفاق مبادئ للتعاون المتبادل عام ١٩٨٤، وفى فبراير عام ١٩٨٧ أعلن ريجان رفع إسرائيل إلى مرتبة الحليف غير العضو فى منظمة حلف الأطلنطى وهو الإجراء الذى دعيت بموجبه إلى الاشتراك فى مبادرة الدفاع الاستراتيجى SDi

جنبًا إلى جنب مع حلفاء أمريكا الأوروبيين، هذا فضلاً عن المساعدة التى قدمتها الإدارة الإمريكية لحكومة إسرائيل للتغلب على التضخم، والاتفاق على إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين.

وقد تواصل هذا الاتجاه فى التعاون الإستراتيجى بل واكتسب أبعادًا جديدة خلال إدارة كلينتون ومنذ عام ١٩٩٣ حين تعهدت الولايات المتحدة ببيع طائرات حربية متطورة لإسرائيل وتزويدها بتكنولوجيا أجهزة الكمبيوتر المتقدمة ـ السوبر كمبيوتر ـ ، إضافة إلى وضع خطة التعاون الفضائى بين البلدين لتدريب رواد الفضاء الإسرائيليين للقيام برحلات مكوكية. وفى الإتفاق الذى وقع فى واشنطن فى إبريل ١٩٩٦ وكان طفرة خطيرة فى حجم ونوعية التعاون العسكرى الإستراتيجى بين البلدين وبشكل وصل إلى مستوى الحلف غير المكتوب بين البلدين.

غير أن هذا الالتزام الأمريكى بتأييد إسرائيل والدفاع عنها لم يحل دون جهود ومبادرات أمريكية للتوصل إلى حل سلمى بين إسرائيل وجيرانها، وكان هذا مدفوعًا بإدراك أن مثل هذه التسوية لا تخدم فقط مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة وإنما أيضًا أمن إسرائيل على المدى البعيد. ونستطيع أن نتتبع المحاولات الأمريكية فى هذا الاتجاه منذ الخمسينات حين قرر الرئيس أيزنهاور إيفاد بعثة برئاسة إيريك جونسون للسعى من أجل قبول العرب وإسرائيل لمشروع تنمية إقليمى لنهر الأردن وكان هذا المشروع يهدف فى النهاية إلى وضع أسس لتسوية نهائية بين الطرفين، كذلك بدأ فى محاولة أيزنهاور تحقيق لقاء بين بن جوريون وجمال عبد الناصر ـ مهمة أندرسون ـ ، والإشارات المبدئية التى صدرت عن إدارة كنيدى لتوفير حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ومبادرة روجرز عام ١٩٦٩، ومبادرة ريجان فى سبتمبر ١٩٨٢. غير أن أبزر هذه المحاولات الأمريكية وأكثرها أثرًا فى عملية البحث عن السلام فى الشرق الأوسط بجهود أمريكية جاءت خلال وفى أعقاب حرب ١٩٧٣ حين نجحت الجهود الأمريكية فى التوصل إلى اتفاق فض

الاشتباك الأول والثانى بين مصر وإسرائيل، واتفاق فض الاشتباك على الجبهة السورية، وتوجت هذه الجهود بإطار سلام كامب ديفيد عام ١٨٧٨ واتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩.

والواقع أنه رغم أن اتفاقيات كامب ديفيد لم تحقق سلامًا شاملاً فى المنطقة إلا أنها فى المنظور الأبعد قد غيرت من طبيعة النزاع وطبيعة الشرق الأوسط وحددت معايير جديدة له، وأكدت الوجود الإستراتيجى الأمريكى فى منطقة ويدها العليا فى الجهود الدبلوماسية وكانت بهذا المعنى خطًا تاريخيًا فاصلاً بالنسبة للعالم العربى وإسرائيل والولايات المتحدة. وكان من نتائجها المباشرة تحقيق هدف رئيسى من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية سعت إليه منذ الخمسينيات وهو تحقيق سلام بين الدولة العبرية وبين أكبر دولة عربية وإنهاء أى تهديد عربى حقيقى لإسرائيل، فضلاً عن التشققات التى أحدثتها كامب ديفيد فى العلاقات العربية ومحاولات عزل مصر عن محيطها العربى، كما سوف تؤدى، فى المدى الأبعد، إلى قبول عربى أوسع للسلام مع إسرائيل وإلى اتفاقيات مشابهة فى أوسلو عام ١٩٩٣ بين الفلسطينيين وإسرائيل، واتفاق وادى عربة عام ١٩٩٤ مع الأردن.

أما المحاولة الأمريكية الثانية لتحقيق تسوية سياسية بين إسرائيل والعرب فقد جاءت فى الأعقاب المباشرة لحرب الخليج الثانية، فخلال الحرب أدركت الولايات المتحدة التأثير المباشر للصراع العربى الإسرائيلى على مصالحها فى الخليج حين حاول صدام حسين استخدام الوضع الفلسطينى للربط بين غزوه للكويت وبين القضية الفلسطينية وذهب إلى ضرب إسرائيل بالصورايخ وخشيت الولايات المتحدة على تماسك التحالف الدولى والمشاركة العربية فيه الأمر الذى جعلها تطالب إسرائيل "بضبط النفس" وعدم الرد على الصواريخ العراقية. ومن ناحية أخرى وعدت إدارة بوش أنها سوف تعمل بعد انتخاء الحرب مباشرة على تحقيق تسوية سياسية للنزاع العربى الإسرائيلى وهو ما أعلنه بوش فى ٦ مارس ١٩٩١ وهى المبادرة التى تطورت إلى انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط فى

أكتوبر ١٩٩١. وإذا كان فى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية ثمة "لحظات" من اختلاف الرؤية واضطرار الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف من إسرائيل فإن مرحلة الإعداد لمؤتمر مدريد كانت من هذه اللحظات حيث تحقق على خلفية مقاومة حكومة إسحاق شامير لحضور المؤتمر، وسبقه امتناع إدارة بوش عن تزويد إسرائيل بقرض لتمويل بناء مستوطنات جديدة.

وقد كان مؤتمر مدريد للسلام بداية مرحلة جديدة للسلام فى الشرق الأوسط واشتركت فيه سوريا التى لم تكن من قبل لاعباً فى جهود السلام واشتركت فيه دول عربية ليست من دول الطوق، وقد لا يكون المؤتمر فى ذاته قد حقق اختراقًا فى عملية السلام العربى الإسرائيلى إلا أن صيغته أصبحت من أسس عملية السلام فى الحقبة التالية كما مهد لتطورات من أهمها إطلاقه لمسارين من المفاوضات : المسار الثنائى حول القضايا السياسية حيث دارت حوله عدة جولات من المفاوضات على المسارات الأردنية ـ الفلسطينية، والسورية اللبنائية، ثم المسار المتعدد الأطراف. ورغم أن جولات المفاوضات التى جرت حول المسار الثنائى الأول لم تحقق تقدمًا إلا أنها هيأت الاختراق بين إسرائيل والفلسطينيين الذى تمثل فى إعلان المبادئ الذى تم التوصل إليه بعد مفاوضات سرية جرت فى النرويج. والمعنى الرئيسى لهذه المرحلة التى بدأت مع مؤتمر مدريد وما تخللها من تطورات واتفاقات وانتهت بمؤتمر كامب ديفيد الثانى والذى لعب فيه الرئيس الأمريكى دورًا شخصيًا مباشرًا لا يقارن إلا بدور جيمى كارتر فى كامب ديفيد الأول، ورغم أن هذه المرحلة لم تحق أى اتفاق نهائى، إلا أن معناها الرئيسى هو أنها أعادت تأكيد مركزية الدور الأمريكى وأصبحت الولايات المتحدة القوة التى "لا غنى عنها" ـ بتعبير وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ـ فى جهود السلام فى المنطقة ـ فضلاً عن مناطق العالم الأخرى ـ بل إن هذا الدور أصبح مطلبًا عربيًا وسوف تتعرض الولايات المتحدة للانتقاد حين تباعد بينها وبين عملية السلام كما حدث فى الشهور الأولى لإدارة بوش الابن.

الخلاصة

يوحى عرضنا السابق للأهداف والمصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط أنها، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وطوال مرحلة الحرب الباردة، قد تبلورت فيما أصبح يعرف "بالثالوث المقدس" : احتواء الشيوعية وضمان وحماية بترول الخليج، وتأييد وضمان أمن أسرائيل وتفوقها العسكرى. كما توحى القراءة الموضوعية لمتابعة الولايات المتحدة وإدارتها لهذه الأهداف والمصالح أنها استطاعت ـ فى نهاية الأمر ـ أن توفق بين ما يبدو متناقضًا وخاصة فى هدفى علاقاتها بين مصالحها مع الدول العربية، وفى جوهرها النفط العربى، وبين دفاعها وتأييدها لإسرائيل. ففيما يتعلق بالهدف والمصلحة الاولى وهو احتواء النفوذ الشيوعى، فإنه رغم ما بدا من تصاعد النفوذ السوفيتى فى المنطقة فى حقبة الخمسينات والستينات، وبدء تواجده العسكرى فيها ـ ٢٠ ألف جندى عسكرى سوفيتى فى مصر فضلاً عن تسهيلات عسكرية ـ ورغم ما صاحب هذا من صدام بين الولايات المتحدة وتيار القومية العربية الذى قادته مصر فى المنطقة، على الرغم من هذا فإن المحصلة النهائية كانت تراجع النفوذ السوفيتى فى المنطقة وصعودًا للمكانة والدور والنفوذ الأمريكى وتحول خصومها إلى شركاء وحلفاء.

وحول المصلحة الثانية وهى الحفاظ على نفط الخليج، فقد رأينا أن الولايات المتحدة قد أجهضت محاولة قوة محلية فى إيران لتأميم شركات البترول الغربية، كما وفر غزو العراق للكويت الفرصة للولايات المتحدة لتأكيد وجودها بل وهيمنتها فى منطقة الخليج وضمنت بشكل أكيد مصالحها فى المنطقة.

أما فيما يتعلق بالهدف الأمريكى الثالث وهو تأييدإسرائيل ووجودها فى المنطقة فإنه من المستقر الآن أنه رغم الحروب والصراعات العربية الإسرائيلية على مدى نصف القرن الماضى، فإن إسرائيل ـ وبتأييد شامل وعلنى من الولايات المتحدة ـ قد خرجت ليس فقط كدولة معترف بها من الفلسطينيين والدول العربية، بل كقوة إقليمية متفوقة وذات قدرات عسكرية وتكنولوجية تقف بين المستويات المتقدمة فى العالم.

غير أنه إذا كان تحليلنا السابق قد تركز على الأهداف والمصالح الأمريكية كما تبلورت خلال الحرب الباردة، فإن هذه الأهداف والمصالح قد اكتسبت أهدافًا أخرى بعد انقضاء الحرب الباردة الاتحاد السوفيتى ومن انتفاء هدف احتواء الشيوعية ونفوذها فى منطقة الشرق الأوسط، أما الأهداف والمصالح الجديدة فقد بدأت تتطور منذ بداية التسعينيات وبلغت قمتها فى أحداث ١١ سبتمبر التى تعرضت لها الولايات المتحدة وهى:

ـ العمل على عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ـ مقاومة الحركات الأصولية الإسلامية.

ـ محاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعد بل والدول التى تشجعه وتأويه.

ففيما يتعلق بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل فقد أصبح عقب اختفاء الاتحاد السوفيتى من الأولويات الأمنية الأمريكية، واصبح الشاغل الرئيسى هو إمكان تسرب مواد نووية من روسيا ودول الاتحاد السوفيتى السابق إلى أيد معادية للولايات المتحدة، ولهذا ركزت الولايات المتحدة على ترتيبات أنفقت فيها حوالى ٤٠٠ مليون دولار لضمان تأمين القدرات والمواد النووية للاتحاد السوفيتى السابق سواء فى روسيا أو جمهورياته السابقة وخاصة أوكرانيا وكازاخستان وروسيا البيضاء، كذلك كان الشاغل الذى شغل الدبلوماسية الأمريكية طوال السنوات العشرة الماضية هو منع روسيا الاتحادية من تزويد دول مثل إيران بما يمكن أن يساعدها على تطوير قدرات نووية وصاروخية هذا فضلاً عن إصرار الولايات المتحدة على حصار العراق باقتناع بأنه مازال يمتلك ويطور أسلحة دمار شامل. وتصدر عن الكونجرس الأمريكى بوجه خاص تقارير عن انتشار أسلحة الدمار الشامل فى عدد من دول الشرق الأوسط: إيران ، العراق، ليبيان سوريا، السودان، ومصر. والواقع أنه من الصعب الحديث عن الاهتمام الأمريكى بقضية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل دون أن نتذكر الموقف المتناقض حقًا للولايات المتحدة إزاء ما تمتلكه إسرائيل من ترسانة نووية وتسامحها معها بل ورفضها لجهود حث إسرائيل

على وضع منشآتها النووية تحت رقابة دولية، ومعروف أن الولايات المتحدة قد قادت حملة أولية للتمديد النهائى لمعاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٤ وبدون أن تلتزم إسرائيل بهذه المعاهدة وتظل هى الدولة الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط التى لم تنضم إلى المعاهدة وبتسامح من الولايات المتحدة وكذلك تساعد فى نقض مبدأ هام وهو عالمية المعاهدة بل إنها بموقفها هذا تشع دولاً فى المنطقة على تصحيح الاختلال فى ميزان القوة بامتلاك مثل هذه الأسلحة، وبذلك تكون الولايات المتحدة قد هزمت أحد أهدافها الرئيسية وهو منع الانتشار.

أما هدفى مقاومة الأصولية الإسلامية ومحاربة الإرهاب فقد تداخلا حتى كادا يتطابقان فى التصور الأمريكى خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. فعلى مدى التسعينات بدا الإسلام، مجسدًا فى التيار الأصولى الإسلامى المتصاعد، هو العدو الجديد للولايات المتحدة بل والحضارة الغربية، واعتماده فى ذلك على رفض الحداثة، وتصوره للعالم كساحة للصراع بين المؤمنين والكفار، ونظرته للولايات المتحدة باعتبار أنها تؤيد الدكتاتوريات التى تمنع تطبيق المفهوم الإسلامى فى الحكم. وعلى المستوى السياسى نظر هذا التيار للولايات المتحدة باعتبار أنها تساند أعداء المسلمين كما فى فلسطين، وتضرب أقطارًا إسلامية مثل العراق وليبيا والسودان.

وخلال التسعينيات انطلقت نظريات تحاول أن تؤصل لمفهوم العدو الجديد وتضعه فى إطار أشمل من صدام الحضارات. كذلك جاءت أحداث التسعينيات لكى تنقل المفهوم الأمريكى للتيار الأسلامى السياسى من مستوى التصور إلى مستوى الخبرة العملية من خلال ما تعرضت له فى مناطق ابتداء من الصومال إلى حادث الخبر فى السعودية، وإلى سفارتيها فى كينيا وتنزانيا، إلى حادث المدمرة كول فى اليمن ثم بلغ هذا الاتجاه قمته بأحداث ١١ سبتمبر، وفى كل هذه الحالات نُسبت أحداثها ومدبروها إلى جماعات ومنظمات إسلامية تنتشر عبر العالم وهى النقطة التى أصبحت معها هذه الجماعات مرادفة للإرهاب، وحدث الخلط بينها وبين الإسلام كدين وكعقيدة، ونشطت أصوات تعتبره أصل المشكلة وأنه دين يحض على العنف،

وإن كانت هناك أصوات وتيارات أمريكية وغربية حرصت على أن تنفى هذا الربط بين الإرهاب الذى تمارسه جماعات تدعى تمثيل الإسلام وبين التيار الإسلامى العريض والعقيدة الإسلامية.

وأيًا كانت هذه التفسيرات فإن ما يعنينا فى هذه الدراسة هو أن محاربة الإرهاب وتعقبه عالميًا أصبح من محاور إن لم يكن محور السياسة الخارجية الأمريكية والمعيار الذى يحدد أولوياتها وعلاقاتها بالعالم ودولة، وأنها مقبلة على مرحلة أخرى شبيهة بتلك التى بدأت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية حين أصبح هدفها الرئيسى ومحور سياستها الخارجية هو أحتواء الشيوعية ونفوذها على مستوى العالم، وقد مارست الولايات المتحدة هذه العملية على كل الجبهات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والأيديولوجية، ومن أجل كسب معركة " العقول والقلوب" ضد الشيوعية وتأثيرها الأيديولوجى، وهى نفس المستويات التى بدأت بها الولايات المتحدة حربها ضد الإرهاب. فهل ستنجح الولايات المتحدة فى حربها الجديدة مثلما نجحت مع الاتحاد السوفيتى فى اختفائه واختفاء التهديد الذى كانت تتصوره فيه كمعاد للحضارة الغربية وقيمها؟.

ونتصور أن الإجابة على هذا السؤال ليست مطلقة ذلك أن الأمر سيتوقف على مدى ما ستمارسه الولايات المتحدة من بحث فى الذات عن الأسباب الحقيقية Root causes لما حدث وإعادة فحص للمواقف والسياسات التى جلبت عليها استياء العالم ـ بما فيه حلفاؤها ـ ، وسخط العالم العربى والإسلامى، والتى خلقت بيئة صالحة لتوليد تيارات التطرف والعنف. وسيكون من الخطأ البالغ إذا ما نجحت بعض الدوائر الأمريكية فى منع عملية إعادة البحث والتقييم هذه وإقناع السياسة الأمريكية أن ما يسود العالم العربى والإسلامى من سخط على الولايات المتحدة هو نتيجة لما يحمله هذا العالم من حسد وحقد على قوة أمريكا ورفاهيتها أو رفض قيمها.

والواقع، وبعيدًا عن تبرير الإرهاب، فإن التيارات الراديكالية التى تتمسح فى الإسلام هى وليدة الإحساس بالظلم، بل والمهانة من السياسة الأمريكية خاصة

تجاه مأساة الفلسطينيين وتأييدها المطلق لإسرائيل على حساب حقوقهم الأساسية. وعندما تتوصل الولايات المتحدة إلى هذه الأسباب الحقيقية تكون قد قطعت أول خطوة نحو المحاربة الحقيقية للإرهاب وتجفيف منابعه، ونحو حربها الجديدة لكسب العقول والقلوب والأفكار فى العالم العربى والإسلامى.

ولكن يكف نساعد الولايات المتحدة على أن تستوعب هذه الرسالة وتتصرف على أساسها؟ إن الإجابة على هذا السؤال تكمن أولاً فى إدراك العرب للحقيقة البسيطة والمؤلمة فى واقعهم وفى علاقاتهم وهى فشلهم فى التوصل إلى استراتيجية عمل موحدة يواجهون بها ما يواجههم من تحديات، وهذه الحقيقة، مثلما توصل الأستاذ مايكل هدسون أستاذ الدراسات العربية فى جامعة جورج تاون، هى التى مكنت الولايات المتحدة من تحقيق المفارقة التى تتمثل فى الجمع بين مصالحها فى الشرق الأوسط بل والوصول إلى وضع الهيمنة فيه، وبين دعمها المطلق لإسرائيل وتبنيها لمواقفها. ويوم يبلور العرب ويتفقون على خطة عمل موحدة وفعالة ويُفَعِّلون مؤسسات عملهم المشتركة وآلياتها وفى قلبها الجامعة العربية، ويوم تدرك الولايات المتحدة أن الرسالة التى تصدر عن هذه الجامعة هى رسالة العرب جميعًا، عندئذ سوف تستمع الولايات المتحدة والغرب باحترام إلى الرسالة العربية ويقيمون عليها حساباتهم.

مستقبل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط

تمثل كتابات المراسلين الصحفيين ـ خاصة المقيمين منهم فى عواصم العالم وقواه الكبرى ـ مصدرا مهما وحيا لرصد وتتبع اتجاهات السياسة الخارجية لهذه القوى وتفاعلاتها الداخلية. وقد أمضى الأستاذ عاطف الغمرى أربع سنوا ت١٩٩٥ ـ ١٩٩٩ ـ مع التحولات التى أحدثتها نهاية الحرب الباردة فى خريطة العالم السياسية وفى القواعد التى كانت تنظم العلاقات الدولية لمدى نصف قرن وأهم من ذلك فى بروز الولايات المتحدة كقوة أعظمى وحيدة فى العالم معضلة تكيفها مع الواقع العالمى الجديد. لذلك، ورغم أن لكتابه (الأمريكى التائه فى الشرق الأوسط.

مكتب الشرق، ٢٠٠١) مخصص لتتبع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط، إلا أنه يفتتح فصوله بفصل يخصص "لمأزق" السياسة الخارجية الأمريكية حيث تواجه حالة فريدة. ففى الوقت الذى لم يعد هناك عدو واحد محدد تواجه إلا أنها لا تمتلك ، كما عبر هنرى

كيسنجر، موارد بغير حدود تمكنها من تمويل سياسات التعامل مع العالم الجديد، كما لا تمتلك استراتيجيات جديدة تواجه بها حالة السيولة وعدم التحديد التى تتسم المرحلة الجديدة وبحيث أصبح من الصعب صياغة مثل هذه الاستراتيجيات إلى رؤية شاملة وتصور واضح للمستقبل، وكانت النتيجة فراغا فكريا واستراتيجيا يسعى الآخرون لملئه. أما فصول الكتاب السبعة التالية فيخصصها الكاتب للسياسة الخارجية الأمريكية فى الشرق الأوسط ويكاد يجعل محورها علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل التى يصفها بأنها علاقة ثلاثية الأضلاع: الولايات المتحدة، إسرائيل واليهود الأمريكيين العدو التى بدونها لم يكن لإسرائيل أن تحصل على الثمار الناضجة من الشجرة الأمريكية خاصة فى أوقات اللحظات الحاسمة حيث عملت القوى اليهودية داخل أمريكا ومنظماتها الكبرى على ترسيخ الاعتقاد بأن إسرائيل فى حد ذاتها تمثل مصلحة حيوية للولايات المتحدة. ويتوقف الكاتب فى هذا السياق، مثل كثير من الخبراء الأمريكيين، عند تحولين كبيرين فى سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، التحول الأول الذى أحدثه لندون جونسون عقب حرب ٦٧ . فبعد ١٨ عاما من تبنى السياسة الأمريكية لمبدأ رفض احتلال الأرض بالقوة، قبل جونسون الأمر الواقع الجديد بعد عام ١٩٦٧ حتى يصبح العرب على استعداد لأبرام سلام مع إسرائيل. أما التحول الثانى فقد جاء بفعل حرب ١٩٧٣، فبعد أن كانت إدارة نيكسون، وبشكل خاص مهندس سياستها الخارجية هنرى كسينجر، مترددة فى أن تعالج بعمد ملف الشرق الأوسط، فقد خلقت الحرب واقعا جديدا أدى إلى انغماس الإدارة الأمريكية، وكسينجر شخصيا، فى دبلوماسية ما بعد الحرب.

ويخصص الكتاب معظم فصوله لبحث التفاعلات الجادة داخل مجتمع اليهود الأمريكيين وتداخلها مع الساسة الداخلية ومؤسساتها وخاصة الكونجرس فضلا عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية وانعكاسات هذا على السياسة الأمريكية فى المنطقة. وهو يبلور هذه التفاعلات والتناقضات فى تراوحها بين الارتباط والتأييد التقليدية الإسرائيل، أيا كانت الحكومة فيها وأيا كانت المواقف التى تتبناها، وبين

المخاوف من السياسات التى تتبعها هذه الحكومات وبشكل يمكن أن يهدد إسرائيل على المدى البعيد، وقد أدت هذه التفاعلات بقطاع كبير من اليهود الأمريكيين المراجعة طبيعة ارتباطهم بسياسة حكومة إسرائيل، وبلغت هذه لمرحلة ذروتها وتعقدها خلال حكومة نيتانياهو ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ ـ ، فخلال هذه الفترة، ومن ناحية، بلغت سياسة نيتانياهو قمتها فى تحدى الإدارة الأمريكية واللجوء إلى الكونجرس، ومن ناحية أخرى بدأت تظهر قيادات يهودية تشعر بأن الوقت قد حان للتخلى عن الأنماط القديمة والتأمين المطلق لأى سياسة تأتى من إسرائيل فضلاً عن إدراكهم أنهم مواطنون أمريكيون يلمسون أن مصالح أمريكا الحيوية لم تعد تتطابق مع السياسات الإسرائيلية، وبهذا المعنى بدأت هذه القيادات فى إقناع الرئيس الأمريكى بأن انقاذ عملة السلام لصالح إسرائيل نفسها حتى لو اقتضى الأمر الضغط على حكومة إسرائيل وأن كان الكاتب ينبه إلى أن هذه التفاعلات داخل المجتمع اليهودى الأمريكى ظهرت بشكل أكبر على مستوى القاعدة، والأغلبية الصامته، والمنظمات الجديدة ثم ظهرت منه "منظمة السلام الآن" منتدى السياسات الإسرائيلية"، بأكثر مما ظهرت بين القيادات والمنظمات الكبيرة مثل منظمة الايباك. غير أن هذا لا يخفى فى رأى الكاتب وضوح الخلافات التى بدأت تطفو على سطح المجتمع اليهودى الأمريكى، ففى الوقت الذى يجمع فيه هذا المجتمع على هدف محدد وهو أمن إسرائيل، إلا أن الاختلاف يقوم حول أفضل الطرق لتحقيق ذلك، وكما أوحت استطلاعات الرأى فإن ٧٢٪ من اليهود الأمريكيين يؤيدون عملية السلام، ويتمسكون باتفاقيات أوسلو. كما أن غالبيتهم يؤمنون بأن خطة توسيع حدود القدس عمل استفزازى إذ أن القدس ومستقبلها جيب أن يتقرر فى مفاوضات الوضع النهائى. وإذا كانت قوة اللوبى اليهودى وتأثيره فى السياسة الأمريكية يأتى فى الدرجة الأولى من قوته التصويتية فى الانتخابات وأكثر من هذا من مساهماته فى تمويل حملاتها، فإن الكتاب يتعرض لمحاولات اثارة هذا الوضع كما ظهر فى العديد من المؤتمرات والكتابات تم تحويلها إلى مشكلة ساخنة وحية وظهر تعبير "أن دولة المصالح الخاصة تهدد قدرة الشعب

الأمريكي على تحقيق مصالحه"، وربط خبراء أمريكيون مخضرمون فى قضايا الشرق الأوسط، مثل ريتشارد باركر، بين أى تحويل فى العلاقة الخاصة بين أمريكا وإسرائيل وبين تحقيق اصلاح شامل لنظام تمويل الحملات الأنتخابية ويخصص الكتاب فصلا لافتا تحت عنوان "وظهرت اسرائيل فى خانة الأعداء"، ويرصد فيه انتهاك اسرائيل المتكرر للوائح والقوانين الأمريكية وما أكدته تقارير المخابرات الأمريكية ولجان التحقيق فى مجلس النواب عن سلوك اسرائيل المنهجى والمنتظم بيع معدات عسكرية وتكنولوحيا أمريكية متقدمة إلى خصوم وأعداء امريكا، وقد ظلت الخارجية الأمريكية، بحكم الشخصيات التى حكمتها فى السنوات الأخيرة، تغطى على هذه الشواهد، إلا أن المشكلة تفجرت على نطاق واسع فى يونيو ٢٠٠٠ حين تكشفت صفقة تحديث إسرائيل لطائرات اليوشن تمتلكها الصين وتزيدها بأجهزة رادار متطورة بشكل يساهم فى تعزيز قدرات الصين العسكرية فى مواجهة تايوان وبما يتعارض مع مصالح أمريكا الأمنية.

وفى مناقشته لمستقبل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط يتصور الكاتب أنها سوف تتعرض لثلاثة متغيرات: سيتحقق الأول حين تتوصل الولايات المتحدة إلى صياغة رؤية استراتيجية شاملة لدورها فى العالم يتلاءم مع أوضاع ومتغيرات ما بعد الحرب الباردة، ويبنى الكاتب تصوره للمتغير الثانى على اعتقاده بأن العلاقة الخاصة التى ربطت بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليست أبدية وأنها سوف تتعرض للتآكل بفعل العديد من العوامل منها أن إسرائيل تبدو أكثر فأكثر بالنسبة للولايات المتحدة كشريك يأخذ ولا يعطى، بل ربما أصبحت عبئا استراتيجيا، وأن دورها فى الاستراتيجية الأمريكية يتراجع خاصة بعد زوال الاتحاد السوفيتى، هذا فضلا عن أن الولايات المتحدة قد بنت مشاركات استراتيجية وتحالفات مع عدد من بلدان المنطقة. أما المتغير الثالث فهو يتصل بالواقع العربى، فالكاتب لا يتفق مع القول أن العالم العربى حالة ميئوس منها وأنه فى حالة سكون وغرق ولا تمتلك إرادة سياسية واحدة فعنده أن ثمة تفاعلات ومراجعات تجرى داخله تخلق توافقا ورأيا عاما عربيا ضاغطا من أجل موقف واستراتيجية قومية فى مواجهة القضايا

المصيرية الكبرى. ونعتقد أن تصورات الكاتب وتوقعاته حول مستقبل السياسة الأمريكى فى الشرق الأوسط سوف تلقى تحفظات كثيرة خاصة من الذين يعتقدون أن العلاقة الأمريكية الإسرائيلية التقليدية أصبحت من ثوابت السياسة الخارجية الأمريكية بفعل اعتبارات تاريخية وثقافية واستراتيجية، وبشكل يصعب توقع تغيرات جذرية فيها، اما مقولة ظهور ضغوط الرأى العام فإنها أيضا موضع تحفظ ممن يعتقدون أن الفجوة ستظل قائمة بين الرأى العام، وبيم مواقف الحكومات واعتباراتها.

مستقبل خطة السلام الأمريكية

منذ أن جاءت الإدارة الأمريكية الحالية إلى الحكم، وعقب فشل قمة كامب ديفيد وتدهور الأوضاع الإسرائيلية ـ الفلسطينية، والعالم العربى والمجتمع الدولى يطالب الإدارة بأن تتدخل بنشاط فى العمل من أجل الخروج من الأزمة التى جاءت لكى تعصف بالبقية الباقية من عملة السلام كما تطورت منذ مؤتمر مدريد، وقد أصبح هذا المطلب من الإدارة الأمريكية أكثر إلحاحا إزاء ما بدا من ترددها والمباعدة بينها وبين الأزمة وذلك بفعل تأثرها بما آلت إليه جهود كلينتون وانغماسه فى الصراع

وأيضا بفضل ذهنية رئيسها وشخصيات إدارته فضلا عن حسابات داخلية معروفة، غير أن تردد الإدارة قد تراجع بفعل الأبعاد الخطيرة التى تطور إليها الوضع الفلسطينى والطابع الدموى الذى اكتسبه بفعل ردود حكومة شارون الشرسة على الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية ، وما بدا من اقتناع الإدارة فإن استمرار هذا الوضع يهدد

عددا من استراتيجياتها فى المنطقة خاصة فى تعاملها مع الوضع العراقى، فضلا عن تحريك ما يتعرض له الفلسطينيون لمشاعر الشعوب والمجتمعات العربية والإسلامية، وفى اتجاه الغضب من المواقف الأمريكية اللامبالية، وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر والجهد الأمريكى لبناء تحالف دولى ضد الإرهاب وحملتها فى أفغانستان وأهمية كسبها "لعقول وقلوب" هذه المجتمعات فضلا من تأييد حكوماتها، جاء هذا لكى يضيف إلى مبررات التدخل الأمريكى الذى بدا فى عدد من التحركات والإشارات، كان من أبرزها خطاب بوش فى الأمم المتحدة وتصوره لدولة فلسطينيه قابلة للحياة، ثم خطاب وزير خارجيته فى جامعة لونسفيل الذى فصل فيه هذه الرؤية وتعرض لعدة قضايا جوهرية مثل الاحتلال والمستوطنات، ثم جاءت زيارات عد من المبعوثين الأمريكيين مثل تينيت وبعثة ميتشيل، وزيارة باول للمنطقة، غير أن هذه التحركات لم تقنع كثيرًا العديد من المراقبين للأوضاع فى المنطقة وحاجتها لتدخل دولى حاسم وتصوروا، فيما يتعلق بالدور الأمريكى أن الأمر يتطلب أن تبلور الإدارة الأمريكية رؤية شاملة وتقدم خطة عمل للأطراف حول القضايا الرئيسية للصراع وأسلوب وآليات حلها، وهذا المطلب الذى ظلت الإدارة الأمريكية مترددة فيه ومنقسمة حوله، خاصة بفعل الجناح اليمينى المتشدد الذى ظل يجادل حول جدوى أن تنغمس الولايات المتحدة ورئيسها فى صراع له أبعاده وخطورته.

ولذلك عندما جاءت الخطة الأمريكية عكست اعتبارات متصادمة وحاولت التوفيق بينها: فقد قدمت للفلسطينيين وعدا ـ بدا نظريا ـ بإقامة دولة فلسطينية لها مصداقيتها، وانهاء الاحتلال الإسرائيلى، ووقف النشاط الاستيطانى، وقدمت للإسرائيليين تركيزا على الأمن وأولوياته، وجعلت كل ما طالبتهم به من "إجراءات محددة" مشروطا بمطالب تبدو غير واقعية من الفلسطينيين، كما أرضت الجناح اليمينى فى الإدارة بما اتسم به روح الخطاب وتجاهه العام متفهما للمفاهيم الإسرائيلية. وقد افاضت التعليقات التى صدرت فى مصر والعالم العربى والعالم فى تحليل الخطة الأمريكية من حيث ما تضمنته من عناصر إيجابية وعناصرسلبية

وافتقارها لإجراءات محددة وآليات للتنفيذ وتوقيتات زمنية. وفى معظم هذه التحليلات كان ثمة اتفاق على أهداف نهائية فى زقف موجات العنف الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلى، ووقف النشاط الاستيطانى، وإنشاء دولة فلسطينية متكاملة لاركان تعيش فى استقرار وسلام مع دولة يهودية، ويود هذا المقال أن يركز عل ما يعتبره نقطة البداية فى التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف النهائية، وكل ما هو مطلوب أن يتحقق فى الأمد القصير وبشكل عاجل ووفقترتيبات متاوزنة متبادلة بهدف أيجاد المناخ والبيئةالصاحلة للتقدم نحو هذه الأهداف النهائية، وكل ما هو مطلوب أن يتحقق فى الأمد القصير وبشكل عادلووفق ترتيبات متوازنة ومتبادلة بهدف إيجاد المناخ والبيئة الصالحة للتقدم نحو تحقيق هذه الأهداف وهى البيئة التى تعترف أن هدفها الرئيسى أن تقدم للفلسطينيين بشكل خاص ـ وهم الجانب المقهور ـ دوافع لوقف ما يسمى بالعنف الفلسطينى، وباحساس بالتقدم فى ظروف حياهم، ولذلك نتصور أن الإجراءات التى تحدثت عنها الخطة الأمريكية من :انسحاب القوات الإسرائيلية من المواقع التى كانت علهيا قبل ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، ووقف النشاط الاستيطانى، ورفع القيود عن حركة الفلسطينيين بشكل يسمح لهم بممارسة حياهم اليومية ونشاطهم الاقتصادى، والإفراج عئ الأموال الفلسطينية المجمدة، مثل هذه الإجراءات يجب أن تكتسب أهمية عاجلة فى التطبيق، وأن لا ترتبط بالضرورة بشروط وتوقعات شاملة من الفلسطنيين سوف تستغرق وقتا طويلا ذلك أن تحقق هذه الإجراءات من شأنه أن يقدم للفلسطينيين كما أشرنا دوافع ملموسة حول إمكانيات التقدم، وتقلل من دوافع استخدام العنف ، باعتبار أن العنف هو رد واستجابة على الاحتلال والممارسات الإسرائيلية، وإن توجد البيئة الصحية التى تتحقق فيها بشكل طبيعى، وفى ظل ظروف طبيعية، إعادة بناء الفلسطينيين لحياتهم ومؤسساتهم السياسية والتشريعية، واجراء اصلاحات دستورية واقتصادية التى تمثل فى الواقع حاجة فلسطينية وليس إلى مجرد مطلب أو إملاء أمريكيا وإسرائيليا.

أن العمل على المدى العاجل والقصير، وايجاد البيئة التى تمهد وتؤدى نحو تحقيق الأهداف والقضايا الكبيرة وصولا إلى الدولة الفلسطينية هو ما يجب أن تركز عليه الدبلوماسية المصرية والعربية فى مشارواتها مع الولايات المتحدة، بل ومع الإسرائيليين، وهو المشاروات التى نعتقد أنها يجب أن تتكثف وتتواصل فى المرحلة المقبلة. واتصور أن منطق الحاجة إلى تهيئة مناخ ملائم على المدى القصير يمكن أن يقنع الإدارة الأمريكية باعتبار ارتباطها الوثيق بمستقبل خطتها للسلام، غير أن المعضلة سوف تظل حول مدى استعداد وقدرة الإدارة على اقناع أو الضغط على شارون وحكومته للوفاء بمتطلبات لإيجاد هذه البيئة على المدى القصير وبدون ربطها بشكل كامل بشرط تبدو تعجيزية ومنفصلة عن الواقع القائم فى الأراضى الفلسطينية.

فى انتخابات الرئاسة الأمريكية:

بوش وكيرى والقضية الفلسطينية: ما الفرق؟

فى متابعة انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠ توقع الكثيرون، أو تمنوا، فوز المرشح الجمهورى George W. Bush وكان هذا التوقع يعتمد على تصور أن إدارة جمهورية جديدة سوف تكون، بالنسبة للصراع العربى ـ الإسرائيلى، أقرب إلى إدارة جورج بوش الأب ومواقفها الإيجابية حين أوقفت قرضا لإسرائيل خلال حكومة إسحاق شامير الليكودية بقيمة ١٠ بليون دولار كانت سوف تستخدم فى بناء المستوطنات، كما نظمت مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط الذى أطلق عملية السلام فى أوائل التسعينات، كذلك قام هذا التوقع على أساس تصور العلاقات البترولية والتجارية التى تربط شخصيات الحزب الجمهورى بالعالم العربى ومصالحهم فيه؟.

غير أن هذا التوقع لم يضع فى حساباته أن الإدارة الجديدة سوف يسيطر عليها ويصيغ فكرها ومفاهيمها المجموعة التى سوف تعرف بـ "المحافظين الجدد" والذى يقع الحفاظ على مصالح إسرائيل فى مركز

إستراتيجيتهم وأدبياتهم منذ التسعينات، وهو ما يفسر كيف تطورت سياسة إدارة بوش فى إدارة الصراع العربى ـ الإسرائيلى إلى ما يقترب من التوافق مع مفاهيم الليكود وممارساته ضد الفلسطينيين.

والآن ومع اقتراب انتخابات الرئاسة الأمريكية، وفى ضوء التجربة المريرة للعالم العربى مع إدارة بوش سواء فى العراق أو مع الفلسطينيين، يتجه التوقع إلى إدارة ديمقراطية جديدة لعلها، فى إطار ما هو متوقع إذا ما جاءت إلى الحكم، أن تعيد تكييف السياسة الخارجية الأمريكية فى مجملها ومراجعتها لعديد من مفاهيم إدارة بوش ومن بينها أسلوب تعاملها مع الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، فهل سيتحقق هذا التوقع؟ . الواقع أن المرجعيات التى لدينا حتى الآن لمحاولة الإجابة على هذا التساؤل هى البيانات والتصريحات التى صدرت حتى الآن عن المرشح الديمقراطى جون كيرى، ففى المراحل المبكرة من حملته الانتخابية قدم المرشح الديمقراطى ما يعبر عن رؤيته ومواقفه من قضايا متصلة بالصراع الفلسطينى ـ الإسرائيل،ى فقد عبر فى هذه التصريحات عن تأييده لسياسة شارون فى فك الارتباط المنفرد وبناء الجدار الأمنى وكذا حول العزل السياسى لياسر عرفات. وقد جاءت هذه التصريحات بالنسبة للمتابعين لمواقف كيرى مناقضة لموقفه تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط وتأييده لعملية سلام أوسلو وتقدم تناقضًا واضحًا لوجهات نظره عندما كان شابًا مناهضًا للحرب فى بداية السبعينات ولما عبر عنه لعدد من الشيوخ الأمريكيين عام ١٩٧١ بأن ما يفعله الجنود الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية لا يحقق أى أهداف حميدة ولكنها تدمر النسيج الأخلاقى لمجتمعهم. وفى خلال اجتماع حديث فى ولاية نيويورك بين جون كيرى و٤٠ من القادة اليهود اجتهد كيرى لكى يقلل من مخاوفهم النقد الديمقراطى لسياسة بوش الخارجية. وأن هذا النقد لا ينسحب على الموقف من اسرائيل وتأييدها وقد وصف من حضروا هذا الاجتماع أن كيرى كان يوافق بوضوح على سياسة الإدارة على عزل رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وتأييد خطة رئس الوزراء شارون بالانسحاب المنفرد من غزة وخطته حول الجدار الأمنى. وفى مقابلة لكيرى مع

Associated Press فى ٨ مارس قرر أن ياسر عرفات "خارج عن القانون" Outlaw وأنه "كان عقبة فى عملية السلام" وفى هذا الإطار كذلك فإن من المتوقع أن كيرى لن يؤيد أى مفاوضات تبدأ من حيث انتهت مفاوضات طابا حيث لا تشير أى من بياناته إلى مفاوضات طالبا أو اتفاق جنيف ولكن تشير هذه البيانات إلى تأييد كيرى لخطة بوش حول خريطة الطريق وهى الخطة التى ينظر إليها الآن على أنها متوقفة. ورغم ان كيرى فى بياناته المبكرة وعد أنه عند انتخابه سوف يعين مبعوثًا خاصًا للشرق الأوسط مثل كارتر أو كلينتون أو وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر إلا أنه بعد لقاءه مع القادة اليهود فى نيويورك اعتبر أن اختياراته هذه ليست ملامة وخفضها إلى مستوى سيدنى برجر مستشار كلينتون للأمن القومى أو دنيس روس المبعوث الأمريكى السابق للشرق الأوسط وهى شخصيات ينظر إليها باعتبارها أكثر قبولاً من جانب إسرائيل واللوبى اليهودى.

ورغم أن كيرى فى العالم الماضى وفى حديثه أمام جمهورًا من العرب الأمريكان أعتبر أن الحاجز الأمنى الذى تبنيه إسرائيل هو عقبة فى طريق السلام An Obstacle to peace إلا أنه يبدو أن كيرى قد غير مواقفه الآن إلى حد كبير حيث اعتبر أنه ليس لديه مشكلة الآن من الحاجز مادام طريقة قد تغير رغم ما هو معروف أن الحائط مازال مقامًا بشكل كامل على الأراضى المحتلة ويسبب أضرار جسيمة للفلسطينيين وخرقًا واضحًا للقانون الدولى وبالصورة التى أقرتها مؤخرًا محكمة العدل الدولية.

ويتذكر المراقبون لمواقف كيرى من اسرائيل المقال الذى نشره فى صيف عام ٢٠٠٣ والذى قال فيه أنه فى هذا الوقت الصعب "علينا أن نؤكد اعتقادنا بأن قضية إسرائيل يجب أن تكون قضية أمريكا وقضية كل الناس ذوى الضمائر فى كل مكان.

ورغم ما ذكرناه عن أن كيرى قد أعلن قبوله لخطة الطريق واعتبرها "أسلوبًا مقبولا لدعم عملية السلام" إلا أنه لم يتعرض لإزالة المستوطنات أو وقف التوسع فيها واكتفى بالتصور الغامض حول أن إسرائيل يجب أن تكون مستعدة لاتخاذ

خطوات لرفع الصعاب عن الشعب الفلسطينى إذا ما حاربت السلطة الفلسطينية بفاعلية الإرهاب ضد المواطنين الإسرائيليين.

وقد عاد كيرى فى رسالته التى بعث بها إلى القادة اليهود فى شهر يونيو وأطلق عليها "ورقة موقف Position Paper" لكى يكرر تأييده للسياج الأمنى وخطة الفصل ووعد بوش ورفضه التفاوض مع الرئيس ياسر عرفات بوصفه "زعيما فاشلا"، واعتبر كيرى الجدار الفاصل أو السياج الأمنى بحسب تعبيره خطوة مشروعة تندرج فى إطار حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها لمواجهة ما أسماه "موجه التطرف" ويعرب عن معارضته تدخل جهات دولية فى هذه المسألة، وكان فى ذلك يسعى إلى تبديد الانطباع الذى ساد خلال حديثه أمام المعهد العربى الأمريكى وبدا فيه كأنه يعارض الجدار، كما أعلن كيرى دعمه لما قدمه جورج بوش من وعود لرئيس الوزراء الإسرائيلى خاصة حول قضيتى اللاجئين، من حيث عدم السماح لأى منهم بالعودة إلى إسرائيل، والحدود من حيث الاعتراف بالمستوطنات الكبرى فى الضفة الغربية جزءا من إسرائيل فى إطار أى تسوية دائمة للنزاع.

وتستعرض "ورقة الموقف" مواقف كيرى فى مسائل كثيرة أخرى تدعم موقف إسرائيل مثل معارضة تقليص حجم المساعدة الخارجية لإسرائيل، ودعوة الأمم المتحدة إلى اتخاذ مواقف أكثر توازنا من الصراع الإسرائيلى ـ الفلسطينى، ودعم فكرة نقل السفارة الأمريكية فى إسرائيل إلى القدس، والمحافظة على التفوق العسكرى لإسرائيل ، وانتقاده عدم اتخاذا الإدراة الحالية موقفا صارما من المملكة العربية السعودية. وقد أرسلت "ورقة الموقف" هذه إلى آلاف من الناخبين اليهود.

وفى مقابلة أخيرة لكيرى نشرتها صحيفة هارتز الإسرائيلية يوم ٢٣ يوليو، ذكر كيرى بأن الدولة اليهودية ليس لديها من تتفاوض معه على الجانب الفلسطينى وأنه لن يحاول أن يفرض اتفاقية سلام إذا ما تم انتخابه، كما ردد ما قاله الرئيس بوش من أن عرفات يمثل عقبة فى طريق إحياء عملية السلام ويجب تنحيته، وقدم نفسه على

أنه يمكن أن يكون أكثر تأثيرا على العرب، وأنه سوف يقوم بعمل أفضل لخفض التهديدات التى تتعرض لها إسرائيل والعالم.

وتوحى هذه البيانات والتصريحات بوضوح أن كيرى إنما يخاطب المجتمع الأمريكى اليهودى ويؤكد لهم أنه لن يكون أقل تأييدًا فى موالاته لإسرائيل من جورج بوش. وإذا كانت مواقف المرشح الديمقراطى تشير إلى شئ فيما يتعلق بالعامل والدور الأمريكى فى الصراع العربى ـ الإسرائيلى، فإنما تشير إلى أن التأييد الأمريكى لإسرائيل هو من القضايا التى يتفق حولها الحزبان الجمهورى والديمقراطى، وأن توقع أى تغيرات أساسية فى هذه المواقف ليس من الأمور الورادة ايا كان الحزب الذى يحكم، وهى الحقيقة التى تعيد تأكيد أهمية موقف عربى يتعدى النداءات والبيانات، ومن ناحية أخرى العمل على توسيع القاعدة الدولية لإدارة عملية السلام فى المنطقة والتركيز على دور "الرباعية" Quarter وفى مركزها الدور الأوروبى وحث أطرافه على ممارسة دور مستقل وفاعل.

الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٤

تقديم

استقطبت انتخابات الرئاسة الأمريكية الأخيرة ـ أكثر مما فعلت أى انتخابات رئاسية أمريكية، اهتمام وقلق وترقب العالم ـ ويبدو هذا مفهوما فى ضوء دور الولايات المتحدة فى القضايا العالمية والذى تمارسه بفعل ما تملكه من قدرات عسكرية وتكنولوجية واقتصادية لا تتوفر مجتمعة لقوة أو لقوى أخرى، كما يبدو هذا الاهتمام مبررا بشكل اكثر بفعل السياسات والمفاهيم والاستراتيجيات التى تبنتها إدارة الرئيس الأمريكى جورج دبيليو بوش خلال الأربع السنوات الماضية والتى تبدو أنها مصممة على أتباعها إذا ما اتيح لها ولاية ثانية وقد شهد العالم الولايات المتحدة وهى تدخل فى حربين وتعبئ العالم لحرب عالمية ضد عدو مراوغ هو الإرهاب وأن تفعل ذلك وفقا لشروطها واستراتيجيتها لإدار ة هذه الحروب.

وإذا كان هذا الاهتمام العالمى بانتخابات الرئاسة الأمريكية مفهوما فى ضوء هذه الحقائق، فقد كان من المتصور أن يكون مفهوما بشكل أكثر فى العالم العربى والإسلامى، ذلك أنه فى واقع الأمر فأن مناطقه تمثل الساحة الحقيقة التى تنطبق عليها مجمل السياسات والمفاهيم الأمريكية والتى تدور حول أن الأمن الأمريكى، ومن ثم أمن العالم، يهدده الإرهاب الدولى وأن هذا الإرهاب وعناصره ومنظماته ينبع أساسا من مناطق الشرق الأوسط والعالم الإسلامى، وأن هذه العناصر والمنظمات هى نتاج للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تسود فى هذه المناطق وأنها المنابع الحقيقية التى تغذى الإرهاب الدولى وتدفعه إلى تعدى أداوره المحلية لكى يعبر عن نفسه فى مناطق أخرى من العالم وخاصة الولايات المتحدة والغرب وكانت أحداث ١١ سبتمبر تجسيدا لذلك. وعلى هذا كانت مناطق العالم العربى والإسلامى هى ساحة تلك الحربين اللتين شنتهما الإدارة الأمريكية، وكانت المفاهيم والاستراتيجيات التى صاغتها توجه فى التحليل الأخير للتعامل مع هذه المناطق والتهديدات المتصورة التى تنبع فيها، مفاهيم مثل الحرب الاستباقية preemptive وسياسات مثل إصلاح الشرق الأوسط بمفهومه الجغرافى الواسع، واستهدافها لأقطار مثل سوريا ولبنان، وإيران، والسودان وترك الخيارات فيها مفتوحة أمام العمل الأمريكى.

ولعل من أبرز ما أثرت فيه السياسات الأمريكية للسنوات الأربع الماضية هى القضية الفلسطينية ومصير عملية السلام فى المنطقة، ذلك أن ما تبنته الإدارة الأمريكية ـ وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر من مفاهيم واستراتيجيات قد صبت فى صالح التحالف الأمريكى الإسرائيلى وخلق توافقًا بين المفاهيم والسياسات الأمريكية والمفاهيم التى تبناها رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون والتى جاءت الأكثر تطرفًا فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى وأدت إلى تقويض الإنجازات التى حققتها عملية السلام فى السنوات العشر الماضية فضلا عن الدمار الذى لحق بالشعب الفلسطينى وتدمير البنية التحتية التى شيدها، من خلال التعاون الدولى، خلال هذه السنوات.

فى ضوء هذه الحقائق جميعا كان من المتصور أن تكون شعوب العالم العربى والإسلامى الأكثر انشغالا وتتبعا للحملة الانتخابية الأمريكية وما سوف تسفر عنه، وأن كـان هذا الانشغـال قد تخلله أو قلل منه، شعور عام ليس فقط فى قطاعات الرأى العام، بل لدى الخبراء، بأن السياسـات الأمريكيـة لـن تختـلف أيـا كان من سيقيم فى البيت الأبيض، وساعد على هذا الشعور متابعتهم للمناظرات والمجادلات بين المرشحين والتى أظهرت أنهما وأن اختلفا حول بعض قضايا السياسـة الخارجيـة، فأن هذه الأهـداف لا تنطبـق بشكـل خاص على القضيـة الفلسطينيـة وقضايـا النزاع العربـى الإسرائيـلى والتأيـيد الأمريكـى المطلق لإسرائيل.

تستعرض هذه الدراسة انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٤ من خلال مناقشتها: للبيئة الدولية التى أحاطت بهذه الانتخابات والقضايا التى دارت حولها مناظراتها وبشكل خاص قضايا الأمن الأمريكى والإرهاب والعراق، والمفاهيم التى تبنتها الإدارة الجمهورية سواء بفعل عقائدها الأيديولوجية ومجموع المستشارين والخبراء الذين أحاطوا بها، أو بفعل الأثر الذى فعلته أحداث ١١ سبتمبر فى العقلية والفكر الأمريكى، وباعتبار أن تركيز الدراسة هو على قضايا الشرق الأوسط فسوف تناقش ذلك من خلال تحليل وتتبع مواقف الإدارات الأمريكية المتتباعة سواء كانت جمهورية أم ديمقراطية وبهدف تبين عنصر الاستمرار أو التغير فى سياساتها تجاه القضية الرئيسية وهى النزاع العربى الإسرائيلى وكذلك العراق، كما ستناقش الدراسة المواقف والاتجاهات التى صدرت خلال الحملة الانتخابية تجاه القضية الفلسطينية وما عبر عنه كلا المرشحين وكذلك برامج أحزابهم حـول رؤيتـه لهـذه القضيـة الفلسطينيـة وأسلوبه فى التعامل معها، وتخلص الدراسة إلى تحليل نتيجة الانتخابات ومعانيها وتوقعاتهـا بالنسبـة لسياسات الرئيس المنتخب.

أولاً: البيئة الدولية الانتخابات الرئاسة الأمريكية

منذ أكثر من جيل لم تطفو قضايا الأمن والسياسة الخارجية فى الانتخابات الرئاسة الأمريكية مثلما ظهرت فى انتخابات عام ٢٠٠٤ويقف وراء هذا أنها أول انتخابات تجرى بعد أحداث ١١ سبتمبر، والحرب على الإرهاب، التى أصبحت فى قمة أولويات السياسية الخارجية الأمريكية ثم وسط الحرب على العراق وتداعياتها. فقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تغير من نظرة الولايات المتحدة لنفسها وللعالم ولكى تغير تقييمها للبيئة الأمنية الداخلية والعالمية وتهز قناعات كانت ثابتة عن أمنها وما تتمتع به من حصانة، فقبل ١١ سبتمبر نظرت الولايات المتحدة إلى نفسها باعتبارها مجتمعا محصنا ومجتمعًا اجتمعت فيه كل الثقافات، وخلال تاريخها لم تتعرض لعدوان خارجى وجرت كل الحروب التى خاضتها مثل الحربين الأولى والثاني وحروب مثل كوريا وفيتنام خارج حدودها، وحتى حادثة بيرل هاربر حدثت فى أبعد ولاياتها وهى ولاية هاواى وعلى بعد ثلاثة آلاف كيلو وكان الهدف عسكريًا وليس مدنيًا، كذلك جرت الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة خارج أراضيها فى لبنان والصومال والسفارات الأمريكية فى كينيا وتانزانيا وحادث الطائرة لوكيربى والمدمرة كول فى اليمن، ومن هنا جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تغير هذه الصورة، وهذا اليقين عن الأمن الأمريكى، أصبح المجتمع مهددا من الداخل والخارج وبدت القوة العسكرية الجبارة غير قادرة على حماية الأمن الأمريكى. وقد جاء هذا التحول وما صاحبه من تصور لتهديدات نوعية جديدة لم تختبرها الولايات المتحدة من قبل، كى تذكى مفاهيم واستراتيجيات جديدة تستجيب لهذه التهديدات وطبيعتها، ومن ثم صاغت الإدارة الأمريكية ورئيسها ـ الذى ولد من جديد، والمجموعة التى أحاطت به والتى عرفت "بالمحافظين الجدد" ، استراتيجية جديدة للأمن القومى الأمريكى تقوم فى جوهرها على نظرية "الضربات الاستباقية"، فالولايات المتحدة، فيما عبر رئيسها فى تقديمه لهذه الاستراتيجية فى سبتمبر ٢٠٠٢ لن تقف مكتوفة الأيدى وهى ترى الأخطار

تتجمع فلابد من استباقها والتعامل معها قبل أن تتحقق. وقد طبقت الإدارة هذا المفهوم فى موضعين هما أفغانستان والعراق، وجرى التساؤل عما إذا كان هذا مقدمة لضربات ومواقع أخرى، وجرى الحديث تحديدا حول مواقع مثل كوريا الشمالية وإيران التى جمعها الرئيس الأمريكى فيما اسماه "محور الشر" بل وجرى الحديث أيضا عن مواقع أخرى مثل ليبيا، قبل التصالح معها، وسوريا والسودان.

وإذا كانت الحرب الأمريكية على كل من أفغانستان والعراق قد حققت نصرا عسكريا سريعا، إلا أن هذا لم يترجم، وخاصة فى العراق، إلى نصر سياسى واستقرار أمنى، وواجهت الولايات المتحدة تداعيات الحرب على العراق بتكلفتها المادية ـ ١٢٠ بليون دولار ـ والبشرية التى تعدت الخسائر حتى الآن الألف قتيل، ولم يبدو أن ما كانت الإدارة الأمريكية تبشر عن عراق حر وديمقراطى ومستقر بعيدة عن التحقيق، وهو ما أثار تفاعلات عميقة فى الولايات المتحدة، وأسئلة أكثر عمقًا عن دوافع الحرب على العراق، وصحة افتراضاتها والأسس والتبريرات التى قامت عليها.

وهكذا كانت قضايا الأمن الأمريكى فى الداخل والخارج فى قمة المعركة الانتخابية، وكانت تدور حول من هو المرشح الأكثر قدرة على حماية الأمن الأمريكى والتعامل مع قضاياه وتحدياته والعودة إلى التقاليد الأمريكية فى بناء تحالفات والعمل معها وقيادتها. وحول العراق وحيث استعرض المرشح الديمقراطى الأوضاع المتدهورة فيه لكى يثير الشكوك حول تصورات الإدارة الجمهورية لهذه الحرب التى وصفها بالحرب الخاطئة بالمكان الخطأ والزمان الخطأ بل وشكك فى مصداقية الرئيس الأمريكى وصحة ما قدمه من تبريرات لهذه الحرب، وفى غياب تصور واستراتيجية سليمة لما بعد الحرب وإدارة الحرب بشكل جعل الولايات المتحدة تقف وحيدة وتحمل عبء الحرب منفردة، وقدم نفسه على أنه الرئيس الذى سيدير الحرب بشكل أكثر حكمة وكفاءة وجذبا لتعاون العالم مع الولايا ت المتحدة.

وهكذا فالمتأمل فى القضايا التى سيطرت على السياسة الأمريكية، ومن ثم على مجادلات ومناظرات الحملة الانتخابية، وهى قضايا الأمن والإرهاب والعراق، سيكتشف أنها تدور أساسًا حول العالمين العربى والإسلامى، واعتبار أنها التربة التى تولد وترعى الإرهاب، وأن نظمها السياسية وما تتسم به من غياب الديمقراطية، وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وما ينتج عنها من فقر وبطالة وإحباط، وثقافتها التى تتغذى على التطرف وكراهية الآخر، ومن ثم كان من تبريرات الحرب على العراق أنها سوف تؤدى إلى تقديم نموذج للديمقراطية فى العالم العربى، وأخطر من هذا جرى التوافق بين ممارسات الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وبين محاربة الإرهاب، وتم تصوير الفلسطينيين الذين يقاومون الاحتلال باعتبارهم إرهابيين، وجرت مقارنة بن لادن بياسر عرفات، وهكذا كانت القضية الفلسطينية والنضال الفلسطينى من ضحايا أحداث ١١ سبتمبر.

ثانيًا: عوامل الاستمرار والتغير فى السياسات الأمريكية تجاه الصراع فى الشرق الأوسط

تعتبر السياسة الأمريكية وقضاياها والمواقف الأساسية والعريضة منها من الأمور التى يتحقق لها قدر كبير من الاستمرارية فى السياسة الأمريكية مع تعاقب وتغير الإدارات فيها جمهورية كانت أم ديمقراطية. يصدق هذا على فترات ومراحل الحرب الباردة وصراعاتها، حيث كان الخط الرئيسى للسياسة الأمريكية، ولكل الإدارات هو احتواء الاتحاد السوفيتى ، وتأكيد التفوق العسكرى والاستراتيجى الأمريكى، وملاحقة النفوذ والتأثير السوفيتى فى كل مناطق العالم، فضلا عن محاولة التطويع الداخلى للنظام السوفيتى والدول الحليفة له فى شرق أوروبا، كما قد تحققت هذه الاستمرارية الحليفة سواء فى أوروبا أو مع اليابان وإدارة علاقات معها بشكل يؤكد القيادة الأمريكية ويخدم الأهداف الاستراتيجية العليا للتحالف الغربى، أو مع قوى مناوئة مثل الصين وإدارة العلاقات معها، فقد كانت إدارة نيكسون الجمهورية هى التى أنهت القطيعة مع بكين، وكانت إدارة كارتر الديمقراطية هى التى واصلت هذا الخط وأكملت عملية التطبيع مع جمهورية الصين الشعبية، كذلك

نجد هذه الاستمرارية ـ على النطاق الاستراتيجى والعالمى ـ تتفق بعد الحرب الباردة من حيث تأكيد الدور والقيادة الأمريكية، قد كان الرئيس الجمهوري جورج بوش الأب هو الذى صك مفهوم النظام الدولى الجديد وما يتضمنه من تفرد الولايات المتحدة، وانتهى الرئيس الديمقراطى كلينتون، خاصة فى العامين الأخيرين من ولايته الأولى، من تأكيد وجوب أن تأخذ الولايات المتحدة دورا قياديا فى قضايا العالم، بدا هذا بوضوح بإلقائه الثقل الأمريكى فى مشكلة البوسنة بعد طول تردد من حلفائه الغربيين وثبوت افتقارهم للإرادة والرؤية الموحدة.

وبين مناطق العالم وصراعاتها الإقليمية، تقف منطقة الشرق الأوسط من أكثرها التى يتحقق حولها قدر كبير من التوافق فى الاستراتيجيات والأهداف والدوافع العامة، ومن استمرارية المواقف فى العهود الأمريكية المختلفة، يفسر هذا ثبات وعدم الاختلاف حول المصالح والأهداف الأمريكية الأساسية القريبة والبعيدة فى المنطقة، وتحقق أيضا قدر كبير من قبول وتأييد الرأى العام الأمريكى لهذه الأهداف، وحيث كانت فى مرحلة الحرب الباردة تتطور حول منع هذه المنطقة من أن تقع ضمن النفوذ السوفيتى الأيديولوجى والسياسى بما يمثله هذا من خطر على مصالح خيوية للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وفى مقدمتها مصادر الطاقة وإمداداتها وخطوط مواصلاتها، ومع تراجع إطار الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتى، ظلت أهداف ضمان المصالح الأمريكية فى المنطقة باقية وأضيف إليها أبعاد جديدة وهى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب والأصوليات الدينية تحديدا الأصولية الإسلامية والدول والقوى التى تمارسها وترمز إليها، ويرتبط بذلك بشكل وثيق احتواء وحصار وعزل دول مثل العراق وإيران وليبيا والسودان. وقد تبدو استمرارية السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط بوضوح فى المواقف من أهم نزاعاتها وهو النزاع العربى ـ الإسرائيلى فى مراحله وتطوراته المختلفة، وحيث كان يحكمها من ناحية التزام مطلق بأمن إسرائيل حتى لو اتخذ هذا الأمن صورا عدوانية مثل حرب ١٩٦٧ ـ وهو ما دافعت عنه إدارة جونسون الديمقراطية، أو إنقاذ هذا الأمن فى المواقف الحرجة مثل حرب أكتوبر

١٩٧٣ والذى فتحت له إدارة نيكسون الجمهورية مخازن الجيش الأمريكى ونظمه العسكرية التى لم يستخدمها بعد، وكذلك الالتزام بضمان التفوق العسكرى خاصة فى مستواه النوعى لإسرائيل على كل جيرانها العرب، وهو الالتزام الذى تؤكده باستمرار وتنفذه كل الإدارات الأمريكية. فى إطار هذه الالتزامات الأمريكية الثابتة تجاه إسرائيل، اشتركت الإدارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات مختلفة فى العمل على أن تقدم نفسها كوسيط للتوصل إلى حلول وتسويات سياسية لجوانب النزاع العربى ـ الإسرائيلى متوازيا مع كل التأييد العسكرى والشامل الذى قدمته إدارة نيكسون الجمهورية لإسرائيل خلال حرب أكتوبر، اتجهت، وللمفارقة، بفعل هذا التأييد على التوصل لتسويات ليس فقط النتائج المباشرة للمعارك العسكرية وإنما لإيجاد إطار جديد للعلاقات بالمنطقة ومجرى الصراع فيه وبفعل التدخل المباشر واليومى لوزير خارجيتها هنرى كيسنجر، وهو العمل الذى أفضى إلى اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهتين المصرية والسورية، وهى الاتفاقيات التى هيأت فى الواقع وكانت مقدمات للتطور الكبير الذى تابعته وحققته إدارة كارتر الديمقراطية بتدخل شخصى ومباشر من رئيسها محققة بذلك اتفاقية كامب ديفيد، والتى كانت فى الواقع الأساسى الذى ستتطور عليه وفى اتجاهه العملية السياسية فى المنطقة وتفاعلاتها. وقد تابعت إدارة ريجان الجمهورية الركود الذى ألم بالعملية السياسية بعد كامب ديفيد فيما يتعلق خاصة بالجانب الفلسطينى، وحيث أصدرت فى أول سبتمبر ١٩٨٢ ما عرف "بمبادرة ريجان" وكانت أول اقتراب جاد لقضيتين هامتين وهما قضية المستوطنات الإسرائيلية، حيث طالبت بوقف بنائها، وقضية الكيان الفلسطينى ـ وإن تصورته فى علاقة مع الأردن، غير أن مبادرة ريجان لم تلق الإرادة ولا الثقل المطلوب من الإدارة، حيث تركت لمبعوثين يفتقدون للثقل السياسى. أما ما يمكن اعتباره اهتماما جادا ومتماسكا فى اتجاه البحث عن تسويات سلمية فى النزاع العربى ـ الإسرائيلى، فهو الذى تبنته إدارة بوش والتى تبلورت جهودها فى النهاية فى جمع أطراف النزاع فى الشرق الأوسط المباشرين وغير المباشرين فى مؤتمر دولى تحضره أيضا أطراف دولية، وهو ما تحقق فى مؤتمر مدريد

للسلام فى الشرق الأوسط والذى أرسى مبادئ وقواعد العملية السلمية، وفى جوهرها مبدأ الأرض مقابل السلام، جنبا إلى جنب مع التنظيمات الأمريكية والأطراف العربية التى تزامنت مع الدعوة للمؤتمر، والتى تحدد بوضوح المواقف الأمريكية من عناصر التسويات السياسية على مختلف المسارات.

وتجدر الإشارة اتصالا بالدور الأمريكى فى العمل على عقد مؤتمر مدريد إلى الأسلوب الذى اتبعته الإدارة فى دفع إسرائيل وحكومة الليكود بزعامة شامير إلى المؤتمر فضلا عن موقفها الذى سبقه فيما يتعلق بالقروض الأمريكية لإسرائيل وربطها بعدم استخدامها فى بناء المستوطنات. أما تطورات ما بعد مدريد، وإن لم يحدث فى إطاره المباشر وغير المباشر، فقد وقعت خلال عهد إدارة كلينتون الديمقراطية، ونعنى بها أساسًا اتفاقيات أوسلو وملحقاتها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، والإتفاق الإسرائيلى الأردنى. وقد تلقفت إدارة كلينتون هذه الاتفاقيات وباركتها بل جعلتها من إنجازاتها فى السياسة الخارجية، ومن خلال ذلك ارتبطت وبشكل عاطفى، بشخصيات أطرافها: رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين وخليفته شيمون بيريز، والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، والملك حسين. ومثل هذا الارتباط السياسى والعاطفى بالاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية والأردنية الإسرائيلية، هو الذى يفسر من جانب التأييد العلنى الذى قدمته إدارة كلينتون لحماية تطور هذه الاتفاقيات سواء فى صورة دعوتها الحماسية لمؤتر شرم الشيخ، واتصال ذلك بتفصيلها الواضح لحزب العمل وزعامته وفرصة فى الانتخابات الإسرائيلية، وحيث اعتبرت أنه يقدم فرصا أكثر لتطور العملية السلمية وعلى المسارات المختلفة، وشأن الإدارات الأمريكية السابقة، وربما بشكل أكثر التزاما منها، فقد اعتبرت إدارة كلينتون أن تحقيق تقدم على المسار الإسرائيلى السورى هو من الشروط الأولية إذا ما أريد لسلام شامل فى المنطقة أن يتحقق، وهو الأمر الذى عكس الاهتمام المكثف والشخصى لوزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر وبتأييد واضح من الرئيسى الأمريكى للتقريب بين الخطوط الإسرايلية السورية، الأمر الذى وإن لم يكن قد حقق تقدما كبيرا breakthrough ،

إلا أنه من الواضح خاصة بعد تولى بيريز رئاسة الوزارة قد خلق مناخا مواتيا لمزيد من التقدم. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيسي السورى حافظ الأسد ـ الذى عرف عنه اختياره لكلماته ـ قد وصف دور كلينتون بأنه دور "شريف فى تعامله مع عملية السلام فى السنوات الماضية"، غير أن تعامل إدارة كلينتون مع عملية السلام ومحاولاتها دفع عملية السلام وبناء ما تحقق فيها من اتفاقيات قد تقاطع بشكل خطير مع الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها، حيث اختفى الشريك الإسرائيلى، الذى راهنت عليه الإدارة، وبروز الليكود وزعيمه بنيامين نتانياهو فى انتخابات عام ١٩٩٦بما اقترن به من أيديولوجية يمينية متطرفة، ومبادئ برنامج معلنة تناقض أسس عملية السلام، ولم يكن خافيا صدمة الإدارة الأمريكية بهذا التطور، إلا أنه كان لابد فى النهاية من التعامل معه وهو التعامل الذى بدأ بتأكيد الالتزام الأمريكى بدعم إسرائيل وأمنها، وبمحاولة احتواء ردود الفعل العربية الأولى، ونصحا للدول العربية ألا تقفز إلى النتائج، وأن تنتظر لترى سياسات نتانياهو حين تختبر فى الواقع، ثم بدأت اللغة الأمريكية تتطور إلى ما عبر عنه وزير الخارجية الأمريكي من الحاجة إلى "التكيف" مع الواقع الجديد فى إسرائيل، ومع اختيار الشعب الإسرائيلى ـ غير أنه فى الوقت نفسه كانت حكومة الليكود الجديدة تحاول أن تتخلص من المبادئ وتصيغ من الخطوط الاسترشادية، بل وتمارس على الأرض كل ما يتناقض أسس ومبادئ العملية السلمية سواء فيما يتعلق بالقدس، أو المستوطنات، أو مبدأ الأرض مقابل السلام، ويتوازى مع هذا ما يكاد يكون إنكارا عمليا لما أتفق عليه من اتفاقيات أوسلو وتراجعا عنه، وهو التطور الذى أصاب العملية السلمية فى مجملها بالركود وهددها فى أسسها ومستقبلها.

ومنذ البداية ذهب كل من يعرف المسرح الداخلى الأمريكى، والاعتبارات التى تتحكم فيه، خاصة فى ظروف انتخابية، إلى استبعاد أن تمارس الإدارة الأمريكية أى شكل من أشكال النفوذ على الحكومة الجديدة لكى تعيد النظر فى مواقفها ومنطلقاتها الجديدة بما يسمح باستئناف عملية السلام على أسس واقعية.بل بدت

الإدارة الأمريكية فى بعض الأحيان وكأنها تعتذر لنتانياهو عن التأييد الذى قدمته لخصمه بيريز، وهو ما بدا بوضوح خلال زيارة وزير الخارجية كريستوفر لإسرائيل، وتأييد الوزير الأمريكى للصيغ التى بدأ نتانياهو فى ترديدها مثل الاستعداد للتفاوض "بدون شرط مسبقة" كما تأكدت خلال زيارة نتانياهو لواشنطن وتأكيده لبرامجه الانتخابية ورؤيته لمبادئ عملية السلام، ووضوح عدم استعداد أو قدرة الإدارة الأمريكية على إعادة توجيه نتاياهو نحو متطلبات عملية السلام، وإن كان هذا بطبيعة الحال لم يمنع الإدارة الأمريكية من العمل على أن تظل عملية السلام حية على الأقل فى صورة التوصل إلى اتفاق حول إعادة الانتشار فى الخليل، ودعوتها لجمع الأطراف لاجتماع القمة الأخير فى واشنطن.

وبعد انقضاء انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٦، وضمان كلينتون فترة ولاية ثانية وأخيرة، توقع المراقبون إننا سنكون إزاء رئيس جديد تحرر من الاعتبارات الانتخابية وضغوطها وأنه سوف يتصرف تماما وفقا لاعتبارات المصالح الأمريكية القومية وأنه وفقا لعدة اعتبارات فإنه لن يدع نتنياهو وتحالفه يدمرون عملية السلام وفرص الاستقرار فى منطقة حيوية لأمريكا والعالم، أو يهزءون من مبادئ وأسس ساهمت أمريكا نفسها فى صياغتها وأقرها المجتمع الدولى. وقد كان من الممكن تفهم هذا التوقع ولكن ليس على إطلاقه، فرغم أن الاعتبارات الانتخابية كانت تفرض على كلنيتون قيودا، إلا أنه وبعد تحرره منها ظل يواجه قيودا أخرى من أهمها: جدول الأعمال الحافل الذى ينتظر إداراته، والذى سوف يتعامل معه فى ظل كونجرس جمهورى مستعد لتحديد وتحدى وإحباط كل مشاريعه، وإثارة ومواصلة الدعاوى الشخصية ضده، وهى الأوضاع التى جعلت إدارة كلينتون تنتظر طويلا قبل أن تقدم بعمل خطوة جادة لتحريك عملية السلام وهو ما أقدمت عليه وذلك قبل ٦ شهور فقط من إنهاء ولايتها الثانية حين دعت الجانب الفلسطينى والإسرائيلى إلى مؤتمر فى كامب ديفيد فى يوليو ٢٠٠٠ اقتربا فيه من التوصل إلى اتفاق نهائى.

وفى إطار سياستها العامة بالابتعاد عن الكثير من المواقف الإقليمية والدولية التى اتبعتها إدارة كلينتون، باعدت إدارة بوش التى جاءت إلى الحكم فى يناير ٢٠٠٠ بينها وبين الانغماس فى تفاصيل عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية بل وانتقدت إدارة كلينتون على انغماسها فى صراع الشرق الأوسط، وأعلن كولن باول "أنه لن يعين مبعوث خاص للمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية وأن الولايات المتحدة تقف مستعدة للمساعدة ولكنها لا تصر، أن الأطراف أنفسهم فقط يستطيعون إقرار السلام ونطاق ومضمون أى مفاوضات".

غير أن اتجاه الإدارة الجديدة المتباعد عن عملية السلام قد تغير بعد أحداث ١١ سبتمبر، وفى سعيها للحصول على تأييد العالم العربى فى حربها ضد الإرهاب تجدد اهتمام الإدارة لتنشيط عملية السلام وبلغ هذا الاهتمام قمته حين أعلن الرئيس الأمريكى فى ٢٤ يونيو ٢٠٠٢ رؤيته لدولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش جبنا إلى جنب مع دولة إسرائيل وأن كان ربط هذا بظهور قيادة فلسطينية جديدة، وذكر أنه يطور فى نطاق الرباعية "خريطة الطريق" نحو دولة فلسطينية. بهذا الإعلان والالتزام الشخصى بعملية السلام فى الشرق الأوسط عاد الرئيس الأمريكى إلى ما اكتشفه رؤساء أمريكيون سابقون من أن تحقيق تقدم حقيقى فى قضية الصراع العربى ـ الإسرائيلى يتطلب دورًا أمريكيا فاعلا وأن هذا الدور لابد ان يرتبط بشخص الرئيس واسمه. غير أن المتأمل فى نهج بوش فى التحرك نحو تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وخاصة بعد الحملة على العراق يلاحظ أن الإدارة، وبما يميزها عن إدارات سابقة، تعالج عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية فى نطاق أوسع يشمل رؤيتها لشرق أوسط جديد تتطور فيه أوضاع بلدانه ومؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية معتبرة أن هذا التطور إنما يرتبط بالأمن الأمريكى كما فهمته من أحداث ١١ سبتمبر. كذلك يبدو أن الإدارة قد اكتشفت أن هذا الحلم بشرق أوسط جديد لن يتحقق طالما أن الشرق الأوسط تسيطر عليه محنة الفلسطينيين وربما يفسر هذا الإدراك تحول الرئيس الأمريكى الذى لم يكن منذ عامين مستعدا للقيام بأى تحركات جريئة ، وقيامه برحلته للشرق الأوسط ولقاءاته

فى المنطقة مع زعمائها وهو ما يوحى بإدراكه أن الظروف قد تغيرت الآن وأنه أصبح له رؤية كبيرة أوسع وأكثر خطورة مما حلم به رؤساء سابقين. وفى قمتى شرم الشيخ والعقبة أكد الرئيس الأمريكى التزام إدارته، وأكثر من هذا التزامه الشخصى، بمتابعة عملية السلام فى الشرق الأوسط وأوضح هذا الالتزام بقوله "أنه مستعد لإعطاء كل الوقت اللازم لتقدم عملية السلام فى الشرق الأوسط أول وأهم أولوياته "كذلك ذكر فى تأكيد التزامه" أنه أيا كانت الصعوبة فأنكم تستطيعون أن تحصلوا على التزامى بأن سوف أبذل الطاقة والجهد الضرورى لدفع عملية السلام. "وتبع الرئيس الأمريكى هذا بتعيين ممثل خاص له هو جون وولف والذى سيقود فريقا من المراقبين سيكون مهمته تقرير ما إذا كان الطرفين يوفيان بالتزامهما.

إزاء هذا التحول فى الارتباط الأمريكى بعملية السلام فى الشرق الأوسط وإزاء تأكيد الرئيس الأمريكى بالتزامه الشخصى بمتابعة تقدم هذه العملية كان السؤال الرئيس الذى آثاره المراقبون يدور حول المدى الذى ستذهب إليه الإدارة الأمريكية والرئيس الأمريكى فى استمراره فى هذا التوجه الجديد ومدى إصراره على تطبيق "خريطة الطريق" وخاصة فى وجه التحفظات الإسرائيلية عليها أو ما قد يثيره شارون وحكومته عن عقبات وتحديات أمام تطبيق هذه الخريطة.

وفى الإجابة على هذا التساؤل ظهرت مدرستين فى التفكير تقول الأولى أن رئيسا أمريكيا مقبلا على انتخابات رئاسية سوف يتردد كثيرا قبل أن يتبع سياسات تتضمن ما لا يرضى عنه اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة وتضيف هذه المدرسة تذكر جورج بوش لتجربة أبيه عندما اتخذ قبل الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ مواقف معارضة لإسرائيل (رفض منح قروض لتمويل المستوطنات وإجبار الحكومة الإسرائيلية على حضور مؤتمر مدريد) وبأن هذه المواقف كانت من عوامل سقوطه فى انتخابات الرئاسية التالية، وتثير هذه المدرسة اعتبارات متعلقة بالظروف التى أحاطت بانتخابات الرئيس الحالى والهامش الضيق الذى انتخب به فضلا عن تراجع الأوضاع الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية.

أما المدرسة الأخرى فقد أثارت اعتبارات لا تتفق بالضرورة مع هذا الطرح التقليدى وهى الاعتبارات التى من شأنها أن لا تجعل بوش يقلق كثيرا إذا ما اتبع سياسات قد لا ترضى عنها إسرائيل كلية أو إذا ما اضطر للضغط عليها لمواءمة سياستها مع متطلبات عملية السلام و "خريطة الطريق".

غير أنه يبدو أن وجهة نظر المدرسة الأولى قد تحققت، ذلك أن الرئيس الأمريكى الذى فاخر مساعدوه بأنه أول رئيس يتحدث عن دولة فلسطينية سرعان ما قوض أسس هذه "الرؤية" بالوعود التى قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون فى ١٤ إبريل حول قضايا الحدود واللاجئين والمستوطنات وبناها حول مفهوم الوقائع على الأرض.

إذا كان هذا استعراضا لمواقف الإدارات الأمريكية المختلفة من قضية النزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، فأن الموقف من العراق قد شهد أيضا مستوى من الاستمرارية وأن أختلف فى الدرجة بين إدارة وأخرى، فرغم لجوء بوش إلى الحرب على العراق وإسقاط نظام الحكم فيها، فأننا يجب أن لا ننسى أن سلفه الديمقراطى كلينتون قد أخضع العراق لحصار اقتصادى خلال ولايته، ووجه ضربات حيوية مكثفة فى عملية ثعلب الصحراء عام ١٩٩٨ فضلا عن فرضه منطقتى الحذر الجوى فى شمال العراق وجنوبه، وكانت هذه السياسة فى الواقع امتدادا للتحالف الدولى الذى شكله وقاده الرئيس الأسبق جورج بوش على العراق عام ١٩٩١.

ثالثا: قضايا الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ٢٠٠٤

ومع توقع الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤ وتأثيرها على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط وقضاياه المشتعلة فى فلسطين والعراق، ناقشت الدوائر الدبلوماسية والأكاديمية والإعلامية سؤلان مركزيان، كان الأول هو ما إذا كان ثمة فرق بين المرشحين من شأنه أن يحدث تأثيرا أو تحولا فى المواقف الأمريكية، وبمعنى أخر هل سيتبع المرشح الديمقراطى فى حال فوزه سياسات جديدة تختلف عن تلك التى اتبعتها الإدارة الجمهورية فى السنوات الأربع الماضية وهى السنوات التى كانت

الأسوء على الإطلاق فى التاريخ الدبلوماسى الحديث للقضية الفلسطينية. أما السؤال الثانى الذى دار حوله الجدل والنقاش، فقد دار حول ما إذا كان الرئيس الجمهورى الحالى سيكون فى حالة فوزه بولاية جديدة، رئيسا أفضل مما كان عليه فى ولايته الأولى، وقد استند من تبنوا هذا التوقع إلى تصور أن بوش سوف يتعلم من خبرته ولايته الأولى، ويعيد تقييم سياساته الخاصة بعد ما تبين من عدم صحة العديد من الافتراضات التى قامت عليها، ومما أدت إليه من تباعد الولايات المتحدة عن العالم وتدنى صورتها ومصداقيتها، وخاصة فى العالمين العربى والإسلامى، فضلا عن العالم الغربى.

كما استند هذا التوقع، فيما يتعلق بالصراع العربى ـ الإسرائيلى، أن الرئيس فى ولايته الثانية سيكون قد تحرر من قيود السياسية الداخلية والضغوط الانتخابية ويصبح أكثر تحررا فى إتباع سياسات متوازنة.

وفى محاولة الإجابة عن السؤال الأول المتعلق بالمرشح الديمقراطى واتجاهاته المتوقعة تجاه القضية الفلسطينية، لم يكن هناك للحكم إلا بياناته وتصريحاته حول قضايا الصراع العربى الإسرائيلى، فضلا عن ما ورد فى برنامج الحرب الديمقراطى حول الشرق الأوسط، والنتيجة المباشرة التى خلص إليها تحليل هذه البيانات ومقارنتها بسياسات إدارة بوش، فضلا عن برنامج الحزب الجمهورى، هى أنه ليس هناك فارق يذكر بين المرشحين وأن هذا يؤكد الحقيقة التى لازمت السياسة الأمريكية لعقود طويلة وهى أن قضية الصراع فى الشرق الأوسط، والموقف من التأييد المطلق لإسرائيل هى من قضايا السياسة الخارجية التى يتفق عليها الحزين الجمهورى والديمقراطى. وتفصيل ذلك، وفيما يتعلق بالمرشح الديمقراطى، فقد أعرب فى بياناته عن تأييده لسياسة شارون فى فك الأرتباط المنفرد، وبناء الجدار الأمنى، وحول العزل السياسى لياسر عرفات. والواقع أن هذه التصريحات جاءت فى البداية بالنسبة للمتابعين لمواقف كيرى مناقضة لمواقف سابقة تجاه عملية السلام فى الشرق الأوسط وتأييده لعملية سلام أوسلو، وتناقضا واضحا لوجهات نظره

عندما كان شابا مناهضا للحرب فى بداية السبعينات، وما عبر عنه لعدد من الشيوخ الأمريكيين عام ١٩٧١ بأن ما يفعله الجنود الإسرائيليين فى الأرض الفلسطينية، لا يحقق أى أهداف حميدة ولكنها تدمر النسيج الأخلاقى لمجتمعهم، غير أن كيرى وخلال اجتماعه حديثا مع عدد منقادة اليهود، اجتهد لكى يقلل من مخاوفهم بأن النقد الديمقراطى لسياسة بوش الخارجية يتضمن نقدا فى تقارب بوش مع إسرائيل. وقد وصف من حصورا هذا الاجتماع أن كيرى كان يوافق بوضوح على سياسة الإدارة حول عزل عرفات، وأكد هذا فى مقابلة مع وكالة ساسوشيندبرس فى ٨ مارس الماضى اعتبر فيها ن ياسر عرفات "خارج عن القانون" وأنه "كان عقبة فى طريق السلام" . ورغم أن كيرى فى بياناته المبكرة قد وعد أنه عند انتخابه سوف يعين مبعوثا خاصا للشرق الأوسط فى مستوى كارتر أو كلينتون أو وزير الخارجية الأسبق جيمس بيكر، إلا أنه وبعد لقائه مع القادة اليهود فى نيويورك وبعد ما ظهر أن الشخصيات الثلاثة يجمعهم شئ واحد وهو كراهية شارون، اعتبر أن اختياراته هذه ليست ملائمة وخفضها إلى مستوى سيدنى برجر مستشار للأمن القومى، أو دنيس روس المبعوث الأمريكى السابق للشرق الأوسط وهى شخصيات ينظر إليها على أنها أكثر قبولا من جانب إسرائيل واللوبى اليهودى. ورغم أن كيرى فى العالم الماضى وفى حديثه أمام جمهور من العرب الأمريكان، اعتبر أن الحاجز الأمنى الذى تبنيه إسرائيل عقبة فى طريق السلام، عاد كيرى فى رسالة بعث بها إلى القادة اليهود فى شهر يونيو الماضى، وأطلق عليها "ورقة موقف"، لكى يعلن تأييده للسياج الأمنى وخطة الفصل،واعتبر كيرى أن الجدار العازل خطوة مشروعة تندرج فى إطار حق إسرائيل فى الدفاع عن نفسها لمواجهة ما اسماه "موجة التطرف"، وذهب كيرى إلى حد إعلان تأييده لما قدمه جورج بوش من وعود حول قضيتى اللاجئين من حيث عدم السماح لأى منهم بالعود إلى إسرائيل، والحدود وحق الاعتراف بالكتل الاستيطانية الكبرى والضفة الغربية كجزء من إسرائيل فى إطار أى تسوية دائمة للنزاع. وفى مقابلة لكيرى نشرتها صحيفة هى أرست الإسرائيلية يوم ٢٣ يوليو الماضى، ذكر كيرى أن الدولة اليهودية ليست لديها من تتفاوض معه على

الجانب الفلسطينى وأنه لن يحاول أن يفرض اتفاقية سلام إذ ما تم انتخابه. وقد كان المغزى المباشر لبيانات كيرى بأنه كان يخاطب المجتمع الأمريكى اليهودى، وإنه لن يكون أقل تأييدا فى موالاته لإسرائيل من جورج بوش، وأنه إذا كان له انتقادته على سياسة بوش الخارجية فأنها لا تنسحب على قضايا الصراع العربى ـ الإسرائيلى والتأييد الأمريكى التقليدى لإسرائيل.

كذلك جاء ما ورد فى برامج الحزب الديمقراطى حول الشرق الأوسط، لكى يؤكد لى ثلاث مبادئ:

١ ـ ضمان محافظة إسرائيل على تفوقها النووى فى تأمين أمنها وحقها فى الدفاع عن النفس.

٢ ـ القدس عاصمة لإسرائيل ويجب أن تبقى مدينة غير مقسمة.

٣ ـ إن إنشاء دولة فلسطينية يجب أن تحل قضية اللاجئين الفلسطينيين عن طريق السماح لهم بالإقامة فى تلك الدولة بدلا من إسرائيل.

٤ ـ يدرك الجميع أن من غير الواقعى ان نتوقع من المفاوضات حول الوضع القانونى النهائى أن تؤدى إلى العودة الكاملة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩، وتدرك أن كل المفاوضات حول الوضع النهائى يجب إن يوافق عليها الطرفين.

وبمقارنة هذه الأسس بما ورد فى برنامج الحزب الجمهورى حول الشرق الأوسط، سوف نجد توافقا حول النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ الالتزام بالتفوق النوعى لإسرائيل فى الدفاع عن أمنها.

٢ ـ أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يتم فى إطار دولة فلسطينية وليس فى إسرائيل.

٣ ـ أنه من غير الواقعى أن تكون نتائج المفاوضات حول الوضع النهائى ستؤدى إلى عودة كامل وتامة إلى خطوط الهدنة لعام ١٩٤٩.

٤ ـ ومما يجذب النظر حول رؤية الجانبين الجمهورى والديمقراطى للصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، أنه فى المناظرة الأولى بين المرشحين والتى جرت فى ٣ سبتمبر وناقشت فيها قضايا السياسة الخارجية والأمن، فأن المرشحين لم يتطرقا إلى هذه القضية، وفسر بعض المراقبين هذا بأنه نتيجة لعدم وجود خلاف حولها، وفى رأينا أنه كان كذلك لغياب رؤية استراتيجية متماسكة لدى كلا منهما حول هذه القضية وأكثر من هذا إلى غياب الاهتمام خاصة وأن هذه المناظرة قد جرت فى وقت تصاعدت فيه أعمال العنف فى الأراضى الفلسطينية والممارسات الإسرائيلة التى بلغت حد المذابح ضد الفلسطينيين. الأمر الذى جعل افتتاحية صحيفة كيرى مثل النيويورك تايمز بتاريخ ١٨ أكتوبر وهى تقيم المرشحين وحملاتهم الانتخابية ومواقفهما من القضايا الكبرى عن طبيعة أمنها بسبب ابتعاد المرشحين عن الحديث عن "الانهيار المفجع لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. "وأضافت أن "هذين المرشحين آثارا التنافس على اكتساب تأييد شارون وأتباعه فى الولايات المتحدة بدلا من أجل السلام"، وحذرت الصحيفة من أن هذا الإهمال "سيأتى ليلسعنا فى السنوات المقبلة".

أما فيما يتعلق بالعراق فقد كانت المحور الرئيسى الذى دارت حوله مجادلات الحملة الانتخابية ونقطة الضعف التى ركز عليها كيرى فى انتقاده لسياسات بوش حيث اعتبر أن الحرب على العراق كانت خيارا خاطئا وفى المكان الخطأ وشكك فى قدرات بوش وإحكامه فى التعامل مع قضايا الأمن الأمريكى وذلك بعد أن ثبت زيف التبريرات التى قدمها بوش لحملته على العراق وأنه حول الأنظار عن الهدف والخطر الحقيقى وهو الإرهاب، وعن العدو الحقيقى هو بن لادن وليس صدام حسين، وعدم بنائه لاستراتيجية للسلام. غير أنه على الرغم من هذه الانتقادات إلا أن نقطة الضعف فى موقف كيرى كانت فى سجله فى الكونجرس حيث كان من مؤيدى القرار الذى عرضه بوش لشن الحرب، وفى إنه لم يقدم بديلا واضحا لما سيفعله فى العراق إذا ما انتخب خاصة وأنه رغم انتقاده للحرب وأداء الإدارة فيها إلا أنه لم يختلف حول أهدافها النهائية بل أنه ظل لفترة طويلة لا يتحدث عن سحب

القوات الأمريكية ولم يفعل ذلك إلا تحت ضغط الجناح اليسارى فى حزبه. وتحت الضغوط المتزايدة حول غموض موقف كيرى واستراتيجيته تجاه العراق، حاول مع نهاية الحملة الانتخابية وفى خطاب أمام جامعة نيويورك أن يقدم رؤية محددة للوضع فى العراق:

أولا: أن العراق لم يكن أبدا تهديدا للولايات المتحدة وأن الحرب لم تكن أمرا مبررا وأن تركيز بوش على العراق يعمينا عن العدو الحقيقى هو بن لادن.

ثانيا: أن أمريكا تخسر الحرب على العراق فالخسائر تتصاعد، والتمرد ينتشر والحياة اليومية تصبح أكثر بؤسا.

ثالثا: أنه فى وقت كهذا فإن القادة الشجعان يجب أن يقولوا الحقيقة لشعب أمريكا وقدم تجربته فى فيتنام وما فعله بعد أن شارك فى الحرب فيها وعودته لكى يقول الحقيقة وكان المعنى المباشر لهذه الإشارة هو أن العراق فيتنام جديدة. وأخيرا أعلن كيرى أنه قد حان الوقت للخروج بداية من الصيف المقبل وكانت الرسالة واضحة أنه إذا انتخب كيرى فإن قوى الدفع للسياسة الخارجية الأمريكية سيكون نحو خروج القوات الأمريكية من العراق وتحويل المسؤولية إلى بلدان أخرى.

وكانت الفقرة الحاسمة فى خطابه هى "إن المبدأ الذى يجب أن يحكم السياسة الأمريكية فى العراق الآن وفى المستقبل واضحة وأننا يجب أن نجعل العراق مسئولية العالم لأن العالم له مصلحة فى النتيجة وأن الأخرون يجب أن يشاركوا فى العبء".

وبلور كيرى خطته من أجل انتشال الولايات المتحدة من المستنقع العراقى، فضلا عن جذب التأييد الدولى وعودة الحلفاء لتحمل مسئوليتهم إلى جانب الولايات المتحدة، الإسراع بالحصول على مساعدات لإعادة إعمار العراق، وتدريب الجيش وقوات الأمن العراقية للقيام به وهى الأساس فى حماية العراق، وأخيرا إعطاء العراقيين الحق فى إدارة بلادهم بالشكل الذى يرونه.

ورغم حديثه عن الخروج الأمريكى من العراق، إلا أنه توقع أن يتطلب الأمر أربع سنوات لإنجاز العملية، ويلاحظ المراقبون أن هذا بالضبط هو ما احتاجه الخروج من فيتنام عند انتخاب نيكسون فيه الذى وعد به فى حملته الانتخابية على أنهاء التورط الأمريكى هناك ومن عام ١٩٧٣ الذى وقع من اتفاق السلام فى باريس. وقد كانت هذه السنوات أكثرها دموية فى حرب فيتنام بما فهمه المراقبون بأن كيرى يبشر بأربع سنوات من الحرب فى حال انتخابه على الرغم من اعتباره الحرب على العراق كان خطأ إلا أنه قال "علينا أن نفعل كل ما فى إمكاننا لإنجاز العمل وإتمام المهمة".

رابعا: ولاية بوش الثانية: استمرار أم تغيير؟

يجدد إعادة انتخاب الرئيس جورج دبليو بوش لولاية ثانية، السؤال الذى ثار خلال الحملة الانتخابية حول مستقبل السياسة الأمريكية فى حالة نجاح بوش، وهل ستكون هذه السياسة استمرارا للمفاهيم والاستراتيجيات التى تبناها خلال ولايته الأولى مدفوعا بمعتقداته الشخصية أو بتأثير المجموعة التى أحاطت به وعرفت "بالمحافظين الجدد" أم أن سياساته ومفاهيمه فى ولايته الثانية ستخضع للمراجعة وتأخذ فى الاعتبار خبرة وتجربة ولايته الأولى وآثار سياساته وانعكاساتها على صورة أمريكا الدولية وعلى علاقاتها مع العالم بمن فيهم شركاء وحلفاء أمريكا التقليدون.

حول هذا السؤال نشأت مدرستين، رأت الأولى أن بوش إذا ما فاز بولاية ثانية سيكون رئيسا مختلفا وأنه سيعيد تكييف مفاهيمه وسياساته بشكل يتجاوب مع دروس ولايته الأولى ومع ما تكشف عن عدم صحة ما قدم له من نصائح ومبررات دفعته إلى قرار الحرب على العراق، كما سيصبح رئيسيا متواضعًا تختلف سياساته من طابع الغطرسة ويميل إلى الاعتماد على الدبلوماسية وليس القوة العسكرية، والتعاون مع الآخرين والاستماع لهم وإعطاء اهتمام أكثر للصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى.

أما المدرسة الثانية فهى التى خالفت هذا المنطق، واعتبرت أن بوش فى ولايته الثانية سينطلق وفقا لعقائده الشخصية وأيدلوجيته والتى تصادف أن توافق معها أفكار ونظريات مستشاريه، وأن شخصيته تتسم بالعزم والتصميم والغطرسة وهو نمط الشخصية التى لا تميل إلى الاعتدال والانفتاح، كما رفضت هذه المدرسة الرأى القائل بأن الرئيس فى ولايته الثانية يكون متحررًا من القيود حيث ستكون عينه دائما على فرص حزبه الانتخابية، وأنه ليس بالضرورة أن تكون الولاية الثانية وهى ولاية القرارات الصعبة، فثمة روساء مثل ايزنهاور وكارتر وريجان أطلقوا مبادرات حول الشرق الأوسط خلال ولايتهم الأولى، هذا فضلا عن احتمال استمرار الفريق اليمينى الذى ارتبط به وبل من المحتمل أن العناصر المعتدلة فى الإدارة مثل كولن باول هى التى سترحل.

وتتصور هذه الدراسة أن توقع الحكم على سياساته بوش خلال ولايته الثانية سيكون أكثر وضوحا من خلال مناقشة القضايا الرئيسية التى ستواجهه والتى هى فى واقع الأمر امتداد للقضايا التى واجهته فى ولايته الأولى، وهى قضايا الإرهاب الدولى، والعراق، والصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى، والإصلاح فى الشرق الأوسط ومنع الانتشار.

فسوف تظل محاربة الإرهاب الدولى تتبع آثار ١١ سبتمبر هى محور السياسة الأمريكية فى هذه الإدارة والإدارات التى تليها، مثلما كان احتواء الاتحاد السوفيتى هى محور السياسة الأمريكية خلال الحرب الباردة، وستظل هى المنظار الذى تنظر من خلاله إلى القضايا الدولية، والمعيار الذى تقيس به سلوك الدول الأخرى وتحدد العلاقة معها. وفى تتبع الإرهاب الدولى وخلاياه ومنظماته ستظل مقتنعة انها لا تعيش أو تزدهر إلا إذا كانت هنالك دولا تدعمها ومن ثم من المهم أيضا ملاحقة هذه الدول.

وترتبط قضية الحرب على الإرهاب فى تفكير بوش وإدارته بقضيتين الأولى هى منع الانتشار النووى، الثانية هى قضية الإصلاح فى الشرق الأوسط. فرغم أن

قضية منع الانتشار قد أصبحت من أولويات السياسة الأمريكية من حيث احتمال حصول جماعات إرهابية على مواد وأسلحة نووية، وتمتلئ تصريحات الرسميين الأمريكية وفى مقدمتهم رامسفيلد بالتحذير من هذا الاحتمال وتوقعه ولذلك لم يكن غريبا أن يتكون "محور الشر" من ثلاث دول وهى: العراق، وكوريا الشمالية وإيران، والتى يجمعها عامل مشترك هو جهودها لتطوير وامتلاك أسلحة نووية، بل أنه بالنظر إلى طبيعة الحكم فى هذه الدول، فإن المنظور الأمريكى لا يستبعد أن تزود الجماعات المتطرفة والإرهاب بهذا السلاح. ومن هذا المنظور كانت الحرب على العراق وملاحقة كلا من إيران وكوريا الشمالية، وهو الخط الذى سيظل من مرتكزات سياسة بوش وسيظل الاختيارات مفتوحة فيما يتعلق بأساليب التعامل معها وبشكل خاص مع إيران.

أما قضية الإصلاح فى الشرق الأوسط فقد تطورت كذلك من الجدل الداخلى الذى دار فى أوساط إدارة بوش الأولى وهو الجدل الذى انتهى إلى أن الإرهاب هو محصلة المجتمعات تربت ونشأت فيها عناصره وهى نتاج مباشر للنظم السياسية التى تغيب فيها الديمقراطية والمشاركة السياسية وتنتج أفرادا محبطين ويائسين يلجأون للعنف للتعبير عن أنفسهم وينقلون هذا التعبير من "العدو القريب" الذى هو حكوماتهم إلى "العدو البعيد" الذى هو مجتمعات الغرب وأمريكا، كما أنهم نتاج الظروف الاقتصادية التى يشيع فيها الفقر والبطالة والفساد، فضلا عن النظام التعليمى والمناخ الثقافى الذى لا يشجع على التسامح ويحث على كراهية الآخر.

ومن هذا التحليل استخلصت إدارة بوش أنه من أجل "تجفيف منابع الإرهاب فلابد من شرق أوسط جديد" وقال بوش "أن الأحداث فى الشرق الأوسط الموسع ستحدد النصر فى الحرب على الإرهاب .. والسلام الدائم لن يتحقق إلا عندما نتعامل مع الظروف التى أنتجت الإرهابيين وهذا يعنى نوع أخر من الشرق الأوسط"، ونظرت الإدارة نظرة نقدية لسياسات الإدارات الأمريكية السابقة التى

تسامحت كثيرا مع هذه النظم والوضع فى الشرق الأوسط، وكان هذا التفكير وراء العديد من المبادرات التى عرضت على قمة الثمانية فى يونيو ٢٠٠٤ بل ونالت مباركة القوى الأوروبية. ونتصور أن هذا التحليل لأوضاع الشرق الأوسط وارتباطه بقضية الإرهاب ومصادره سيظل ملازما لإدارة بوش الثانية وسيظل مطالبتها للنظم الحاكمة فى المنطقة بإدخال الإصلاحات على بناها السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد رأينا كيف أن القضية الرئيسية فى انتخابات ٢٠٠٤ كانت عما إذا كان الناخبون الأمريكيون سيرفضون غزو بوش واحتلاله للعراق أم أنها سيؤيدونها وإعطائه ولاية ثانية، وقد كان هذا السؤال واضحا ومباشرا وكانت الإجابة عليه تعنى أن هزيمة بوش تعطى إشارة للعالم وللحزب الجمهورى أن قرار الحرب قد رفضه الشعب الأمريكى كشئ غير مبرر وغير حكيم، وكان انتصار بوش يشير إلى شئ أقرب إلى العكس أن أمريكا فضلت ودعمت القرار وبذلك تكون حرب بوش قد تحولت إلى حرب أمريكية. والآن وبعد فوز بوش فأن أكبر تحدى سيواجهه سيكون العراق وسوف تقرر مواجهة هذا التحدى ليس فقط مصداقية إدارته وصحة قرار الشعب الأمريكى ولكن أيضا وضع أمريكا فى العالمين العربى والإسلامى. وثمة اختبارات تواجه بوش فى هذا التحدى: أما تصعيد الحرب أو الاستمرار على مستواها الراهن أو الخروج منها. وفيما يتعلق بالخيار الثالث فأن بوش خلال حملته الانتخابية لم يصدر عنه أى إشارة إلى الخروج من العراق على الأقل "قبل استكمال المهمة"، بل أنه بدا مصر على قرار الحرب وعلى تحديه وتصميمه، وكان يقول أن "أى تراجع الآن سوف يخون مهمتنا وكلمتنا وأصدقائنا " وكان يتصور أن أى انسحاب للقوات الأمريكية قبل أن تستقر العراق سوف يعنى اسوء الاحتمالات الممكنة: فبعد ما بذل من مال ورجال لإسقاط صدام فأن العراق يمكن أن يتفكك ويتجه نحو حرب أهلية وعدم استقرار فى المنطقة، وبهذا الشكل ستكون هزيمة ساحقة فى المنطقة بل أنها قد تذكر بهزيمة الاتحاد السوفيتى أمام المجاهدين الأفغان. ونتصور أن هذا التفكير سيظل يسيطر

على فكر بوش خلال ولايته الثانية ويجعل بقاؤه فى العراق أطول، وسيكون أحد التحديات التى تواجهه هى الانتخابات المقبلة فى العراق وكيف يجعلها ممكنة وخاصة فى الولايات التى يسيطر عليها المتمردون. غير أن التغير النوعى الذى طرأ على إدارة بوش للوضع فى العراق فهو أنه أصبح أكثر استعدادًا لقبول المشاركة الدولية، وهو بدأ هذا حتى خلال ولايته الأولى حين قبل بل وطلب إشراف الأمم المتحدة على الانتخابات، وطلب من حلفائه فى الناتو المشاركة فى تدريب قوات الأمن العراقية كذلك ابدى بويش فى اعقاب انتخابه مباشرة استعداده للانفتاح والتقارب مع الأوروبيين، وإن كان التجاوب الأوروبى وخاصة من القوى الرئيسية مثل فرنسا والمانيا ليس مطلقا، فقد أكدا أنهما لن يرسلا قوات للعراق، وسيظل لهم مفهومهم فى بناء الاستقرار فى العراق، الأمر الذى سيتضح فى مؤتمر شرم الشيخ المقبل الذى ينعقد بمشاركة أن لم يكن بترتيب أمريكى، فسوف يحدد هذا المؤتمر ونتائجه الإطار الدولى والإقليمى الذى سيجرى من خلال التعامل مع الوضع فى العراق فى الفترة المقبلة، وسوف يعكس هذا المؤتمر الإمكانيات العرابية وكذلك إيران وتركيا فى لعب دور إيجابى يعيد للعراق سيادته وتكامله مع بيئته العربية والإقليمية.

أما فيما يتعلق بقضية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، فثمة اتفاق بين المحليين إن إدارة بوش منذ مجيئها للحكم قد عاملت هذا الصراع بعدم الاهتمام أن لم يكن الأهمال، وتطور موقفها إلى نوع من التناقض، فكما لاحظنا من قبل فأن الشهور الأولى لإدارة بوش قد شهدت تباعدا عن هذه القضية بل أنها انتقدت إدارة لكينتون على انغماسها فيها، ولم تبدأ الأدارة فى الاهتمام بهذه القضية إلا بفعل أحداث ١١ سبتمبر ورغبتها فى الحصول على التأييد من الشعوب العربية والإسلامية، ومن ثم شهدنا بعض المبادرات التى حملها مبعوثين أمريكيين مثل ميتشل وتنت وزينى، وإن كانت الإدارة لم تتخذ أى خطوات عملية لوضع أفكارهم موضوع التنفيذ، أما التطور الذى اعتبرته الإدارة اسهامها المنفرد فى القضية الفلسطينية فهو ما أعلنه الرئيس بوش عن "رؤيته" لدولة فلسطينية قابلة للحياة ومتصلة تعيش جنبا إلى

جنب مع دولة إسرائيل، غير أن كل خطوة خطتها الإدارة الأمريكية جعلت التطبيق لهذه الرؤية مستحيلا وبشكل خاص بعد الوعود التى قدمها بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى والتى جاءت فى الواقع نقضا لمفهوم الدولة الفلسطينية حيث رأنها قررت سلفا قضايا رئيسية مثل الحدود واللاجئين والمستوطنات وانطلاقها من مفهوم الأمرالواقع الذى يعارض العودة لحدود ١٩٦٧ ومبدأ عودة اللاجئين الفلسطينيين، ويسمح بضم كتل استيطانية لإسرائيل، وكانت نتيجة هذا هو انهيار عملية السلام وسقوطها فى دائرة العنف واليأس وجعل السلام أكثر بعدا وأكثر تعقيدا بالنسبة للإسرائيليين والفلسطينيين.

هذا هو الوضع الذى يواجهه الرئيس الأمريكى فى ولايته الثانية فيما يتعلق بقضية الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى والذى يجعل السؤال الملح هو هل ستترك إدارته هذا الوضع والركود الدامى يستمر أم أنه سيفرض نفسه على أولويات الإدارة، وهل سيدرك بوش زيف هذا الافتراض الذى رافق حربه على العراق بأن "الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد"، وإن أسلوبه فى التعامل مع الصراع وانتصاره العلنى لجانب على الآخر كانت نتيجته مدمرة للإسرائيليين والفلسطينيين وللبحث عن السلام، وهل سيدرك مدى تأثر تبنيه للمفاهيم الشارونية وصورته الشخصية بأنه أصبح "فى جيب" شارون على مصداقيته وصورة أمريكا فى العالم العربى والإسلامى وعلى ما يعتبره قضيته وحربه الرئيسى وهى الحرب على الإرهاب؟

إن الإجابة على هذه الأسئلة سوف تعتمد فى جانب منها على السؤال الذى أثرناه فى البداية عما إذا كان بوش وسياساته ومفاهيمه سيكون استمرارًا لولايته الأولى وأنه سوف يتصرف وفقا لمن حللوا شخصيته على أساس من العقيدة Faith based وليس على أساس العقل Reason based وأنه سوف يظل يحتفظ بمجموعة مستشارين والخبراء الذين يجعلون أمن إسرائيل جزءا من الأمن الأمريكى؟ أم أنه سوف يتحلى بالمسؤولية وإعادة النظر فى سياساته ومنطلقاتها. غير أنه إذا كان جانبا

من أسلوب إدارة بوش الثانية مع القضية الفلسطينية سوف يعتمد على ما سوف تتبناه الإدارة من مواقف ومفاهيم إلا أنه سوف يعتمد كذلك على مواقف القوى الإقليمية والدولية وقدرتها على فرض عملية السلام على الأجندة الأمريكية وعلى مطالبتها الرئيس الإمريكى بتطبيق رؤيته لدولة فلسطينية وفقا لقرارات الشرعية الدولية. وهنا تبدو أهمية التحرك العربى العاجل مع الإدارة وبالتعاون والتنسيق مع آلية "الرباعية" وفى مركزها الدور الأوروبى واستثمار تزايد أدراكه ـ كما بدا من تصريحات رئيس الوزراء البريطانى أثناء الانتخابات الأمريكية ـ "بأن الصراع الفلسطينى ـ الإسرائيلى هو التحدى السياسى الوحيد فى العالم اليوم "والحاجة إلى إطلاق مبادرة للسلام تعكس إرادة المجتمع الدولة والشرعية الدولية.

عملية سلام الشرق الأوسط: خبرات أمريكية

دنيس روس Dennis Ross، ومارتن أنديك Martin Indyk، وآرون دافيد ميللر Aaron Miller ، هم الثلاثى الذين كونوا فريق المفاوضات الأمريكى على مدى الحقب الثلاث الماضية فى مباحثات سلام الشرق الأوسط وعبر إدارات جمهورية وديمقراطية. وأيا كانت الأحكام حول تحيز الدور الأمريكى فى هذه العملية، فأن خبرات هؤلاء ونصائحهم وخاصة فيما يتعلق بمستقبل مفاوضات السلام والدور الأمريكى فيها، شئ يجب التوقف عنده والنظر فيه.

وقد نشر دنيس روس مؤخرا حصيلة خبراته حول مفاوضات السلام فى كتاب تحت عنوان "السلام المفقود" The Missing peace, The inside story of the fight for Middle East Peace. وقد ركز دينيس فى كتابه على خبرات ودروس اتفاقيات أوسلو وأسباب فشلها، وكذلك على قمة كامب دايفيد الثانية وأدوار الفلسطينيين والإسرائيليين والأمريكيين فى إخفاقها . فبالنسبة لأوسلو يقول روس

أنها فشلت بفعل أحداث كارثية متتالية، أما الحدث الرئيسى فى رأيه فهو أن كلا من رئيس الوزراء الإسرائيلى رابين والرئيس الفلسطينى ياسر عرفات كانا قد طورا علاقة عمل انتهت باغتيال رابين فى نوفمبر ١٩٩٥ ومجئ ناتيناهو، بعد فترة قصيرة حاول فيها التركيز على المسار السورى ولكنه لم ينجح، وكان عداء ناتيناهو لاتفاقيات أوسلو معروفا وقد أصبح رئيس الوزراء المكلف بتطبيقيها، كذلك أرجع روس فشل أوسلو إلى عدم قدرة الأطراف على "تحويل" transform أنفسهم ومقاومة ضغوط السياسات الداخلية. أما ما كان يجب فعله فأن روس يعتبر أن الإجابة على هذا تتطلب عدم السماح لواقع واحد أن يتطور على مائدة المفاوضات وواقع آخر مختلف يتطور على الأرض، وفى هذا كتب أن الولايات المتحدة فشلت فى أن تؤدى مسئولياتها وفشلت فى وضع الفلسطينيين والإسرائيليين موضع المحاسبة، ومن أجل السلام تأصلت الأفعال التى قوضت السلام، "فغالبا أنصرفنا عن إلقاء المسئولية على طرف أو آخر لأننا خشينا أن ندمر عملية السلام التى كان لها وعودها الكبيرة"، أما عن المستقبل، فأن روس يوصى بأن على الولايات المتحدة أن تصر على أن يقبل الجانبين قاعدة سلوك Code of conduct وأن تجعل أجندتها فى العملية" تعتمد اعتماد علنى على الحلول الوسط وعلى وفاء كل طرف بالتزامات بالطريق التى تلائم العملية السليمة. ويستخلص روس أنه لأن الهدف النهائى غير محدد فأن كل جانب سعى لكى يزيد من قوة ضغطه، فشكوك الإسرائيليين بأن الفلسطينيين سوف يقبلون دولة إسرائيلية، جعلت إسرائيل تكره التنازل عن الأرض، كذلك فأن شكوك الفلسطينيين من عدم استعداد إسرائيل للانسحاب من كل الأرض المحتلة جعلتهم مترددين فى التخلى عن استخدام العنف الذى يعتبرونه وسيلتهم الوحيدة للضغط. ورغم أن روس لا يقول ذلك صراحة فأنه يشير ضمنا إلى أن أوسلو قد فشلت لأنه لا الفلسطينيين ولا الإسرائيليين قد مرا بعملية تحول ضرورية. ويصدر روس أحكامه على دور ناتنياهو فى إدارة العملية السلمية وإفشالها فيقول أنه بين ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ وضع ناتنياهو العقبات فى طريق السلام كما أنه لم يكن يتقبل مقترحات كلينتون ولكنه فى النهاية يعطيه نظرة مختلطة باعتباره أنه

لم يكن قادرًا "أن يصالح طموحه بأن يكون صانع سلام تاريخى مع واقع قبيلته السياسية التى لا تؤمن بأن السلام مع الفلسطينيين شئ ممكن". أما مفاوضات كامب دايفيد الثانية فأن روس يعتبران ما قدم فيها إلى ياسر عرفات كان أفضل فرصة له. وتتعدد روايته لما طرح على عرفات ما بين ٩٠ ـ ٩٦ فى المائة من الضفة الغربية مقابل أن تضم ما بين ١ ـ ٣ فى المائة من الأراضى فى إسرائيل وبشكل يسمح للفلسطينيين "إقامة دولة على ما يقرب من ٩٧٪ من الضفة الغربية، وبشكل يسمح أيضًا لإسرائيل ان تحتفظ بالمستوطنات الرئيسية وما يقارب ٨٠٪ من المستوطنين، وفى القدس الشرقية فأن الجوار الفلسطينى والإسرائيلى سوف يقع تحت السيادة الفلسطينية والإسرائيلية أما اللاجئين الفلسطينيين فسوف تكون أمامهم عدة خيارات ولكن قبولهم فى إسرائيل سوف يخضع لقراراتها. ومن وجهة النظر الفلسطينية فقد كان الاقتراح متفوقا فى كل الوجوه عما قدم قبل كامب دايفيد ولكنه كان يقصر فى تلبية أمانيهم على الأقل من ناحيتين: فهم يريدون اعترافا من حيث المبدأ لحق اللاجئين فى العودة وأن كانوا مستعدين لقبول حدود على العدد الذى سوف يقبل، وكانوا مصرون على المساواة فى تبادل الأراضى حتى لا يفقدوا خسارة كاملة من الأرض. أما روس فقد كان يعالج الأمر من رؤية ما يحتاجه الطرفان وليس ما يريدانه أو أنهما مؤهلان له، وكان يفضل أن يكون تبادل الأرض فى حدود ٦ ـ ٧ فى المائة ولم يكن مستعدا لخفض هذا السقف.

وقد الحق دنيس روس كتابه بمقالة فى مجلة فورون آفيرز تحت عنوان The American Predicament, Washington in theMiddle East، ركز فيها فيما يتعلق بالنزاع الفلسطينى ـ الإسرائيلى على الموقف الذى خلقه رحيل ياسر عرفات واعتبر أن الولايات المتحدة عليها استغلال اللحظة المواتية خاصة أن الفشل فى استغلالها سيكون باهظ التكلفة، فالوقت الآن وقت الواقعية لا الأوهام مشددا على أنه لا توجد قيادة فلسطينية منتخبة من الشعب الفلسطينى أو غير منتخبة يمكنها تقديم تنازلات بشأن القضايا المصيرية مثل القدس والحدود واللاجئين، وأن كان يعتبر أن الاتفاق حول هذه القضايا مستحيل دون تنازلات متبادلة، وينتهى إلى أن الخلاصة

التى لا مفر منها والمستخلصة من الماضى فى الشر الأوسط أن هذه اللحظة إذا ضاعت فأن العالم سيصحب أكثر سوءاً.

كذلك كتب مارتن أنديك معقبًا على مرحلة ما بعد عرفات يقول .. أنه فى الوقت الذى يصر فيه الرئيس بوش على أن الفلسطينيين يجب أن يقيموا الديمقراطية أولاً، فأن إدارته لديها أيضًا وعودها لكى توفى بها، فالقليل هم الذين يتذكرون أن بوش وهو يتبنى خريطة الطريق وعد أن الولايات المتحدة سوف تتبع رسالة محددة من أجل " تدريب وإعادة بناء "قوات الأمن الفلسطينية"، من هنا فأن بوش يحتاج أن يقود جهدًا دوليًا لاعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية. وثمة مهمة لها طابع التحدى السياسى وهى دمج استئناف خطة الطريق بالانسحاب من غزة والانتخابات الفلسطينية، وهذه عملية دقيقة مازالت معرضة للاختراقات العنيفة، ولكنها لم تعد عملية ميئوس منها وإذا ما تراجعت الولايات المتحدة ووضعت المسئولية على الفلسطينين فى إقامة الديمقراطية قبل أن يتدخل الرئيس، فأن الفرصة المتاحة يمكن أن تفقد، ويخلص مارتن أنديك إلى أنه ما هو مطلوب الآن هو الالتزام الاستراتيجى من بوش لكى يتوقف عن شكه وحذره، وهو ما كان يميز ولايته الأولى، من أجل جهد مستديم فى ولايته الثانية لتحقيق رؤية حول دولة فلسطينية تقف جنبًا إلى دولة إسرائيل الآمنة.

أما آرون ميللر فقد وجه نصائحه إلى وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة كونالديزا رايس فيما يتعلق بما يجب أن تفعله أو لا تفعله فى إدارتها لمفاوضات سلام الشرق الأوسط.

ـ أن تجعل هذه القضية أولوية، فالسلام العربى ـ الإسرائيلى يحتاج إلى جهد يومى يدار على أعلى مستوى، فانخراط الرئيس الأمريكى حاسم ولكنه يجب أن يدخر للحظات الحرجة، فوزير الخارجية أو مبعوث خاص هو الذى يجب أن يكون مستعدًا لتقديم التزام دائم.

ـ يجب أن لا تتجاهل السلوك السيئ، فلم تكن إدارة كلينتون حازمة بما فيه الكفاية لجعل الفلسطينيين يحاربون العنف والإثارة، وكذلك فى جعل الإسرائيلين يوقفون توسيع المستوطنات، وكلا العمليين سمما المناخ وقوضًا التأييد الشعبى وفرضا فإنها على ما كان كل طرف مستعد لتقديمه ومثلما لم تتسامح إدارة بوش مع الإرهاب والإثارة قيودًا يجب عليها أيضا أن تضغط لوقف نشاط المستوطنات ومصادره الأراضى.

ـ على الولايات المتحدة أن تتحكم فى سياساتها، فكثيرا ما اسمحت أمريكا للآخرين أن يكون لهم نفوذ على تكتيكاتها واستراتجيتها.

ـ حاذروا من الصفقات المؤقتة وأخطاء لقاءات القمة .. فأيا من الجانبين ليس مستعدا الآن لتقديم القرارات المطلوبة حول قضايا القدس والحدود واللاجئين وفى نفس الوقت لا نستطيع العودة إلى أسلوب الاتفاقيات المؤقتة الذى يجعلنا نفقد رؤية نهاية المطاف، والآن فأن أمريكا تحتاج إلى تأييد انسحاب إسرائيل كامل من غزة وحث كل الطرفين على استكشاف بهدوء ماذا يمكن عمله فى الضفة الغربية، كما تحتاج امريكا أن تضع المقاييس التى توجه المفاوضات حول القضايا الرئيسية، ها الأسلوب لن يعترض المفاوضات على الجانبيين عندما يكونوا غير مستعدين ولكنه سوف يعيد الأمل بأن تسوية نهائية لست مطلوبة فحسب بل وممكنة.

ـ على وزيرة الخارجية أن تكون حاسمة وصارمة، فالأمريكيين الثلاث الذين قدموا مساهمات تاريخية لسلام الشرق الأوسط: كسينجر وكارتر وبيكر قد جمعو الصرامة والتقمص العاطفى مع إحساس حاد حول متى يتشفعوا لدى الجانبيين.

وفى موضع آخر كتب آرون ميللر أنه فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ـ الإسرائيلية فأن تغييرا فى سياسة الولايات المتحدة ليس ضروريا فحسب وإنما هو ممكن اليوم، فلا يمكن لأى عمل نتخذه الآن وبشكل فورى أن يفعل المزيد لتعزيز مصداقية الولايات المتحدة وتحسين صورتها وتعزيز مصالحها الإقليمية ، بما فيها الحرب على

الإرهاب، أفضل من جهد أمريكى جاد وصادق على الأزمة الإسرائيلية الفلسطينية.

وقد لخص ميللر فى مقال كتبه يوم ٣١ / مايو ٢٠٠٥ خبرته فى العمل مع ٦ وزراء خارجية أمريكيين فى المفاوضات العربية الإسرائيلية بقوله أن الدفاع عن إسرائيل وحدها لن يحقق سلاما أقليميا، وأنه إذا كان على الولايات المتحدة أن تلعب دور الوسيط الأمين والفعال فى القضية العربية والإسرائيلية فإن عليها أن يكون لها عميل واحد وهو اتباع ما يلبى حاجات ومتطلبات الجانبين وأن تعمل كمحامى ومدافع عنهما معا. وتعتقد ميللر أن الولايات المتحدة قد استمعت واتبعت قيادة إسرائيل بدون أن تفحص بشكل تقدمى ما الذى يعنيه هذا لمصالحها وللجانب العربى والنجاح الشامل للمفاوضات، وبإدارة الولايات المتحدة لكل شئ وفقا لسياسة إسرائيل أولا فقد جددت نفسها من الاستقلال والمرونة المطلوبة لصنع جاد للسلام. ويتساءل ميللر كيف يمكن أن تكون وساطة أمريكية فعالة فى الوقت الذى تكون فيه نقطة بدايتها ليس ما هو مطلوب للتوصل إلى أتفاقية مطلوبة للجانبين ولكن ما سوف يقبله جانب واحد هو إسرائيل فى هذا الشأن يعتبر ميللر أن إدارة بوش ليست مستعدة لبداية جديدة فقد كانت دائما مذعنه Deferential بشكل زائد لحاجات إسرائيل الأمنية والسياسية بدون إلى حساسية مقابلة للزعيم الفلسطينى بتحديد محمد عباس الذى يمتلك كل الغرائز والنوايا الطبيعية ولكنه يحتاج إلى مساعدتنا. ويستخلص ميللر أنه إذا كان إدارة بوش مستعدة لأن تكون صارمة وعادلة ومدافعة عن الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى فقد تجد نفسها أمام فرصة حقيقية ليس فقط لإنجاح خطة غزة ولكن أيضا للتحرك ووضع الأساس لدولتين تعيشان جنبا إلى جنب.

وهكذا، وبعد أن انتهت إدوارهم فى عملية السلام، يقدم هذا الفريق نصائح وخبرات تبدو فى أغلبها موضوعية ومتوازنة وهو ما كنا نود تعمل بها الادارة الأمريكية كما نود أن يتحلوا بها خلال مشاركتهم فى عملية البحث عن السلام المضنية والطويلة.

من هنرى كيسنجر إلى كوندليزا رايس

لعل من اكثر وزراء الخارجية الأمريكيين تاثيرا فى أوضاع الشرق الأوسط ومجريات النزاع الفلسطينى الإسرائيلى والاتجاه الذى اخذه خاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ هو هنرى كيسنجر الذى شغل منصب مستشار الأمن القومى ووزير الخارجية الأمريكى لمدة سبع سنوات لم يكن خلالها فحسب هو منفذ السياسة الخاصة الأمريكية بل كان أيضًا منظرها وصاحب مبادراتها وواضع اسسها الفكرية والفلسفية. فحتى حرب أكتوبر كان كيسنجر متباعدا عن الوضع فى الشرق الأوسط وراضيا عن حالة اللا سلم واللا حرب التى كانت تسود المنطقة، ولم يكن مستعدا أن ينغمس فى هذا النزاع أو يلقى بثقله فيه ربما لانشغاله بالحرب فى فيتنام أو بالترتيبات التى كان يعد لها لاعادة صياغة العلاقات الأمريكية السوفيتية فى إطار مفهوم الوفاق، وإيضا لتصوره أن الوضع فى الشرق الأوسط لا يمثل تهديدا وشيكا، فاسرائيل تسيطر على الأرض التى احتلتها عام ١٩٦٧، ومصر والدول العربية غير قادرة على تحدى هذا الوضع أو تغييره بالقوة. وحتى قبل حرب أكتوبر بيوم واحد وفى لقائه

مع وزير الخارجية المصرى محمد حسن الزيات فى نيويورك كان كيسنجر واضحا فى إنه لن يفتح ملف الشرق الأوسط الأن، وأن على مصر أن تنتظر الانتخابات الإسرائيلية واعدا الوزير المصرى بانهما قد يلتقيان فى العام المقبل (راجع مذكرات الدكتور عصمت عبد المجيد "سنوات الانكسار والانتصار".

غير أن حرب أكتوبر جاءت لكى تغير الصورة وتقدم لكيسنجر ساحة تستثير قدراته الفكرية والدبلوماسية ويطبق فيها مفاهيمه عن إدارة الازمات والحروب وبشكل خاص نظريته فى توازن القوة Balance of Power، فقد جاء الانجاز العسكرى المصرى المبكر لكى يهز اليقين الإسرائيلى حول قوتها وسيطرتها العسكرية والذى كان وراء تعنتها ورفضها المبادرات الدولية للتوصل إلى حل سياسى، وعلى هذا اصبح فى الامكان امام كيسنجر أن يبدا فى العمل الدبلوماسى، ومن حسن حظه أن يجد استجابة من القيادة السياسية المصرية التى كانت تفكر فى نفس الاتجاه، ومن ثم شهد المسرح تحولات توجت باتفاقيتى فض الاشتباك الأولى، يناير ١٩٧٤، والثانية اغسطس ١٩٧٥، وكانتا تمهيدا لتحركات ومبادرات اوسع قادت فى الواقع إلى اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، واتفاقية السلام المصرى الإسرائيلى عام ١٩٧٩ والتى حولت البيئة السياسية فى المنطقة وفتحت فصلا جديدا فى الصراع العربى الإسرائيلى. ووسط هذا اكتسبت السياسة الأمريكية مركز الصدارة فى دبلوماسية الشرق الأوسط فى مقابل تراجع دور ومكانة منافسها الاتحاد السوفيتى، الأمر الذى سيكون له تأثيرات بعيدة المدى نحو تآكل وضعه الدولى.

فى مقابل شخصية هنرى كسنجر ودوره فى النزاع فى الشرق الأوسط، نشهد اليوم شخصية أخرى يحمل تاريخها اوجه شبه مع حياة وتاريخ هنرى كسنجر وصعوده فى الساحة الأمريكية والدولية، ففى الوقت الذى يعود فيه كسنجر إلى اصول المانية تنتمى رايس إلى اقلية سوداء، كذلك جاءت، مثل كيسنجر ايضا من الوسط الاكاديمى وكان اهتمامها الرئيسى هو الاتحاد السوفيتى، الذى كان أيضا مركز الفكر الاستراتيجى لكيسنجر، ومثلما سيطر كيسنجر على فكر رئيس امريكى

هو ريتشارد نيكسون، كذلك اصبحت كوندليزا رايس من اقرب المقربين إلى الرئيس جورج بوش وموضع ثقته. غير انه فى نطاق الشرق الأوسط فأن اهتمام ونقاط تركيز رايس قد تعدى اهتمام كيسنجر، فرغم ان النزاع الفلسطينى الإسرائيلى يشغلها وتود تحقيق انتصار فيه، إلا أن ثمة قضية أخرى لم تكن تشغل بال كيسنجر أو يوليها اهتماما وهى قضية الإصلاح السياسى فى الشرق الأوسط، وتكتسب هذه القضية بالنسبة لرايس بعدا اشمل إذ يتحكم فيها مفهوم أن الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية فى العالم العربى تنعكس وتؤثر على الأمن الأمريكى ولذلك فإن تغيير هذه الأوضاع يجب أن يكون اهتماما ورسالة أمريكية. وقد انعكس هذا الوضع على زيارتها الاخيرة للقاهرة وعلى خطابها الموجه إلى الرأى العام وممثليه، كما بدا فى خطابها فى الجامعة الأمريكية وحيث اعتبرت "أنه لستون عاما فقد ايدت الولايات المتحدة الاستقرار على حساب الديمقراطية، ولكنها لم تحصل على أى منهما، والأن فاننا نسلك طريقا مختلفًا" أما المبدأ الذى تهتدى به وتروج له فهو "أن الحرية هى التطلع العالمى لكل روح، والديمقراطية هى الطريق المثالى لكل امه"، غير أنه، وكما عبر المحلل الأمريكى David Ignatius، فقد كان على رايس وهى تبشر بهذه القيم ان تقدم اجابات على اسئلة واوضاع مثل سجن جوانتاناموا، وسجن ابو غريب، والمهانة التى يتعرض لها الفلسطينيين يوميا، وتدمير العراق.

على اية حال، فإذا كنا قد جمعنا بين شخصيتى هنرى كيسنجر وكوندليزا رايس والمكانه التى بلغاها فى السياسة الأمريكية والدولية، فإن المراقب لابد أن يستخلص حقيقة فى شأن هاتين الشخصيتين، فهنرى كيسنجر الذى هاجر إلى الولايات المتحدة فى الخامسة عشر من عمره هربا من المطاردة النازية، يصل بقدراته العقلية إلى ارفع مناصب التأثير والمكانة فى القوة الرئيسية فى العالم، وكوندليزا رايس التى اتت من اصول عرقية كانت حتى الستينات تعانى من العزلة والتفرقة، تصبح ركنا اساسيا فى إدارة تعتبر أن أمريكا وقوتها تؤ هلها لقيادة العالم بل وعلى تغييره.

والواقع أنه أيا كانت انتقاداتنا وغضبنا من السياسة الأمريكية إلا أننا لا نملك إلا أن نستخلص أن صعود مثل هاتين الشخصيتين إلى هذه المكانة لم يكن ممكنا إلا فى مجتمع يقوم على الحرية والتعدديه والانفتاح واتاحة الفرصة للجميع بدون عائق من عقيدة أو جنس أو لون.

أمريكـــا وأوروبـــــا

- ❑ فى أصول الخلاف الأمريكى الأوروبى
- ❑ القوة والضعف فى العلاقات الأمريكية الأوروبية.
- ❑ أمريكا وأوروبا: هل تتغلب عوامل الوحدة أم الخلاف؟
- ❑ أمريكا وأوروبا: لغة جديدة ومواقف ثابتة.
- ❑ العلاقات الأمريكية الأوروبية: تحالف أم تباعد؟
- ❑ العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد أحداث ١١ سبتمبر؟
- ❑ الولايات المتحدة وأوروبا: صفحة جديدة حقا ؟

فى أصول الخلاف الأمريكى ـ الأوروبى

على الرغم مما يبدو أن القضية العراقية وطريقة إدارتها هى جوهر الخلاف بين الولايات المتحدة من ناحية وبين حلفائها الأوروبيين خاصة فرنسا وألمانيا من ناحية أخرى، إلا أن الأمر فى الحقيقة هو أبعد من ذلك ويتصل بقضايا سياسية وأمنية وتجاربه خلافية أشمل وإلى عوامل وخبرات تاريخية ومادية وأيديولوجية تجعل هذا الخلاف أكثر تعقيدا. فكما عبر المفكر الاستراتيجى الأمريكى ـ روبرت كاجان فى مقاله الذى لاقى اهتماما عالميا (**power and weakness, policy Review**) بأن معادلة القوة والضعف هى التى تفسر اختلاف نظر الأمريكيين والأوروبيين إلى العالم.

فعندما كانت أوروبا قوية كانوا يعتقدون فى القوة والعظمة العسكرية واستخداماتها، أما الآن فإنهم يرون العالم بعيون القوة الأضعف، والآن وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الأقوى فأنها تتصرف كما تتصرف القوة الأقـوى ويستخلص كاجان أن زوايا النظر المختلفة

هذه، القوة فى مقابل الضعف، هى التى تنتج بالطبيعة إحكاما إستراتيجية مختلفة، وتقديرات مختلفة للتهديدات والوسائل السلمية لمواجهة هذه التهديدات، بل وحسابات مختلفة للمصالح، غير أن هذا الجانب المادى المتصل بمعادلات القوة ليس إلا جانبا واحدا، فهناك كذلك الجانب الآيديولوجى، فأوروبا بسبب الخبرة التاريخية الفريدة لنصف القرن الماضى والتى بلغت قمتها فى الحقبة الماضية بإنشاء الاتحاد الأوروبى قد طورت مجموعة من الأفكار للأمريكيين الذين لم يشاركوا هذه الخبرة، وعلى هذا فإذا كانت الهوة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأوروبا تبدو اليوم، أكثر من أى وقت مضى وهى تتسع بمعدلات مقلقة، فإن ذلك لأن هذه الاختلافات المادية والأيديولوجية أنما يدعم أحدها الآخر.

وقد يبدو أن هذه الاختلافات الأمريكية والأوروبية فى النظر إلى العالم ومعالجة القضايا الاستراتيجية بوجه خاص وليدة اليوم فقط خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد المشترك الذى كان يمثله الاتحاد السوفيتى، وأن هذا التهديد والتحالف ضده هو الذى وحد بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين خلال عقود الحرب الباردة وإيجاد تحالفها العسكرى والسياسى والذى وصف بأنه كان أقوى وأنجح تحالف فى التاريخ غير أن قراءة وتفحص ومتابعة العلاقات الأوروبية ـ الأمريكية حتى خلال فترة الحرب الباردة وتطورها إنما ينبئ عن خلافات ومواقف مستقلة اتبعتها بشكل خاص الدولتان الأساسيتان فى المحيط الأوروبى هما فرنسا وألمانيا ، وإنهما وبفعل الخبرة التاريخية والخصائص الحضارية والجيوسياسية قد تبنيتا فى إدارتهما للحرب الباردة ومواجهتها مواقف اختلفت عن الولايات المتحدة وأن بعضا من هذا المواقف الأوروبية قد ثبتت صحة توجههما التاريخى بل أصبحت التيار الذى تبنته الولايات المتحدة فى سياستها للوفاق مع الاتحاد السوفيتى.

فمع بداية الستينيات وبداية استعادة أوروبا لعافيتها السياسية والاقتصادية وثقتها فى نفسها بدأت القوة الأوروبية وفى إطار استمرار تحالفهما وانتمائها السياسى

والأيديولوجى مع الولايات المتحدة تشكك فى السلطة الأمريكية وحقها فى التحدث باسمها وباسم التحالف كله، كما أخذت تنظر إلى نفسها كشريك لأمريكا وتطالب فى تقرير سياسات التحالف فى حرب شاملة ولوحظ أن هذه القوى الغربية بدأ يتملكها القلق من أن تزج بها الولايات المتحدة فى حرب شاملة نتيجه إدارتها للمواجهة مع القطب الآخر مثل المواجهات التى دارت حول كوبا وتصاعد الحرب فى فيتنام بل أنها خشيت أن تصل الولايات المتحد إلى تأسيس سيطرة مشتركة condominium مع الاتحاد السوفيتى والتصرف على حسابها ومن وراء ظهرها، وقد بدت هذه المخاوف، ومن ثم التصرف على أساسها خصوصا لدى قوتين أوروبيتين رئيسيتين هما فرنسا وألمانيا الاتحادية.

وفى منتصف الستينيات أوصل الجنرال ديجول العلاقة مع الولايات المتحدة وقيادتها للتحالف الغربى إلى نقطة الأزمة الكبرى عندما أصر أن يغير من طابع العلاقة السياسية بين واشنطن وحلفائها بل إلى أن يجعل من نفسه المتحدث باسم أوروبا القارية، ولعبت ليس فقط شخصية ديجول وفكره بل خبرة فرنسا التاريخية والأوروبية دورا أساسيا فى هذه التوجهات فمن خلال تقويم ديجول لعلاقات القوى فى العالم ومعانيها بالنسبة لفرنسا وأوروبا، وكذلك تصوره الفلسفى والتاريخى لدور فرنسا ومكانتها تصور أن فرنسا يجب أن يكون لها سيطرتها على مصيرها الخاص بهذا التصور بدأ ديجول سلسلة إجراءاته لفك العلاقة العسكرية لفرنسا مع حلف شمال الأطلنطى وهى الإجراءات التى انتهت فى عام ١٩٦٦ بسحب فرنسا لقواتها من الناتو وانسحاب القوات الأمريكية من الأراضى الفرنسية عام ١٩٦٧ـ ومما يذكر بالجدل الدائر اليوم بين الولايات المتحدة وفرنسا وبالحملة الأمريكية ض فرنسا واتهامها بالجحود ونكران الجميل فقد آثار موقف ديجول وطلبه سحب القوات الأمريكية من فرنسا غضب الرئيس الأمريكى جونسون الذى بعث مبعوثا إلى الجنرال ديجول يحمل رسالة يتساءل فيها "هل سيتضمن سحب القوات الأمريكية سحب جثث الجنود الأمريكيين المدفونين فى فرنسا والذين ضحوا بحياتهم من أجلها فى الحرب العالمية الثانية؟" ويتصل بهذه النظرة

والموقف المستقل لفرنسا بقرار ديجول من فتح حوار وبناء جسور مع روسيا، كما كان يسمى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية مدفوعا برؤيته الاستراتيجية لانتهاء عصر التكتلات اعقتادا منه أن هذا التفاهم هو أمر لا غنى عنه للحفاظ على السلام فى أوروبا.

أما التحول الآخر فى نطاق التحالف العسكرى الأوروبى نحو سياسات أوروبية مستقلة، فقدصدر عن القوة الأوروبية الرئيسية الأخرى وهى إلمانيا الاتحادية، وبدأ هذا التطور مع قيام حكومة ائتلافية فى ١٩٦٦ شرعت تعيد النظر فى عدد من مفاهيم إدارة علاقاتها الدولية واستخلصت أن المشكلة الألمانية لا يمكن أن تحل فى مناخ الحرب الباردة الجامد وبلغ هذا التطور مداه عام ١٩٦٩ عندما جاء إلى الحكم الحزب الديمقراطى الاشتراكى بزعامة فيلى برانت الذى اتبع سياسة التوجه شرقا ostopolitik والتى انطلقت منها التطورات التى تلت ذلك فى علاقة الشرق بالغرب عموما ومكنت من عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى فى هلسنكى عام ١٩٧٣، وفى إطار هذه السياسة أمكن التوصل فى أغسطس ١٩٧٠ إلى اتفاقية عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتى وألمانيا الإتحادية كان جوهرها احترام التكامل الإقليمى لدول أوروبا فى نطاق حدودها الراهنة الأمر الذى يساهم فى إيجاد حالة من الاسترخاء والأمن فى القارة ومثلما أثارت المواقف الفرنسية المستقلة وتعاونها مع الاتحاد السوفيتى غضب الولايات المتحدة، كذلك أثارت المبادرات الألمانية تحفظ بل وغضب واشنطن واعتبرتها آنذاك إضعافا للتحالف الغربى.

أما التحليل الذى اثبتته التطورات لهذه الخطوات الاستقلالية الفرنسية والألمانية، فقد كان اعتبارها تخفيفا لمصادر التوتر فى القارة الأوروبية بل أن هذه السياسات الأوروبية هى التى مهدت إلى ما سوف تتبناه بعد ذلك السياسة الأمريكية نفسها فى عملية إعاد ترتيب علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى فى أوائل السبعينيات.

وهكذا فإن استدعاء هذه المواقف والمبادرات الفرنسية والألمانية خلال فترة الحرب البارد يدل على صحة هذه المواقف والتى وإن كانت قد أثارت اعتراض

وغضب الولايات المتحدة فى هذا الوقت، إلا أن هذه المواقف قد اثبتت صحتها على المستوى الاستراتيجى وهيأت الواقع والمناخ لأوضاع وتطورات سلمية فى القارة الأوروبية ونقلت العلاقة بين الشرق والغرب من مستوى المواجهة إلى مستوى الحوار والتعاون، وليس من المصادفة أن تكون القوتان الرئيسيتان فى أوروبا وموقفهما ومبادراتهما المستقلة إزاء قضايا الحرب الباردة هما نفس القوتين اللتين تتزعمان المواقف الأوروبية عن القضية العراقية وقضايا أخرى فهل ستثبت الأحداث صحة توجههما أيضا فى الأزمة الراهنة؟

القوة والضعف فى العلاقات الأمريكية الأوروبية

تقديم

بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى الذى كان يمثل العامل الذى وحد وجمع التحالف الغربى، والذى من أجل مواجهته تقبلت واحتملت الدول الأوروبية القيادة والزعامة الأمريكية، وتماسكت المؤسسات التى انشاها التحالف وفى مقدمتها حلف شمال الأطلنطى، بدأت مظاهر الخلافات تطفو على سطح العلاقات الأمريكية الأوروبية، وبدأت الدوائر الأمريكية تنظر بالشك والتخوف من تحول أوروبا إلى القوة المنافسة للولايات المتحدة أو على الأقل المشارك لها فى زعامة العالم، وعبر عقد التسعينات اخذت-مظاهر الخلاف حول قضايا أمنية وسياسية وتجارية تتطور بين الجانبين، ورغم لحظة المشاركة العاطفية التى جاءت نتيجة لاحداث ١١ سبتمبر وما تعرضت له الولايات المتحدة، إلا أن هذه اللحظة وما لبثت أن تبددت وبدأت تظهر من جديد وبشكل أقوى ، عناصر الاختلاف فى

الرؤيـة للعـالم وقضايـاه، وكـان الاختـلاف الذى حدث حول العراق يعكس فى حقيقتـه خلافـا حول المكانـة فى العـالم وحـول رفـض الجانـب الأوروبـى، وعلى الأقل قواه الرئيسية لأسلوب الهيمنة الأمريكية وتجاهل السياسات والاتفاقيات الدولية.

وقد كان من الطبيعى أن تنشغل مدارس الفكر والبحث بهذه الحالة وأن تناقش إبعادها المختلفة والاتجاه الذى ستأخذه، وفى هذا الشأن نشأت مدرستان تركز الأولى على عناصر الخلاف وترى أنها عميقة فى البنية الفلسفية والثقافية على الجانبين فضلا عن معادلات القوة المختلفة، وبهذا الاعتبار فإن هذه الخلافات ستظل قائمة بل قد تتزايد، وتنبه المدرسة الثانية إلى العناصر التى تجمع بين الجانبين من القيم والمصالح المشتركة التى تدفعهما إلى العمل والتعاون معا ومواجهة أخطار مشتركة يصعب مواجهتها إذا عمل منفردا.

تهدف هذه الدراسة إلى الاستعراض التحليلى هاتين المدرستين والأسس التى تستند إليها ثم تخلص إلى معنى حالة العلاقات الأمريكية الأوروبية بالنسبة للعالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط.

فى الأعقاب المباشرة لأحداث ١١ سبتمبر وما تعرضت له الولايات المتحدة، سادت مشاعر التعاطف المشترك للعلاقات الأطلنطية، وظهرت فى الصحف الأوروبية ما عبر عن التضامن مع الشعب الأمريكى ـ كلنا أمريكيون ـ وعلى المستوى الرسمى تعاقبت زيارات القادة الأوروبيين للبيت الأبيض، وإثار حلف الأطلنطى للمرة الأولى فى تاريخه المادة الخامسة من ميثاقه والتى تقول أن أى اعتداء على دولة عضو هو الاعتداء على أعضاء الحلف جميعا، غير أنه بعد عدة أشهر بدأت هذه المشاعر تتبدد ويحل محلها تدريجيا شعور أوروبا بالاستياء من الولايات المتحدة وإدارتها وأسلوبها المنفرد فى إدارة العلاقات الأطلنطية والقضايا الدولية وفى مقدمتها الحرب على الإرهاب وقضايا الشرق الأوسط. وظهرت كتب تحمل عناوين "لماذا يكره الناس امريكا؟" وحملت بيانات وتصريحات رسميين أوروبيين

انتقادات للسياسة الأمريكية واتهامها بتبسيط القضايا الدولية والانفراد بالقرار الدولى والغطرسة بل أن محللين أمريكيين تصوروا أن الناتو الذى كان مركز للتحالف الأطلنطى قد "دفن". وهكذا بدت العلاقات الأطلنطية فى أدنى مستوياتها وظهرت كتابات تتحدث ن تباعد هذه العلاقات وتفكك العناصرو القيم التى كانت تجمعها، وكتب المفكر الأمريكى فوكوياما ـ الذى بشر بعد انتهاء الحرب الباردة بالانتصار النهائى لقيم الغرب وايدلوجيته أن التحالف الذى خاض الحرب الباردة قد قام على أساس تحالف يستند لقيم حضارية وثقافية مشتركة إلا أن ـ هوة كبيرة بين التصورين الأمريكى والأوروبى للعالم قد نشأت وتراجع بشكل متزايد شعور المشاركة فى القيم، وتوقف الحديث عن الحضارة الغربية باعتبارها تعبر عن الولايات المتحدة والغرب معا وتساءل فوكوياما هل يمكن بعد هذه العلاقات وخاصة فى عالم القيم الحضارية والثقافية والنظر إلى العالم الحديث عن هذه الوحدة، وهل مازال هذا المفهوم "للغرب" ذا معنى فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وهو الحد الفاصل فى النظر إلى العالم هو ذلك القائم بين "الغرب" وبقية العالم أو: بين الولايات المتحدة وبقية العالم؟

غير أن أكثر من كتبوا فى التباعد الحادث فى العلاقات الأوروبية الأمريكية كان الباحث الأمريكى روبرت كاجان Robert Kagan وذلك فى مقالته التى حظيت باهتما عالمى Power and Weekness ونشرها فى دورية Policy Review عدد يونيو ٢٠٠٢ ثم طورها فى كتاب ظهر تحت عنوان of Paradise and power: America an Europe in the - Near World order, Knoph, 2002 ، فى هذا المقال/ الكتاب اعتبر كاجان أن الوقت قد حان للتوقف عن الادعاء أن الأوروبيين والأمريكيين يشتركون فى نظرة مشتركة للعالم أو حتى أنهم يشغلون نفس العالم، وحول كل قضايا القوة المهمة وتأثير القوة وأخلاقية القوة وجاذبية القوة Desirability ، فإن وجهات نظر الأوروبيين الأمريكيين تتباعد، فأوروبا تتحول بعيدا عن القوة وتتحرك نحو عالم ذاتى من القواعد والقوانين والمفاوضات الدولية والتعاون وهى تدخل عالم كانط "للسلام الدائم" أما الولايات المتحدة فهى

منغمسة فى عالم "هوبز" حيث القوانين الدولية والقواعد لا يمكن الاعتماد عليها وحيث الأمن الحقيقى والدفاع والترويج للنظام الليبرالى مازال يعتمد على امتلاك واستخدام القوة العسكرية. وهذا هو السبب فى أنه حول كل القضايا الاستراتيجية والدولية اليوم فإن الأمريكين يبدو أنهم من كوكب المريخ والأوربيين من كوكب الزهرة فهم متفقون على القليل ويفهمون بعضهم البعض أقل فاقل. ويبدو أن هذه المسالة ليست عارضة أو أنها نتيجة الانتخابات الأمريكية أو الإحداث الكارثية. فبسبب الانقسام الأطلنطى عميق وهو طويل فى تطوره ومن المحتمل أن يستمر وحتى يصل الأمر إلى حسم الأولويات القومية وتقرير التهديدات وتحديد التحديات وصياغة وتنفيذ السياسات الخارجية والدفاعية. فإن الولايات المتحدة وأوروبا تظلا مفترقتين.

وباعتبار أن كاجان قد أقام تقييمه للعلاقات الأمريكية الأوروبية ونظرتهما للعالم وسلوكهما الدولى على أساس ما يمتلكانه من قوة أو ضعف. لذلك فقد استخلص أنه من غير المحتمل أن تتناقض قوة الولايات المتحدة كما أنه ليس من المحتمل أن تزداد قوة أوروبا إلا بشكل هامشى فإن المستقبل يبدو أكيد فى اتجاه تزايد التوتر الأطلنطى وبحيث يصبح الخطر هو اقتراب الولايات المتحدة وأوروبا من بعضهما البعض. فسوف يصبح الأوروبيين أكثر حدة فى هجومهم على الأمريكيين وتصبح الولايات المتحدة أقل ميلا للاستماع أو حتى الاهتمام وسوف يأتى اليوم أن لم يكن قد حل بالفعل، الذى لن يصغى فيه الأمريكيون لتصريحات الاتحاد الأوروبى بأكثر مما يفعلون مع بيانات منظمة الاسيان.

غير أن رصد مظاهر وعناصر التباعد الأمريكى الأوروبى لم تقتصر فحسب على الفترة التى تلت أحداث ١١ سبتمبر أو أيضا على فترة إدارة بوش الحالية وإنما جرى هذا النقاش خلال عقد التسعينات وفى اعقاب انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد الذى كان يجمع التحالف الأمريكى الأوروبى. وبدا التفكر أن تكون أوروبا هى القطب الأخر الذى يوازن الولايات المتحدة. وبدا النقاش يدور حول

عناصر الاختلافات الكامنة والجديدة سواء حول قضايا أمنية ودفاعية وسياسية أو الاقتصاد أو التجارة. فقد تركز النقاش حول مستقبل حلف شمال الأطلنطى وظهر من يقول ان أى تحالف لا يستطيع أن يدوم بعد أنقضاء التهديد الذى فرضه، وعلى الرغم من الولايات المتحدة قد عملت على تجاوز هذه الحقيقة بالعمل على إعادة أحياء الحلف وخلق مهام جديدة له وتوسيع نطاق الحلف وعضويته كى يضم بلدان اوروبا الشرقية بل وصاغت استراتيجية جديدة له وتوسيع نطاق الحلف وعضويته كى يضم بلدان أوروبا الشرقية بل وصاغت استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعى الأول وتعطى له الحق فى التدخل فى مناطق خارج نطاقه الأقليمى، وعلى الرغم من هذا فإن خبراء استراتيجين بدأوا يشككون فى إمكان أن يصمد الحلف امام صراعات المصالح التى بدأت تطفو بوضوح خلال الحقبة التى أعقبت اختفاء الاتحاد السوفيتى.

كذلك تبلورت خلال حقبة التسعينات خلافات على المستوى الأمنى والعسكرى وحول قضيتين الأولى: أتجاه دول الاتحاد لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ NMD حيث كان الصراع فى كوسوفو قد كشفت بشكل مهين عن اعتماد أوروبا العسكرى على الولايات المتحدة والذى كان صدمة للولايات المتحدة ذاتها حيث طالبت الأوروبيين أن يزيدوا من ميزانياتهم العسكرية ومن تحملهم للعبء العسكرى بل إن أشارت مسيئة تجاه الأوروبيين قد صدرت من الكونجرس الأمريكى فى هذا الشأن، وقد جاء رد الفعل الأوروبى غير متوقع وبمشروع يعطى للاتحاد الأوروبى قدرة عسكرية بحجم ٦٠.٠٠٠ رجل وبدعم بحرى وجوى قادر على العمل المستقل تحت قيادة الاتحاد الأوروبى، وقد جاء رد الفعل الأمريكى على هذا المشروع الطموح حذرا وناقدا من حيث أنه يمكن أن يكون مصدر انقسام فى الناتو وكان هذا الموقف من مشروع القوة الأوروبية ذو دلالة على حقيقة الموقف الأمريكية من العملية الأوروبية لاستكمال بناء وحدتها التى تشمل إلى جانب الوحدة الاقتصادية والسياسة الخارجية والدفاعية كما أنه يخفى مخاوف الولايات

المتحدة من أن أوروبا الموحدة والقوية ستكون أقل أذعانا للسياسات الأمريكية سواء داخل حلف الأطلنطى أو خارجه.

وعلى المستوى السياسى، بدا المحللون يرصدون عناصر الاختلاف فى الرؤية والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين وكان الصراع فى البوسنة شاهدا على ذلك، كما رفضت معظم الدول الأوروبية سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق حيث قاوم الأوروبيين سياسة العقوبات الاقتصادية على إيران واختلفوا مع واشنطن حول أسلوب التعامل مع كوبا كما كان للأوربيين وجهات نظرهم المختلفة حول قضايا عملية السلام فى الشرق الأوسط، وحول هذه القضية الشائكة والمعقدة اشتكى الأوروبيون من عدم حساسية الولايات المتحدة للاعتبارات والمصالح الأوروبية فى هذه المنطقة ولعوامل القرب الجغرافى لشمال أفريقيا والشرق الأوسط لأوروبا، والحقيقة أن أوروبا تشارك فى حوض البحر المتوسط مع دول عربية ومسلمة لجنوب وشرق المتوسط، وإن ثمة قرابة ٢٠ مليون مسلم يعيشون فى الدول الأوروبية وحيث يكون المسلمون ١٠٪ من سكان فرنسا الأمر الذى يجعل فرنسا بوجه خاص معرض للحسابات العربية والإسلامية؟ وفى قضايا دولية وقفت الولايات المتحدة وحدها تقريبا فى مؤتمرات مثل الحظر العالمى على الالغام الأرضية كما كانت الوحيدة فى الناتو التى صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان كما أصبحت اجتماعات مجموعة السبع فى معظمها تنتهى دائما دون توافق الإراء.

وفى النقاش الذى دار حول عناصر الخلاف الأمريكى الأوروبى كان المستوى الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى أكثر الجهات خطورة ولإمكانيات الخلاف وربما الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بعد نهاية الحرب الباردة وقد ضاعف من ذلك اتجاه الاقتصاد إلى العالمية وحرية الأسواق مما جعل عددا من الخبراء الاقتصاديون يتوقعون أن كلا الطرفين يتحركون نحو صراع لا مصالحة فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية واعتبروا أنه فى بيئة العولمة يتجه التطور الطبيعى

إلى التنافس الصناعى وخاصة فى الصناعات الاستراتيجية عالية التكنولوجيا التى يعتبرها الجانبان جوهرية للسيادة الإحادية والأمن القومى وهو ما لوحظ فى الاندماجات الصناعية التى بدأت بالفعل تلقى الصراعات الاستراتيجية الأوروبية ضربة قاضية فى أول يوليو ١٩٩٧ بعد اندماج شركتى بوينج وماكدونالد دوجلاس الأمريكييتن العملاقتين فى مجال صناعة الطائرات، وقد ضاعف من هذه المخاوف الأوروبية أن هذا الاندماج الذى ستكون مبيعاته السنوية ٤٨ مليار دولار يأتى بعد عام واحد من إنشاء مجموعة بلا تهويد مارتن الأمر الذى سيتيح لها ومعها مجموعة لورال السيطرة التامة على سوق الصناعات العسكرية وبالصورة التى لا تترك للأوروبيين إلا الفتات. وواضح أن هذا كان وراء موافقة فرنسا وبريطانيا وبمشاركة من ألمانيا فى مؤتمر ١٩٩٧ على إعادة هيكلة صناعاتهم الدفاعية لمواجهة المنافسة الاقتصادية مع شركات أمريكية العملاقة وتوقيع ٦ دول أوروبية فى يوليو ٢٠٠٠ على اتفاق نوايا ينص على إزالة كل العوائق أمام تسريع اندماج الصناعات العسكرية الدفاعية ومجاله ودلالته، أن يختار وزراء دفاع بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد توقيع خطاب النوايا هذا فى معرض "فرنيرو = الجوى ـ ٢٠٠" وحيث شكل الاتفاق إطارا عاما سياسيا وقانونيا للمجالات الست الرئيسية للتعاون المشترك الذى يستطيع أن يغير طريقه عالم الصناعات الدفاعية فى أوروبا ويعزز من المنافسة مع عمالقة الصناعات العسكرية الأمريكية. من ناحية أخرى فقد جاء ظهور العملة الأوروبية الموحدة ـ اليورو ـ مع بداية ١٩٩٩ بين ١٠ دول أوروبية يمثل تحديا آخر يواجه العلاقة الأطلنطية على الجبهة الاقتصادية، فمنذ ظهور اليورو اعتبره عدد من الخبراء ثورة عام ١٩٩٩باعتبار أنها تمثل عملة منافسة للدولار وصعود قوة أوروبية ضخمة على الساحة الدولية ومرحلة فاصلة فى علاقة الولايات المتحدة وأوروبا بل واعتبرت أكبر الأحداث أهمية من أجل التعاون الأوروبى منذ معاهدة ١٩٥٧ وأكثر الأحداث أهمية بالنسبة للولايات المتحدة منذ انهيار الشيوعية ذلك أنه من الآن فإن جدول الأعمال الاقتصادى لن يوضع بشكل تلقائى بواسطة الولايات المتحدة ومن خلال بنك الأحتياطى الفيدرالى لتقرير

معدلات سعر الفائدة العالمى حيث سيمتلك البنك المركزى الأوروبى، وفقا لاحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى ١.١ تريليون دولار مقابل ٧.٨ تريليون للولايات المتحدة ومن ثم فسوف يقرر سعر فائدته. وهكذا كان التوقع أن العملة الأوروبيو الموحدة خاصة بعد أن تعبر مرحلتها الانتقالية سوف تصبح تلقائيا منافسا للدولار باعتبارها عملة احتياطية دولية وكمؤشر للتجارة الدولية بل أن بعض الاقتصاديين قد تصورا أن اليورو سيكون واحدا من أعظم عملتين فى السنوات القادمة وأنه سوف يأتى اليوم الذى سترجو فيه الولايات المتحدة الأوروبيين أن يدعموا عملتها.

إلى جانب هذه العوامل الأساسية التى رأى الباحثون أنها تحرك إمكانات الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة والأوروبيين، هناك المشاحنات التى تفرض نفسها على لقاءات الجانبين مثل الاختلافات حول قيود أوروبا على اللحوم الأمريكية والواردات من المواد الأمريكية وهى القيود التى ردت عليها الولايات المتحدة بغرض رسوم بلغت ٣٠٠ بليون دولار على المنتجات الأوروبية.

ثانيا: أم وحدة فى القيم والمصالح؟

غير أنه فى مقابل هذا التيار الذى يركز على عوامل الاختلاف والتباين بين الولايات المتحدة وأوروبا ثمة تيار آخر يرى العلاقات بينهما فى ضوء عوامل الوحدة وما يجمعهما من قيم ومصالح مشتركة.

ويستند هذا التيار فى تقييمه إلى أن اتجاهات الجانبين المختلفة حول استخدام القوة التى تمنعهم من استخدام القوة معا كما حدث فى البلقان وافغانستان.

ومع التسليم بالخلافات التى تنشأ عن الاختلاف فى القوة فإن السؤال يظل عما إذا كان هذه الخلافات أساسية وبشكل تستطيع معه الولايات المتحدة أن تلفظ حلفائها الأوروبيين وتعتبرهم غير ذى أهمية وأن تستنتج أنها أما أنها لا تحتاجهم أو أنها تستطيع أن تحصل على حلفاء أفضل والإجابة المنطقية على هذا السؤال بالنفى، ذلك أنه رغم الخلاف الذى تطور خاصة بعد احداث ١١ سبتمبر فالحقيقة تظل

دائما أن المصالح والقيم الأساسية لم تتحول وظلت الديمقراطيات الأوروبية بالتأكيد أكثر التصاقا بالولايات المتحدة من أى منطقة فى العالم، رغم أن أساليبهم تختلف فى بعض الأحيان فإن الأوروبيين والإمريكيين يشتركون بشكل واسع فى الإمانى، الديمقراطية والليبرالية لمجتمعاهم وللعالم، فلديهم مصلحة مشتركة فى التجارة العالمية والاتصالات المفتوحة والطرق المتاحة لإمدادات الطاقة العالمية وفى منع انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ومنع المأسى الإنسانية واحتواء المجموعة من الدول الصغيرة الخطرة التى لا تحترم حقوق الإنسان والمعادية للقيم والمصالح الأوروبية المشتركة.

كذلك يستند هذا التيار إلى ما يعكسه الرأى العام فى كل من الولايات المتحدة وأوروبا من تقارب أكثر من الاختلاف، فقد أظهرت استطلاعات الرأى العام شمولا فى سبتمبر ٢٠٠٠ للاتجاهات الأمريكية والأوروبية أن الرأى العام الأمريكى والأوروبى يظهر تشابها أكثر من اختلافا حول كيف يرى العالم بل أن الأمريكيين قد اظهروا عدم الراحة تجاه أسلوب الإدارة الإمريكية المنفرد حيث ايد ٦١٪ الأسلوب المتعدد الأطراف فى السياسة الخارجية ومشكلاتها، وقال ٦١٪ من الأمريكيين أن الولايات المتحدة يجب أن تغزو العراق فقط بعد موافقة الأمم المتحدة وضمان أمريكا لتأييد حلفائها وحول استخدام القوة، كان الأوربيين على الأقل من ناحية المبدأ مستعدون مثل الأمريكين لاستخدام القوة لإعلاء شأن القانون الدولى ومساعدة السكان الذين تضر بهم الجماعة، وتحرير الرهائن أو تدمير معسكرات الإرهابين، كذلك اظهرت استطلاعات أخرى للرأى تشابها فى الاتجاهات الأمريكية والأوروبية أكثر مما توحى به الخلافات بين القادة الأوروبيين وإدارة بوش ، فقد تظهر أن أغلبية الأمريكيين تقف فى صف قضايا مثل التغير المناخى وانضمام أمريكا إلى معاهد كيوتو والمحكمة الجنائية الدولية مختلفة فى الرأى فى هذا مع أسلوب إدارة بوش، كما يؤيد معظم الأمريكيين التصديق على معاهدة الحظر الشامل للأسلحة. وهكذا فإنه رغم الاختلافات الأمريكية الأوروبية الرسمية حول هذه القضايا فإن اتجاهات الرأى العام حول هذه القضايا وغيرها لا تظهر أى دليل على مجتمعان "يتعايشان فى عالمين مختلفين" كما يقول كاجان.

ويناقش هذا التيار ما يقوله انصار التيار الأول من أنه حين يجد الجد أى حين يجب التهديد بالقوة أو استخدامها، فإنه من الصعب الاعتماد على الأوروبيين، فإنه إذا كانت الاتجاهات نحو القوة بالتأكيد تختلف بين الولايات المتحدة وأوروبا، وأن الأوروبيين لأسباب كثيرة أكثر ميلا لاستخدام الأسلوب الدبلوماسى، إلا أن سجل التسعينات والسنوات الأولى من عام ٢٠٠٠ لا يتمشى مع الصورة التى رسمت لأوروبا والتى تصورها على أنها حالمة لا أمل فيها ومسالمة بشكل ليس أمام الأمريكيين من محبذى استخدام القوة من خيار إلا البحث عن حلفاء أخرين أو التصرف بمفردهم. ففى حالات مثل حرب الخليج ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ كان الأوروبيين مترددين لدخول الحرب شأنه فى ذلك شأن ٤٧ سيناتور أمريكى بعض القادة العسكريين الأمريكيين ولكنهم فى النهاية أيدوا العملية فى الأمم والمتحدة وقدموا مئات الألوف من القوات وساهموا ببلاين الدولارات فى الجهد الأمريكى لطرد العراق من الكويت، وقد تكرر نفس المشهد فى البلقان حين احتاج الأمر لسنوات لكى تتغلب الولايات المتحدة على ترددها للتصرف العسكرى، وفى بعض الوقت فى البوسنة وكوسوفو كانت بريطانيا اكثر استعدادا من الولايات المتحدة للتهديد باستخدام القوة أو المخاطرة بنشر قوات على الأرض وبعد ذلك اشتركت أوروبا والولايات المتحدة بشكل فعال للقيام بمهام الناتو العسكرية وحيث قامت القوات العسكرية الأوروبية بمئات الطلعات وقدمت قواعد وتأييدا لوجسيتيكيا ولعبت أدوار حربية ثم فى عمليات حفظ السلام. وحتى فى أزمة الحرب على العراق التى تبدو وكأنه جسدت الاختلافات الأمريكية الأوروبية، فإن التيار الذى يقلل من خطورة هذه الاختلافات، يشير إلى الخطاب المفتوح الذى ايدت فيه ٨ دول حلف الناتو هى جمهورية التشيك والدانمارك والمجر وإيطاليا وبولندا والبرتغال واسبانيا والمملكة المتحدة سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق فى خطاب لاحق انضمنت إليهم عشر دول أخرى من أوروبا الشرقية هى البانيا وبلغاريا وكرواتيا واستوينا ولاتفيا وليتوافيا ومقدونيا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا، ونلاحظ أن منهم من الدول المتقدمة لعضوية الاتحاد الأوروبى الأمر الذى جعل وزير الدفاع

الأمريكى رامسفيلد يصف هذه الدول "بأوروبا الجديدة" تمييزا لها عن أوروبا التقليدية المتمثلة فى ألمانيا وفرنسا ومما يعنى فى النهاية أننا لسنا فقط إزاء خلاف أمريكى أوروبى بل إيضا خلاف أوروبى أوروبى.

والدرس الذى يستخلصه هذا التيار من هذه الوقائع جميعا هو أن أوروبا ليست غير مستعدة لاستخدام القوة أو ليس ليها ما تساهم به ولكن الأمر يتوقف على مدى ما تظهره الولايات المتحدة من القيادة وبشكل تصبح قادر على جذب الحلفاء معها حتى للحرب. وواضح أن هذا التصور يقف وراء مواقف إدارة بوش وتصميمها على إبداء التصميم وفعل ما تراه مناسبا وصحيحا حتى لو بدت أنها تقف منفردة، وهذا ما تعكسه استراتيجية الأمن القومى الى أعلنت فى سبتمبر ٢٠٠٢ والتى ارتكزت على أن الولايات المتحدة هى التى تقرر ما هو صحيح وأن تستخدم قوتها غير المسبوقة لتحقيق أهدافها.

وردا على التيار الذى يبرز الخلافات والنزاعات الاقتصادية والتجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا وكذلك للضعف الذى ألم بحلف الأطلنطى بعد الحرب الباردة، يقدم التيار المعارض صورة إيجابية للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين وكذلك لعناصر التجديد التى جدت على حلف الاطلنطى، فاقتصاديا وبناء على الاحصاءات التى نشرتها وزارة التجارة الأمريكية وصلت الصادرات الأمريكية لأوروبا عام ٢٠٠١ ، ١٥٥.٧٨٨ بليون دولار بما يمثل ٢٢٪ من حجم الصادرات الأمريكية بينما تلقت وزارتها من أوروبا ٢١٩.٤٩٢ بليون دولار بما يمثل ٢٠٪ من حجم الواردات، وفى عام ١٩٩٩ بلغ الاستثمار الأمريكى المباشر فى أوروبا ٥٨.٨ بليون دولار بما يمثل ٥١٪ من حجم استثماراتها الكلية وبلغت الاستثمارات الأوروبية فى أمريكا ٦٨٥.٨بليون بما يمثل ٦٠٪ من حجم الاستثمارات الأجنبية فى أمريكا كما خلقت تجارتهما الثنائية ٦٠٠ مليون وظيفة فى كل من أمريكا وأوروبا.

أما على المستوى الأمنى، وبدلا من تفكك الناتو بعد الحرب الباردة كما حدث لحلف وارسو، فقد توسع الناتو بشكل مستمر وتتبنى الولايات المتحدة وأوروبا

متوقفا فى الأساس فيما يتعلق باستراتيجية الناتو الجديدة وتوسيع وظيفته الدفاعية، ففى إبريل ١٩٩٩ وافقت قمة الناتو على مفهوم جديد لاستراتيجية التحالف حيث اصبح من الممكن أن يتصرف الناتو بدون تفويض من مجلس الأمن وإن عليه أن يستجيب للصراعات فى المناطق المحيطة به، وقد تكون هناك خلافات حول هذا المفهوم ولكنهم فى النهاية قبلوا تطور الناتو من "تحالف دفاعى جماعى" إلى "تحالف لحماية القيم الديمقراطية" . وقد جاء ١١ سبتمبر لكى يجعل الولايات المتحدة وأوروبا تدركان أنهما يجب أن تشتركان فى التعامل ليس فقط مع التحديات الأمنية التقليدية ولكن أيضا مع تهديدات الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والقوى الدينية المتطرفة والجريمة عبر الحدود، كما سوف يقدمان فى السنوات العشر القادمة لروسيا ٢٠ بليون دولار لمساعدتها على معالجة أسلحتها النووية المتقادمة وفضلاتها وكذلك اسلحتها الكيماوية والبيلوجية، وفى هذا سوف تشارك أمريكا بـ ١٠ بليون دولار بينما سوف تشارك ٤ دول أوروبية وكندا واليابان بالباقى.

من هذا التحليل لجوانب العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية من جانب الأطلنطى يستخلص هذا التيار الذى يركز على عناصر الوحدة والاتفاق أنه رغم بعض الخلافات الحادة والتناقضات المعقدة حول قضايا أمنية وسياسية وتجارية فإن هذه التناقضات التى تتحول إلى صراعات أو مواجهات، وباعتبار أن هذه الخلافات تحت سيطرة فإنها لن تؤدى على ما يقول به البعض إلى تصدع علاقات التحالف، ولا يقتصر هذا التحليل على المدى الزمنى الراهن أو الأجل بل يمتد إلى المدى البعيد، وما يمكن أن يجمله المستقبل من تحولات وما سيبدو عليه العالم بعد ثلاثين عاما، فعند هذا ـ فإن عالم ما بعد ثلاثين عاما قد تأخذ شكلين مختلفين جذريا، الاحتمال الأول هو أنه حول هذا التاريخ فإن كلا من الولايات المتحدة سوف تواجه المتاعب نفسها مع جزء أو أخر من العالم، وأن هذه المتاعب سوف تؤثر فيهم بإشكال ودرجات مختلفة خاصة أنه فى القرن الواحد والعشرين سوف تتدفق التجارة والسفر والمعلومات بحرية أكثر وتصل الصواريخ إلى مسافات أبعد وأبعد بحيث أن ما يقلق الولايات المتحدة سوف يقلق الأوروبيين حتما، وفى تقدير

أصحاب هذا النظر أن المصادر التى يمكن أن تأتى منها المتاعب هى بالترتيب روسيا إذا ما بعثت من جديد ولكن بشكل عصابى Neurotic حيث يسيطر على قادتها أن الطريق الوحيد هو اتباع سياسة خارجية متطرفة، أما المصدر الثانى للمتاعب فهو تزايد عدد الدول الصغيرة التى تجمع بين امتلاك أسلحة نووية وبيلوجية ويتحكم فيها رجال لا يملكون الرشد الكافى لاستخدامها، والمصدر الثالث هو الصين، فإذا ما تحققت هذه المتاعب مجتمعة أو أيا منها فإن أمريكا وأوروبا سوف يشتركان فى نفس القلق وتجمعهما الأهداف نفسها. غير أن عدم تحقق المتاعب أمر وارد، فقد تختار الصين التركيز على أوضاعها الداخلية وعمليات التنمية فيها وتركز على أن تكون أكثر غنى، وقد تظل روسيا حريصة على العلاقات التعاونية وقد يتم حصر انتشار أسلحة الدمار الشامل والتحكم فيها، فى هذه الحالة سوف تظل الولايات المتحدة القوة الأعظم الوحيدة وتطفو منها وبين أوروبا خلافات حول التجارة والهوية الثقافية أو أسلوب إدارة المجتمعات، غير أن هذه الخلافات ستظل فى نطاق الظلال Nuance مقارنة بما يجمع أمريكا وأوروبا معا فكلتاهما لها جذورها فى العملية التاريخية التى بدأت فى عصر النهضة وعبر حركة الإصلاح وعصر التنوير وكلتاهما تعتقد مع اختلافات ضئيلة فى الديمقراطية السياسية والاقتصادية، وحتى حين يختلفان بشكل حاد بينهما، فإن الفجوة بينهما تظل ضئيلة مقارنة بالفجوة الايدلوجية التى فصلت الاتحاد السوفيتى عن الغرب، وعدم الفهم الحارة الذى مازال يفرق المتطرفين الإسلاميين عن العالم الحديث والقومية المتطرفة التى قد تؤدى بروسيا والصين إلى صدام مع الديمقراطيات، وإضافة إلى هذه الخبرة القديمة فإن بعض الخبراء يذهبون إلى أن هذه الخبرة من التاريخ والأفكار التى ربطت بين الجانبين قد تدعمت بقوة نتيجة لخبرة الأعوام الخمسين الأخيرة، وبديل أصحاب هذه الرؤية بما ذكرته شخصية سياسية فرنسية هى جيسكار ديستان من أن نسيج الثقافة الأمريكية الأوروبية تختلفان ولكنهما ليسا متعاديان، فالأوربيون بالنظر إلى تاريخهم يؤكدون على السلام والشرعية والقدرة على الحلول الوسط، وبالسنبة للأوروبيين فأن القضية هى كيف يساهمون فى نهج

السلام ولكن هذا لا يعنى أنهم متخاذلين ولا يعنى أن يكونوا فى مواجهة مع الولايات المتحدة وحيث يمكنهما العمل سويا ولكن ليس ضروريا أن يتفقا فى كل الأوقات ولكن فى القضايا الأساسية مثل الديمقراطية والسوق الحرة فإن قيمهم بالتأكيد مشتركة.

الخلاصة:

بعد أن استعرضنا هاتين المدرستين فى النظر إلى واقع ومستقبل العلاقات الأمريكية الأوروبية، وحيث ركزت الأولى على أوجه الخلاف والتباعد واعتبرت انهما يعيشان فى عالمين مختلفين وأن علاقتهما فى سبيلها إلى مزيد من الاغتراب، بينما أكدت الثانية على عوامل الوحدة فى القيم والمصالح المشتركة وعلى أنه ليس هناك منطقتين فى العالم لديهم ما يجمعهم وما يمكن أن يفقدوه معا إذا ما فشلا فى الوقوف معا فى جهد لدعم القيم والمصالح المشتركة، نقول أنه يجب أن نتساءل عن ماذا تعنى امكانيات الخلاف أو الوحدة بين الولايات المتحدة وأوروبا بالنسبة للعالم العربى ومنطقة الشرق الأوسط؟ بداءة من المتفق عليه أن البلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم بوجه عام وبلدان المنطقة العربية بوجه خاص يهمها أن تعيش فى عالم متعدد الأقطاب لا تتحكم فيه قوة وحيدة تفرض اختباراتها ورؤيتها خاصة إذا كانت هذه القوة لها تحيزاتها تجاه صراع مثل الصراع العربى الأسرائيلى كما أن لها مخططاتها الأوسع فى المنطقة التى لا تتفق بالضرورة مع مصال وخصائص بلدان وشعوب هذه المنطقة، لذلك يصبح المسعى الأوروبى كى يكون له قوته وقدراته المستقلة التى توازن بها القوة والهيمنة الأمريكية أمرا يهم الدول العربية ويتعين العمل على تشجيعه لا من أجل خلق نظام قطبى له صفة وخصائص الصراع مثل ذلك الذى كان فى مرحلة الحرب الباردة، وإنما نظام تتعدد فيه المراكز ويحول دون انفراد قوة وحيدة بالقوة والقرار الدولى وتتيح للدول الصغيرة والمتوسطة حرية الحركة وتعدد الاختيارات. ويقف الصراع العربى الإسرائيلى والجهود الدولية لتوفير حل سياسى له شاهدا على تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة الدولية خلال عقد

التسعينات وبالتالى كان احتكارها لجهود الحل السلمى فى المنطقة من الثغرات الخطيرة فى هذه الجهود بالنظر إلى التحيز الأمريكى المعروف لإسرائيل، غير أن إدراك أوروبا لهذا مع سعيها لتأكيد نفسها ومواقفها على المسرح الدولى وبناء قدراتها الذاتية بدا الدور الأوروبى لتنشيط عملية السلام فى الشرق الأوسط، الأمر الذى افرز صيغة "الرباعية" والتى كانت تهدف لتوسيع قاعدة المشاركة الدولية فى عملية السلام فى الشرق الأوسط وهو ما انتج "خارطة الطريق" باعتبارها إلية للعمل من أجل تحقيق دولة فلسطينية مستقلة.

وتدرك اسرائيل وتتابع التفاعلات التى تجرى فى العلاقات الأوروبية الأمريكية ومغزاها بالنسبة لها بمعنى أن الانصياع الأوروبى للولايات المتحدة سوف يمنعها من معارضة السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل فى الشرق الأوسط. وفى هذا كتب محلل إسرائيلى يقول "أن تأثر إسرائيل بنتائج الشقاق بين جانى الأطلنطى بالغ العمق، ففى حال تقليص الفجوة بين طرفى الأطلنطى خاصة بعد انتصار الأمريكيين فى العراق فإن هيمنة الولايات المتحدة عالميا سوف تزداد قوة وسوف تتصرف بالشكل إلى يستكمل السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ولا تقف عائقا لها".

ولكن كيف يساهم العالم العربى فى خلق بيئة ونظام دولى تعدد فيه المراكز والأقطاب بشكل يتفق مع مصالحهم؟ أن تحليل معادلات القوة الراهنة بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الدولية الرئيسية يوحى بأن الوضع المتفوق للولايات المتحدة وتربعها على قمة النظام الدولى سوف يستمر ربما لحقب قادمة بحكم ما تمتلكه من عناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بشكل لا يتحقق مجتمعا لقوة أخرى مثل الاتحاد الأوروبى. وعلى هذا يصبح المنفذ القائم لتحقيق واقع دولى تعدد فيه الاقطاب وتتوازن فيه المصالح هو دعم واصلاح الأمم المتحدة وجهازها الرئيسى وهو مجلس الأمن وإعادة تشكيله بحيث يضم القوى والمجموعات الدولية والأقليمية ويصبح جهازا فعالا يقرر فى قضايا الأمن الدولة

وفقا لمبادئ الميثاق والقانون الدولى وليس وفقا لإرادة منفردة. وهذا هو المجال الذى تستطيع الدول العربية أن تساهم وتؤيد فيه القوى الدولية والإقليمية التى يهمها قيام أمم متحدة ومجلس أمن قوى يعكس الإرادة الدولية مجتمعة، وأن تحرك مبادرات سابقة فى هذا الاتجاه مثل دعوة رؤساء الدول خلال اجتمعاهم الاستثنائى فى يناير ١٩٩٢ ومطالبتهم الأمين العام لوضع تقرير يتضمن توصياته ومقترحاته لدعم وتقوية دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهى التوصية التى وضع على أساسها الأمين العام ما بعد "أجندة السلام" وكذلك ما أقره قادة رؤساء الدول فى سبتمبر ٢٠٠٠ ومستهل الألفية الثالثة بشأن تصحيح مسار النظام الدولى. وعلى مستوى أخر فإن المساهمة العربية فى خلق نظام دولى متعدد الأقطاب يمكن أن تتحقق من خلال دعم المنظمات الأقليمية وبشكل خاص منظمتهم ـ الجامعة العربية ـ ذلك أنه بناء نظام عربى أقليمى قوى ومتماسك يعنى مناعة المنطقة ضد تدخلات واستدعاءات القوى الأجنبية، ومن هنا فإن الأوراق والمشروعات والمبادرات العربية المقدمة لتفعيل عمل الجامعة العربية إذا ما اخذت بجدية أنما تصب فى نهاية الأمر فى صالح النظام الدولى الذى تتعدد فهى وتتوازن الإرادات والمصالح الدولية.

أمريكا وأوروبا:
هل تتغلب عوامل الوحدة أم الاختلاف؟

ناقشنا حال علاقات التحالف الأمريكى ـ الأوروبى منذ اختفاء الاتحاد السوفيتى، والذى كان وجوده وما يمثله أحد العوامل الرئيسية فى بناء واستمرار ونجاح هذا التحالف، وما تعرض له نتيجة لذلك من بروز عوامل الخلاف سياسيا فى صورة تباين وجهات النظر والمواقف حول عدد من القضايا الأقليمية والدولية، واقتصاديا، حيث وصلت علاقاتهما ـ كما وصفها أخيرا أحد وزراء الخزانة الأمريكيين السابقين ـ إلى حافة الصراع، وعسكريا حيث اختلف الجانبان حول قضيتين رئيسيتين هما: المشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع ضد الصواريخ، والذى اعتبره الأوروبيون أنه يهدد التوازن الاستراتيجى العالمى، والمشروع الأوروبى لبناء قوة للتدخل السريع تحت قيادة أوروبية، والذى اعتبره الأمريكيون أنه يمكن أن يقوض تحالف الأطلنطى. وقد أدت هذه الخلافات بعدد من الخبراء والمحللين إلى تصور أن مثل هذه الخلافات، المدفوعة بالمصلحة لا بالرغبة، سوف تؤدى عبر الحقبتين المقبلتين إلى منافسة عميقة بين جانبى الأطلنطى وربما ضد إرادة طرفيه.

غير أنه مقابل هذا الرأى ثمة تيار آخر يعتقد أن ما يوحد ويجمع بين جانبى الأطلنطى أكثر وأشمل مما يفرقهما، وهو التصور الذى نفصله فى هذا المقال، ويقوم اصحاب هذا التيار مستقبل العلاقات الأطلنطية على مستويين، الأول هو المستوى الراهن الذى يمثل واقع وإمكانات هذه العلاقات، وهم ينطلقون فى هذا من أنه فى الوقت الذى تبدو فيه الخلافات فإن العلاقة بين جانبى الأطلنطى لم تكن فى يوم ما أقوى مما هى اليوم، فيوميا يتحرك بينهما بليون دولار فى صورة سلع واستثمارات وبشكل يجعل كلا منهما أهم سوق بالنسبة للآخر، وفى الوقت الذى تبدو فيه فرنسا أكثر الأصوات معارضة سياسيا وثقافيا للولايات المتحدة، فأن أكبر موفر للوظائف بعد الحكومة الفرنسية هى الـ ١٢٥٠ شركة أمريكية التى تعمل فى فرنسا، وفى ألمانيا فإن أكثر الأفلام شيوعا وانتشارا هى أفلام هوليوود، كما أن ثمة تداخلا عضويا بين كبرى الشركات الأمريكية والألمانية، وشأنها شأن زميلاتها الأوروبيات، فإن مديرى الشركات الألمانية يفضلون التحدث بالإنجليزية، وهكذا، فى تصور أصحاب هذا التيار، فأن نسيج الرابطة الاقتصادية والثقافية عبر الأطلنطى هو من الاتساع بشكل يجعل من الصعب تصور كيف يمكن للعلاقات السياسية أن تضعف أو تتعدى نقطة الخطر"، وتصورا لأخطار مثل هذا الاحتمال فإن السياسيين على جانبى الأطلنطى بدأوا يعملون لدعم التحالف، فبعد انتخاب الرئيس الأمريكى الجديد، عام ٢٠٠٠ زارت سلسلة من وزراء الخارجية الأوروبيين واشنطن كى يؤكدوا علاقاتهم به، وكان تونى بلير أول رئيس وزراء أوروبى اهتماما بالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا ودورها كصديق قوى لواشنطن (وهو ما أكده القصف المشترك للعراق)، وكجسر بين امريكا وأوروبا، وحول أكثر المشكلات حساسية بن الجانبين وهو مشروع درع الصواريخ الأمريكى، تتالت الإشارات من بريطانيا تلاها ألمانيا وفرنسا حول إمكان الحوار والتفاهم بين الجانبين، وبدأ الجانب الأوروبى يتقبل من حيث المبدأ المنطق الأمريكى فى المشروع، وقابل بوش هذا بالإعراب عن أن أمريكا تساند مشروع قوة التدخل السريع الأوروبية واعتبار أنها متفقة مع أهداف الناتو.

أما المستوى الآخر الذى يقوم على أساسه أصحاب هذا التيار مستقبل العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية فهو اعتبار أن الولايات المتحدة هى القوة الأعظم الوحيدة، وتطفو بينها وبين أوروبا خلافات حول التجارة، وحول الهوية الثقافية أو أسلوب إدارة المجتمعات، غير أن هذه الخلافات تظل فى نطاق الظلال Nuance مقارنة بما يجمع أمريكا وأوروبا معا، فكلتا هما لها جذورها فى العملية التاريخية التى بدأت فى عصر النهضة وعبر حركة الإصلاح وحركة التنوير، وكلتاهما تعتقد، مع اختلافات ضئيلة، فى الديمقراطية السياسية والاقتصادية، وحتى حين يختلفان بشكل حاد بينهما فإن الفجوة بينهما تظل ضئيلة ـ مقارنة بالهوة الأيديولوجية التى فصلت مثلا الاتحاد السوفيتى عن الغرب، وعدم الفهم الحضارى الذى مازال يفرق المتطرفين الإسلاميين عن العالم الحديث، والقومية المتطرفة التى قد تؤدى بروسيا والصين إلى الصدام مع الديمقراطيات، إضافة إلى العناصر التى تجمع بين أمريكا وأوروبا فإن بعض الخبراء يذهبون إلى أن هذه الخبرة القديمة والمشترك من التاريخ والأفكار التى ربطً بين الجانبين، قد تدعمت بقوة نتيجة لخبرة الأعوام الخمسين الأخيرة.

فى ضوء هذا يستخلص هذا التيار حول اتجاه العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية عددا من الاستنتاجات حول مصير العوامل التى تفرقهما الآن، أولها أن ما يقف إلى جانب استمرار التحالف الأطلنطى أن كلا من الولايات المتحدة وأوربا قد تحتاج إلى مساعدة قواتهما المسلحة فى وقت ليس ببعيد، وتحت قيادة واحدة، ومن ثم لن تكون هناك حاجة لقيادتين، وهو ما سيكون له معانيه بالنسبة لما يتجادل حوله الأوروبيون لإنشاء هويتهم الدفاعية، وهو نفس ما ينطبق على نظام الدفاع الصاروخى الأمريكى، فقد يكون الأوروبيون على حق فى أنهم لا يريدون دفع روسيا والصين إلى توسيع ترسانتيهما من الصواريخ الهجومية، إلا أن الهدف الرئيسى من نظام الصواريخ إذا ما تحقق ليس الصين أو روسيا، وإنما القادة غير الراشدين لدول صغير تمتلك عددا من الصواريخ المزوده بأسلحة نووية وبيولوجية ذات تدمير شامل، إذا ماذا ما تزايد عدد هذه الدول وهؤلاء القادة فى السنوات المقبلة، فإن أوروبا قد ترغب فى مشاركة أمريكا فى أى نوع من الدفاع تقيمه ضدهم.

أما الاستنتاج الثانى الذى يستخلصه هذا التيار من رصده للأوضاع الجيوبوليتيكة المحتملة على المدى البعيد، الأمر الذى يعتمد على ما سيبدو عليه العالم بعد ثلاثين عاما من الآن، فعند هذا التيار فإن عالم ما بعد ثلاثين عاما قد يأخذ شكلين مختلفين جذريا، وكذلك أيضا التحالف الأطلنطى: الاحتمال الأول هو أنه حول هذا التاريخ فإن كلا من الولايات المتحد وأوروبا ستواجه المتاعب نفسها مع جزء أو آخر من العالم، وأن هذه المتاعب سوف تؤثر فيهم بأشكال ودرجات مختلفة خاصة، أن فى القرن الحادى والعشرين، ستتدفق التجارة والسفر والمعلومات بحرية أكثر، وتصل الصورايخ إلى مسافات أبعد وأبعد، فإن ما يقلق الولايات المتحدة سوف يقلق الأوروبيين حتما، وفى تقدير أصحاب هذا الرأى أن المصادر التى يمكن أن تأتى منها المتاعب هى بالترتيب:روسيا، إذا ما بُعثت من جديد، ولكن بشكل عصابى Neurotic وحيث يسيطر على قادتها أن الطريق الوحيد لتوحيد بلادهم هو اتباع سياسة خارجية متطرفة، أما المصدر الثانى للمتاعب فهو تزايد عدد الدول الصغيرة التى تجمع ما بين امتلاك أسلحة نووية وبيولوجية ويديرها ويتحكم فيها رجال لا يملكون الرشد الكافى لاستخدامها، والمصدر الثالث هو الصين. فذا تحقق واحدا من هذه المتاعب أو تحققت مجتمعة وكان لها ما يبررها، فإن أوروبا وأمريكا سوف يشتركان فى القلق نفسه وتجمعهما الأهداف نفسها. غير أن عدم تحقق هذه المتاعب وارد كذلك، فقد تختار الصين وتركز جهدا فى ان تكون اكثر غنى، وقد تظل روسيا حريصة على علاقاتها التعاونية، وقد يثمر التغلب على مصادر التوتر المختلفة وحصر انتشار الأسلحة ذات التدمير الشامل والتحكم فيها.

فى هذه الحالة سوف تظل الولايات المتحدة هى القوة الأولى عام٢٠٣٠، فهو أن تحالف الأطلنطى، أيا كانت التسمية التى سيحملها، سوف يحتاج لتحديد وتعريف جديد للأسباب التى يقوم من أجلها، فما لم يظهر نظام مشاكس فى روسيا فإن التحالف سوف يأخذ طابعا تعاونيا حقا يدافع فيه الأمريكيون والأوروبيون عن مصالحهم المشتركة فى أماكن خارج أوروبا، وهذا ما جعل كثيرين، مثل مادلين أولبرايت، يدعون إلى "ناتو عالمى" فإذا لم تتطور الأمور بشكل سيئ، وستقرت

الأوضاع فى البلقان، فإن حرب كوسوفا ستكون آخر حرب بين الأوروبيين لفترة طويلة مقبلة، ومن ثم سوف يفقد تحالف الأطلنطى الذى ينحصر هدفه فى حفظ سلام الأوروبيين سبب وجوده، ولكن إذا ما أدركت أوروبا أن مصالحها تتهدد بحدث يحدث خارج أوروبا، فإنها سوف تحتاج لمساعدة أمريكا، كذلك ستحتاج أمريكا لمساعدة أوروبا للتعامل مع المشكلة نفسها، وهذا تحديدا ما يبرر تحالفا أكثر توازنا للقرن الحادى والعشرين، وفى مثل هذا التحالف فإن الناتو سوف يتطور بشكل طبيعى وبطئ إلى شئ مختلف، فسوف يستخدم الناتو بصورة أقل كمظلة مؤسسيه للعمليات حول العالم (وهو الدور الذى لم يصمم له الناتو) ، وبصورة أكثر كمصدر تستطيع الدول الأعضاء أن تستمد منه المعدات، والتدريب والخبرة للعمل معا، وبمثل هذا النوع من الدعم، وكما حدث فى حرب الخليج، فإن تحالفات تقوم لغرض خاص AD HOC سوف تظهر كضرورة تتولى أوروبا فى بعضها القيادة وتتولى أمريكا فى البعض الآخر. وخلال هذا فإن المصالح السياسية والاستراتيجية الخاصة سوف تدعمها المصالح المشتركة التى حركت التحالف منذ إنشائه.

أمريكا وأوروبا:
لغة جديدة ومواقف ثابتة

ربما كان غلاف مجلة الإيكونوميست البريطانية (٩ ـ ١٥ يونيو ٢٠٠١) من أكثر التعليقات بلاغة فى التعبير عن حالة العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية عشية اجتماعات قمة الأطلنطى والقمة الأمريكية ـ الأوروبية وزيارات الرئيس الأمريكى لعدد من العواصم الأوروبية (١١ ـ ١٦ يونيو)، فقد ربطت المجلة بين رحلة الرئيس الأمريكى الأوروبية وبين هبوط أنسان إلى القمر دلالة على البعد والاستكشاف وربما المخاطر.

والواقع أن هذه المرحلة مهما صاحبها من لقاءات أمريكية أوروبية تمثل أول لقاء بين الرئيس الأمريكى وحلفائه الأوروبيين قد حدث وسط شعور قوى بالغيوم التى تحيط بعلاقات الحلفاء ووسط تزايد الشكوك والمخاوف حول مصير علاقاتهم وتباعد مصالحهم واهتمامهاتهم وأولوياتهم. وكما أوضحنا من قبل فإن ما تتعرض له العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية ليس وليد اليوم وإنما يتطور منذ نهاية الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى الذى كان يمثل العامل الرئيسى فى

بناء وتماسك تحالف الأطلنطى ومؤسساته، وباختفاء هذا العامل بدأت تطفو على السطح اختلافات على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية بل واختلافات فى "القيم" الأخلاقية بين شاطئ الأطلنطى (راجع الاختلافات حول عقوبة الإعدام، والأجهاض، والأغذية المعدلة وراثيا) وإذا كانت هذه الاختلافات قد ظهرت خلال ولايتى إدارة كلينتون (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)، إلا أنها تأكدت وازدادت حدة منذ مجئ الإدارة الحالية، بل وخلال الحملة الانتخابية، فق جاءت عدد من البيانات ثم المواقف لكى توحى بسياسات الإدارة الجديدة الانفرادية. unilateralism، والتى تعنى عمليا "أمريكا أولا"، وبدون أن تأخذ فى الاعتبار وجهات نظر ومصالح الجانب الأوروبى. بدأ هذا منذ التصريحات حول سحب القوات الأمريكية من البلقان، وهو الاتجاه الذى ظل يتراوح، حتى الزيارة الأخيرة، ما بين التعاون مع أوروبا فى المنطقة وبين القول بأن الوقت قد حان لعودة الجنود الأمريكيين. بينما كانت إدارة كلينتون قد أبدت بعض الاعتبار لاعتراضات الأوروبيين على مشروع الدرع المضادة للصواريخ الباليستية، وكان ذلك من دوافع تأجيل اتخاذ قرار بشأنها، فأن إدارة بوش جاءت لكى تعلن تصميمها على المضى فى المشروع بل وتعلن أنها مستعدة للتضحية باتفاقية للصواريخ المضادة APM ، واعتبارها من مخلفات الحرب الباردة وأنها لم تعد ملائمة للبيئة الأمنية المتغيرة بعد الحرب الباردة، وفى الوقت الذى يعتبر الأوروبيون أن الاتفاقية تمثل أساس منظومة اتفاقات الحد من التسلح وأنها كانت أساسًا متوازنا استراتيجيا على مدى العقود الملاضية فضلا عما اعتبروه أن المشروع الأمريكى سوف يطلق سباقا للتسلح خاصة من جانب روسيا والصين. أما على المستوى السياسى فإن سلوك الإدارة الجديدة فى عدد من المناطق مثل الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية قد أثار مخاوف الأوروبيين حيث بدت الإدارة تباعد فيما بينها وبين الوضع المتفجر فى الشرق الأوسط، كما بدت سياستها تجاه كوريا الشمالية وكأنها تجهض تطورا إيجابيا كان قد حدث فى اتجاه التصالح بين الكوريتين فى أعقاب لقاء زعمائهما. وعلى المستوى الاقتصادى فرغم أن الحقبة الماضية قد شهدت تزايد مظاهر التنافس الاقتصادى والتجارى بين الجانبين، فقد

جاء قرار إدارة بوش الأخير للحد من واردات الصلب لكى يثير الأوروبيين وبعمق عناصر الخلاف وربما الصراع الاقتصادى.

وعلى مستوى القضايا الدولية جاء قرار إدارة بوش رفض بروتوكلات كيوتو حول التغير المناخى Global warming، على أساس أنه غير متوازن ويضر بالاقتصاد الأمريكى لكى يثير حنق الأوروبيين من "الأنانية الأمريكية" رغم مسئوليتها، وهى التى تمثل ٤٪ من سكان العالم، عن ٢٥٪ من الغازات التى تؤدى إلى رفع درجة حرارة العالم.

أما ردود الفعل الأوروبية تجاه هذه المواقف الأمريكية، فقد انعكست على مستوى الرأى العام فى تعليقات الصحافة الأوروبية التى اعتبرت" أن الوجه الأمريكى القبيح يطل من جديد" وتساءل بعضها عما إذا كانت الولايات المتحد قد تحولت إلى دولة مارقة. أما ردود الفعل الرسمية من جانب دول الاتحاد الأوروبى، فقد جاءت لكى تزيد من اهتمامها ودورها فى قضايا مثل الشرق الأوسط، كما أوفدت وفدا برئاسة رئيس وزراء السويد إلى كوريا الشمالية لمحاولة إنقاذ خطوات التصالح بين الكوريتين ، وعلى مستوى السياسة الدفاعية أعلن خافير سولانا أن ١١ دولة من دول الاتحاد سوف تزيد العام القادم من ميزانياتها العسكرية لمواجهة احتياجات قوة التدخل السريع الأوربية. وعلى المستوى الاقتصادى فردا على القرار الأمريكى الحد من واردات الصلب الأوروبية هدد الاتحاد الأوربى بفرض عقوبات على الولايات المتحدة تصل إلى ٤ بلايين دولار وهو ما اعتبره الممثل التجارى الأمريكى أنه إذا ما تحقق فسوف يكون "مثل إلقاء قنبلة نووية على النظام التجارى الدولى" أما التعبير الأوروبى الأخير عن عدم رضاهم عن السلوك الأمريكى فقد بدا فى إحباطهم لاحتفاظ أمريكا بمقعدها فى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

كانت هذه هى الأجواء التى أحاطت بعلاقات الولايات المتحدة بحلفائها الأوروبيين حين توجه الرئيس الأمريكى لزيارته الأوروبيين وعقد قمة مع رؤساء

دول الاتحاد الأوربى وحلف الأطلنطى. وإدراكا لهذه الأجواء ورغبة فى تخفيف المخاوف الأوروبية من شخصه ومن توجهاته، فقد كتبت مستشارته للأمن الوقمى عشية الزيارة مقالا تعتبر فيه أن "أمريكا وأوروبا شركاء غدا وبعد غد" وتؤكد المصالح المشتركة التى تربطهما حيث تقدم الصادرات الأمريكية لأوروبا وظائف لـ ١.٣ مليون أمريكى، وأن التجارة فى السلع والخدمات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى تضاعفت تقريبا فى التسعينيات، وأشارت إلى العمل المشترك لتطوير إطار استراتيجى للتعامل مع الأخطار المشتركة. الإرهاب، حرب المعلومات، أسلحة الدمار الشامل، وبلهجة من "التواضع" انتهت إلى أن هذه الأجندة المهمة وإحدى الصفات المحددة لهذا العصر العالمى هو أنه ليس هناك أمة واحدة ـ حتى ولو كانت فائقة القوة ـ يمكن أن تحقق هذه الأهداف بمفردها. كذلك أطلقت الإدارة عشية وخلال اجتماع القمة الأمريكى الأوروبى والزيارة الأوروبية عددا من التنظيمات منها فتح الحوار مع روسيا بعد أن تجمد خلال الشهور الخمسة الأخيرة، واستئناف الحوار مع كوريا الشمالية، وإرسال رئيس المخابرات الأمريكية إلى الشرق الأوسط، والإعراب عن أن مشروع درع الصواريخ ليس مقصودا به فقط حماية الولايات المتحدة وإنما حلفاؤها كذلك، وأيضا التلميح إلى تقديم مشروع بديل لبروتوكولات كيوتو. وباختصار قدم الرئيس الأمريكى نفسه باعتباره الرئيس المنفتح، المستعد للحوار والتشاور والاستماع إلى وجهات النظر الأوروبية، وهو الأسلوب الذى انعكس من ردود فعل وبيانات عدد من الزعماء الأوروبيين خاصة المستشار الألمانى ورئيس وزراء بريطانيا، وجعل المفوض الأوروبى للشئون الخارجي كريس باتن يكتب عقب القمة يقول إنه "بعد الاجتماعات نحن نتعامل مع إدارة عالمية فى نظرتها، منفتحة للحوار، ومستعدة لتطوير، وليس التخلى، عن علاقة أمريكا بأوروبا ..".

ولكن هل يعنى هذا أن الخلافات الأساسية بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى، خاصة حول موضوعى الدرع الصاروخية وبروتوكول كيوتو، قد انتهت؟ إن نتائج القمة الأمريكية الأوروبية لا توحى بذلك، ذلك أن الولايات

المتحدة قد احتفظت بمواقفها الأساسية، وأوضح بوش بجلاء أنه لا شئ مما يمكن أن يقوله الأوروبيون سوف يغير من آرائه خاصة حول هاتين القضيتين، بل إن دولا أوروبية مثل أسبانيا، وبريطانيا وإيطاليا وبولندا والتشيك، أصبحوا أكثر تفهما للمنطق الأمريكى حول درع الصواريخ، أما السياسة الأمريكية حول علاقة الناتو بالاتحاد الأوروبى فقد مزجت بينهما. فى مفهوم وكيان واحد على أساس من الزعامة والقيادة الأمريكية وبشكل لا يخطأ، بل إن زعماء أوروبيين، مثل المستشار الألمانى شرويدر قد تبنى هذا المفهوم، وبصورة دفعت بعض المراقبين إلى وصف هذا الموقف بالجبن. وعلى هذا فإنه يمكن القول إن الدول الأوروبية قد خرجت من الزيارة الأمريكية بمجرد الاستعداد الأمريكى للنقاش والحوار وإجراء المزيد من البحث وتقديم التفصيلات وبشكل خاص حول مشروع درع الصواريخ الأمر الذى سيظل عائقا فى علاقات الجانبين لفترة طويلة مقبلة.

العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية :

تحالف أم تباعد؟

فى اعتقاد العديد من مؤرخى الحرب الباردة والمؤسسات والتحالفات التى صاحبتها أن حلف شمال الأطلنطى الذى أسسته رسميا الولايات المتحدة مع أحدى عشرة دولة أوروبية فى إبريل عام ١٩٤٩ كرد على ما تصوروه من تهديد سوفيتى، خاصة بعد توسعه وامتداد نفوذه الأيديولوجى والسياسى والعسكرى فى وسط وشرق أوروبا كان أنجح تحالف عسكرى فى التاريخ الحديث من حيث نجاحه فى تحقيق السلام للقارة الأوروبية التى مزقتها الحرب الثانية، وما أتاحه للشركاء الأوروبيين فى هذا التحالف من بيئة آمنة لاعادة بناء اقتصادياتهم ومجتمعاتهم بل نحو التكامل الاقتصادى والسياسى. غير أنه إذا كانت خبرة حقب الحرب الباردة والتماسك الذى أظهره تحالف الاطلنطى قد أكدت هذه الحقيقة، فإن انقضاء الحرب الباردة وضروراتها قد أظهرت تغيرات هيكلية بدأت تمارس ضغوطا على العلاقة الأطلنطية وتظهر علامات لا يمكن تجاهلها عن عوامل ومظاخر الخلاف والتباعد بين شركاء الأمس . فعلى مدى الأربعين عاما الماضية كانت عوامل ثلاث

وراء تماسك العلاقة بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين: كان العامل الأول هو القوة وتصورات التهديد السوفيتى، والتزامه بالثورة العالمية، وجواره الجغرافى، كل هذا جعل الأوروبيين مستعدين للتقليل من خلافاتهم مع الولايات المتحدة من أجل المحافظة على جبهة مشتركة، وكان العامل الثانى هو المصلحة الأمريكة الاقتصادية فى أوروبا، أما العامل الثالث فان وجود ميل من النخبة الأوروبية والأمريكية التى كانت خلفياتها الشخصية وخبرات حياتها تدفعها للالتزام بقوة وبفكرة الوحدة الأطلنطية. غير أن اختفاء الاتحاد السوفيتى وانقضاء الحرب الباردة قد عرض هذه العوامل للتآكل وأبرز الحقيقة التاريخية التى تقول أن أى تحالف لا يستطيع أن يدوم بعد انقضاء التهديد الذى فرضه. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عملت على تجاوز هذه الحقيقة بالعمل على إعادة أحياء حلف الأطلنطى وإعادة تكييفه مع حقائق ما بعد الحرب الباردة وخلق مهام جديدة له، كما أتجهت إلى توسيع نطاق الحلف وعضويته لكى يضم بلدان أوروبا الشرقية، بل وصاغت استراتيجية جديدة للحلف تخرجه عن طابعه الدفاعى الأول وتعطى له الحق فى التدخل فى مناطق خارج نطاقه الأقليمى، بل وتتحدث وزيرة خارجيتها عن "الناتو العالمى" The Global NATO ، على الرغم من هذا فإن خبراء إستراتيجين بدأوا يشككون فى أمكان أن يصمد التحالف أمام صراعات المصالح التى بدأت تطفو بوضوح خلال الحقبة التى أعقبت غياب الاتحاد السوفيتى، ومن ثم غياب العامل الرئيسى الذى كان يكبت هذه الخلافات ويمنعها من الظهور. فخلال حقبة التسعينيات بدأت بالفعل صراعات المصالح تبدو أكثر وضوحا وتعبر عن نفسها على ثلاث جبهات: السياسية، والاقتصادية، والأمنية.

فسياسيا أظهر عدد من الأزمات والقضايا ذات الطابع الدولى والإقليمى اختلافات فى الرؤية والتقييم والمصالح بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين، وكان الصراع فى البوسنة شهادة على ذلك، كما رفضت معظم الدول الأوروبية سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق، حيث قاوموا سياسة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، وضعف استعدادهم لدعم برنامج أوفسكوم

للتفتيش فى العراق، وعلى الرغم من النكسة التى تعرض لها اليورو بدءا من النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ وحيث انخفضت قيمته تجاه الدولار من ١.١٧ دولار إلى ٨٣ سنتا، فإن استاذا للاقتصاد مثل Paul Kugman لم يعتبر هذا نكسة نهائية لليورو بل أكد أنه سيكون واحدا من اعظم عملتين فى السنوات القادمة، وبرغم أنه قد يكون من الصعب تصور هذا فى وقت ازدهار الدولار وتراجع اليورو، فإنه فى تقديره سوف يأتى اليوم الذى سوف ترجو فيه الولايات المتحدة الأوروبيين أن يدعموا عملتها وإلى جانب هذه العوامل الأساسية التى تحرك إمكانيات الصراع الاقتصادى بين الولايات المتحدة والأوروبيين هناك المشاحنات التى تفرض نفسها على لقاءات قادة الجانبين مثل الاختلافات حول قيود أوروبا على اللحوم الأمريكية، والواردات من الموز الأمريكى وهى القيود التى ردت عليها الولايات المتحدة بفرض رسوم بلغت ٣٠٠ بليون دولار على المنتجات الأوروبية. أما على المستويين العسكرى والأمنى فقد تبلورت الخلافات حولها بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى حول قضيتين: الأولى هى اتجاه دول الاتحاد لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ N M S فقد كشف الصراع فى كوسوفا، وبشكل مهين، عن اعتماد أوروبا العسكرى على الولايات المتحدة والذى كان صدمة للولايات المتحدة ذاتها، وحيث طالبت الأوروبيين بأن يزيدوا من ميزانتياتهم العسكرية ومن تحملهم للعبء العسكرى، كما صدرت عن الكونجرس الأمريكى أشارات مسيئة للأوروبيين فى هذا الشأن.

وقد جاء رد الفعل الأوروبى غير متوقع وبمشروع يعطى للاتحاد الأوروبى قدرة عسكرية بحجم ٦٠.٠٠٠ رجل وبدعم بحرى وجوى قادر على العمل المستقل تحت قيادة الاتحاد الأوروبى. قد جاء رد الفعل الأمريكى على هذا المشروع الطموح حذرا بل وناقدا من حيث أنه يمكن أن يكون مصدر انقسام فى الناتو، وطالبت واشنطن وبإعطاء أكيدات بأن الأقطار الأوروبية غير الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى سيكون لها صوت فى خط الدفاع الأوروبى،وعلى المستوى الأوسع تشير التحفظات الأمريكية على مشروع قوة الدفاع الأوروبية إلأى حقيقة الموقف

الأمريكى من العملية الأوروبية لاستكمال بناء وحدتا لكى تشمل إلأى جانب الوحدة الاقتصايدة والسياسية ، السياسة الخارجية والدفاعية ورغم ما رحب به كلينتون فى اجتماعه فى يونيو ٢٠٠٠ مع زعماء الاتحاد الأوروبى فى لشبوته من أن الولايات المتحدة ترحب بأن ترى أوروبا قوية لأنها ستكون شريكا قويا، فإن هذا لا خيفى، وحسب خبراء امريكيين، مخاوف الولايات المتحدة ترحب بأن ترى أوروبا قوية لأنها ستكون شريكا قويا، فإن هذا لايخفى، وحسب بخبراء أمريكيين، مخاوف الولايات المتحدة من أوروبا الموحدة والقوية ستكون أقل أذعانا للسياسات الأمريكية سواء داخل حلف الأطلنطى أو خارجه حول أسلوب التعامل مع كوبا، كما كان للأوروبيين وجهات نظرتهم المختلفة حول قضايا عملية السلام فى الشرق الأوسط وفى قضايا دولية وقفت الولايات المتحدة وحدها تقريبا فى مؤتمرات مثل البيئة والحظر العالمى على الألغام الأرضية، كما كانت الوحيدة فى الناتو التى صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة فى الناتو التى صوتت ضد إنشاء المحكمة الدولية لمحاكمة المتهمين بخرق حقوق الإنسان، كذلك أصبحت اجتماعات مجموع السبع فى معظمها تنتهى دائما بدون توافق فى الآراء. وعلى هذا المستوى السياسى أيضا يستفز الخطاب الأمريكى شركاءه الأوروبيين بتأكيده أن الهيمنة الأمريكية أمر حتمى بل وأخلاقى وهو الخطاب الذى جسدته تصريحات وكتابات وزيرة الخارجية الأمريكية عن "الأمة التى لا غنى عنها"، ودعوتها للأمريكيين" أن يكونوا صناع تاريخ عصرنا".

ويمثل المستوى الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى أكثر الجبهات خطورة لإمكانيات الخلاف وربما الصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بعد نهاية الحرب الباردة. وقد ضاعف اتجاه الاقتصاد إلى العالمية وحرية الأسواق من إمكانيات الخلاف والتنافس مما جعل عددا من الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن كلا الطرفين يتحرك نحو صراع لا مصالحة فيه حول مصالح اقتصاية وصناعية، وعندهم أنه فى بيئة من العولمة يتجه التطور الطبيع للتنافس الصناعى، وبخاصة فى

الصناعات الاستراتيجية وعالية التكنولوجيا، والتى يعتبرها الجانبان جوهرية للسيادة الاقتصادية والأمن القومى، يتجه إلى الاندماجات الصناعية وهو ما بدا بالفعل حين تلقت الصناعات العسكرية الأوروبية ضربة قاضية فى أول يوليو ١٩٩٧ بعد اندماج شركتى بوينج وماكدونالد دوجلاس الأمريكتين العملاقتين فى مجال صناعة الطائرات، وقد ضاعف من هذه المخاوف الأوروبية أن هذا الاندماج الذى ستكون مبيعاته السنوية ٤٨ مليار دولار، يأتى بعد عام واحد من إنشاء مجموعة بلا تهويد مارتن، الأمر الذى سيتيح لها، ومعها مجموعة لورال السيطرة التامة على سوق الصناعات العسكرية وبصورة لن تترك للأوروبيين إلا الفتات. وأوضح أن هذا كان وراء موافقة فرنسا وبريطانيا وبمباركة من ألمانيا فى نوفمبر عام ١٩٩٧ على إعادة هيكلة صناعاتهم الدفاعية لمواجهة المنافسة الاقتصادية مع الشركات الأمريكية العملاقة، وتوقيع ٦ دول أوروبية فى يوليو ٢٠٠٠ على اتفاق نيات ينص على إزالة كل العوائق أمام تسريع اندماج الصناعات الدفاعية العسكرية، ومما له دلالته أن يختار وزراء دفاع بريطانيا، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والسودي توقيع خطاب النيات هذا فى "معرض فرنبروالجوى ٢٠٠٠" وحيث يشكل الاتفاق إطارا عاما سياسيا وقانونيا للمجالات الست الرئيسية للتعاون المشترك الذى ينتظر أن يغير تطبيقه عالم الصناعات الدفاعية فى أوروبا ويعزز من المنافسة مع عمالقة الصناعات العسكرية الأمريكية، وقد جاء ظهور العملة الأوروبية الموحدة ـ اليورو ـ مع بداية عام ١٩٩٩ بين ١٠ دول أوروبية لكى يمثل تحديا آخر يواجه العلاقة الأطلنطية على الجبهة الاقتصادية.

وعند ظهور اليورو اعتبره عدد من الخبراء ثور عام ١٩٩٩ باعتبار إنها تمثل عمله منافسة للدولار وصعود قوة أوروبية ضخمة على الساحة الدولية ومرحلة فاصلة فى العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا بل واعتبرت أكبر الأحداث أهمية بالنسبة للولايات المتحدة منذ انهيار الشيوعية ذلك أنه من الآن فان جدول الأعمال الاقتصادى لن يوضع بشكل تلقائى بواسطة الولايات المتحدة ومن خلال بنك الاحتياطى الفيدرالى لتقرير معدلات سعر الفائدة العالمى حيث سيمتلك البنك

المركزى الأوروبى وفقا لإحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى الأوروبى، ٨.١ تريليون دولار مقابل .

أما المشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع ضد الصواريخ الباليستية فقد نال الصدارة فى لقاء كلينتون بالقادة الأوروبيين فى لشبونة، وبرغم أن كلينتون قد طمأنهم بأن أمريكا سوف تجعل تكنولوجيا هذا النظام متاحة "للدول المتحضرة" فإن قادة الاتحاد الأوروبى اعتبروا هذا المشروع فاتحة لسباق تسلح جديد، وتهديدا لنظام منع الانتشار، وإيجادا لازدواجية أمنية داخل حلف الأطلنطى، وهو بهذا الشكل يمثل تهديدا للاستقرار الدولى. وقد لخص المستشار الألمانى إبرهاردر شرودر الموقف الأوروبى بأن دعا الولايات المتحدة وهى تمارس حقها، فى الدفاع عن أمنها، أن تنظر أيضا فى انعكاساته الدولية وأن تعالجه بمنطق المشاركة مع حلفائها الأورونبيين والمراعاة لاهتماماتهم. وفى أول سبتمبر ٢٠٠٠ أعلن الرئيس الأمريكى السابق كلينتون تأجيل البت فى المشروع وتركه للرئيس الذى سيخلفه لكى يقرر فيه. ورغم أن كلينتون فى بيانه الذى أعلن فيه قرار التأجيل رفض أن يكون لأحد فيتو على القرار الأمريكى، إلا أنه الح إلى أنه من بين دواعى تأجيل المشروع ما أبدته الدول الأوروبية من اعترضات وإلى إتاحة مزيد من الوقت للتشاور حوله مع الحلفاء الأوروبيين. غير أنه لم يكن هذا هو السبب الرئيسى وراء قرار التأجيل حيث كان من دوافعه الرئيسية عدم ثبوت الصلاحية الفنية والتكنولوجية للمشروع خاصة بعد فشل تجربتين عليه. وقد عاد الجدل حول المشروع يتجدد وبشدة بعد مجئ الإدارة الجمهورية الجديدة وتأكيد رئيسها ومستشاريه بقوة أنه مصمم على السير فى المشروع، بل وتحويله من مشروع وطنى إلى مشروع عالمى. وقد كان من الطبيعى ان تثير هذه الخلافات والتوترات التى طفت على سطح العلاقات الأمريكية ـ الأوروبية للتساؤلات حول طبيعة هذه الخلافات وحدودها وهل سيمكن التحكم فيها أم أنها تنبئ عن "صدام قادم" وعن دوافع الأوروبيين فى بناء وحدتهم للولايات المتحدة المتفرد فيها.

حول هذه التساؤلات قدم عدد من الخبراء والمحللين تصورات حول الاتجاه الذى يمكن أن تأخذه العلاقات بين جانبى الأطلنطى من المنظور المتوسط والبعيد. وابتداء ثمة اتفاق على أن المجموعة الأوروبية حين بدأت وواصلت بناء وحدتها الاقتصادية وخطواتها لتكوين هويتها الدفاعية المشتركة لم تكن مدفوعة فى ذلك فى تحدى الولايات المتحدة إذ ليس لديها الإرادة ولا القدرة على ذلك خاصة فى ظل غياب سلطة سياسية موحدة، غير أن انتفاء الرغبة فى التحدى لم يمنع قوة الأحداث، وقضايا المنافسة التجارية والسيطرة الصناعية والسيادة الاستراتيجية أن تفرض نفسها. وأن تدفع بالخلافات إلى السطح وأن يساعد عليها ما أصبحت دول الاتحاد الأوروبى تمتلك من مصالح مشتركة، وعملة موحدة، واستقلال صناعى وديناميكية ونجاح تكنولوجى وتوسع تجارى.

كل هذه العوامل، وفى وجه التقليد الشائع فى الدبلوماسية الأمريكية التجارية لبث الانقسام بين الأوروبيين، سوف توحد بشكل أكثر المواقف الأوروبية تجاه الولايات المتحدة. وعلى هذا استخلص هذا التيار فى تقويم مستقبل العلاقة الأمريكية ـ الأوروبية أن المصلحة Interest وليست الرغبة أو الرؤية Vision هى التى ستؤدى عبر الحقبتين المقبلتين إلى منافسة عميقة بين جانبى الأطلنطى وربما ضد إرادة طرفيها.

غير أنه مقابل هذا التيار فى تقويم مستقبل العلاقة الأطلنطية نجد تيار آخر يعتقد أن ما يوجد ويجمع بين جانبى الأطلنطى أكثر مما يفرقهما، وأن الأوروبيين قد يدركون ـ خاصة على المدى البعيد ـ أن المشروعات التى يختلفون حولها مع الولايات المتحدة قد تتفق مع مصالحهم.

العلاقات الأمريكية ـ الأوربية
بعد ١١ سبتمبر

بعد انتهاء الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وعلى مدى حقبة التسعينيات تدعم هذا التصور لدور ومكانة الولايات المتحدة الدولية بفعل الازدهار الاقتصادى غير المسبوق منذ أربعين عاما، وقد أنعكس هذا الوضع الدولى للولايات المتحدة على تصورها لنفسها وللعالم وأهم من ذلك على تقييمها للوضع والبيئة الأمنية الدولية وهو ما عكسه عدد من تقارير الاستراتيجية التى صدرت منذ عام ١٩٩٧ والتى تصورت أنه على الأقل حتى عام ٢٠١٥ فإن الولايات المتحدة سوف تستمتع بوضع أمنى قوى تتعدد فيه الفرص وإن لم يخل من الأخطار.

وفى نطاق هذا التصور لحق بالوضع الأمنى لولايات المتحدة تغيرات نوعية حيث لم يعد من المحتمل أن تواجه منافسين استراتيجيين عالميين مثل الاتحاد السوفيتى السابق، كذلك لم يعد من المحتمل أن تظهر قوة إقليمية أو تحالف دولى له القدرة على تحدى الولايات المتحدة . غير أن

هذا التصور لم ينف وجود تحديات وتهديدات جديدة لولايات المتحدة من جانب قوى أضعف مثل: الجريمة الدولية، والأخطار البيئية، والإرهاب، وكذلك تهديدات لا يمكن التنبؤ بها غير أنه فى المحصلة النهائية بدا الموقف على مدى ١٠ ـ ١٥ عاما على الأقل تتغلب فيه الفرص على التحديات. وقد استمر هذا التصور خلال الشهور الأولى من إدارة بوش بل اكتسب لمسات أوضح لتأكيد القوة والمكانة الأمريكية وانتقدت الإدارة السابقة لعدم استخدامها للظرف الدولى الذى أتاحته انتهاء الحرب الباردة للولايات المتحدة لتأكيد مكانتها وإعلاء المصالح الأمريكية وأعطائها الأولوية.

غير أن أحداث ١١ سبتمبر جاءت لكى تقلب هذا التصور وإلى إعادة تقييم الوضع الدولى وإن تغير على الأقل مؤقتا ـ التفكير الذى يوجه استراتيجية الولايات المتحدة، وكان ابرز ما فى هذا التغيير هو التركيز على أمن الولايات المتحدة بالذات . وفى التقرير الذى نشر فى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١:

Quadremnial Defense review اعترفت الولايات المتحدة للمرة الأولى بأن التفوق فى القوة والوضع الجغرافى الفريد الذى تتمتع به لم يعد يحمى الشعب الأمريكى وأرضه وبنيته التحتية من هجمات مباشرة، وأن العولمة الاقتصادية والتجارة عبر حدود الولايات المتحدة قد جعلت من الممكن لدول وكيانات منافسة شن هجمات داخل الولايات المتحدة، وذهب هذا التقييم إلى أبعد من هذا إلى اعتبار أن التهديدات التى تواجه الولايات المتحدة أصبحت أكثر تعقيدا ولا يمكن التنبؤ بها، وهكذا استخلص التقرير أن أمن الولايات المتحدة قد أصبح مهددا للغاية.

وقد كان من الطبيعى أن تكون ردود الفعل المباشرة لهذا التقييم هو إعادة تكييف توجهات السياسة الخاصة الأمريكية لكى تتلاءم مع هذه البيئة الأمنية الجديدة، وأن يكون جوهر هذا التكييف وسعيها لتشكيل وبناء تحالف دولى ضد الإرهاب هو أن تتخلى الولايات المتحدة عن سياستها الانفرادية uniateral وإن تصبح مستعدة لتعاون دولى تواجه به ما أصبح يشكل المعيار الذى وضعته السياسة الأمريكية للتمييز بين الأصدقاء والإعداء.

غير أنه خلال هذا التعاون والتنسيق الذى ظهر بعد أحداث ١١ سبتمبر مباشرة بين الولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها ومع قوى مثل روسيا والصين وأبدت خلالها السياسة الخارجية بعض إشارات التعاون والاستعداد للتنسيق، خلاله هذا، كان السؤال الذى يحوم هو ما إذا كان ذلك يعكس اتجاها دائما سوف يكتب له الاستمرار والاستقرار، أم أنه فقط يلبى حاجة مؤقتة أملتها ضرورات أجواء أحداث ١١ سبتمبر، وأنه مع تطور الحرب ضد الإرهاب وتصدى إدارة الولايات المتحدة لها سوف تكشف عن خلافات فى الرؤية ووجهات النظر حول حدود هذه الحرب ومداها وارتباطها بعدد من قضايانا الإقليمية الشائكة تختلف الأساليب حول التعامل معها. والواقع أن هذا التساؤل قد تأكد واكتسب مضمونا، خاصة بعد نجاح الحملة الأمريكية فى أفغانستان وإعادة تأكد تفوق القوة العسكرية الأمريكية، وبعد الإعلان الأمريكى عن الإلغاء المنفرد لمعاهدة الصواريخ المضادة ABM ، وبعدما بدا من تصميم أمريكى على توسيع دائرة الحرب، وبعد المواقف السلبية من تدهور عملية السلام فى الشرق والأوسط ومعاناة الفلسطينيين من الاحتلال الإسرائيلى. كذلك تأكد هذا التساؤل مع عودة السياسة الأمريكية إلى أساليبها فى العمل المنفرد وتأكيد تصورها الخاصة للعالم الأمر الذى انعكس فى خطاب حالة الاتحاد الذى القاه الرئيس الأمريكى فى ٢٨ يناير ٢٠٠٢ وهو الخطاب الذى قوبل بشكل خاص بالنقد من جانب حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين، ووصفوه بأنه تبسيط Simplisitic ومتسلط Arrogant، ويختزل كل مشكلات العالم فى نضال ضد الارهاب، ومع اتجاه الولايات المتحدة لتوسيع حربها ضد الإرهاب، بدأ عدد من قادة أوروبا يميزون بين الهجوم على أفغانستان، والهجوم على بلدان أخرى مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية وهى الدول التى وصفها بوش "بمحور الشر" وقد بلور كريس باتن مفوض العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبى الموقف الأوروبى من تصور الولايات المتحدة للحرب ضد الإهارب ووصفه بالسطحية والاستبداد على نحو خطير تجاه بقية دول العالم، وانتقد اندفاع الولايات المتحدة إلى اتخاذ مواقف منفردة وطالب الحكومات أن تصبح مستعدة للتعاون الدولى لمواجهة

به ما أصبح يشكل جوهر سياستها الخارجية وهو الإرهاب، وقد تلازم مع هذا أو ذاك أنه مهما بلغت قوة الولايات المتحدة العسكرية وإمكان أن تقوم بعملياتها العسكرية منفردة، إلا أنها ستظل فى حاجة إلى أشكال عديدة للتعاون الدولى معها، ومن ثم عليها أن تتعاون وتنسق خاصة مع حلفائها وأصدقائها بل مع قوى تعتبرها الولايات المتحدة خصوما محتملين potential مثل الصين وروسيا. وهكذا بدت السياسة الخارجية الأمريكية عقب ١١ سبتمبر مباشرة مهتمة بالبحث عن التعاون والتنسيق مع القوى التى تعتبر أن لها دورا فى التحالف الدولى التى بدأت تشكله ضد الإرهاب فى اليوم التالى لـ ١١ سبتمبر بدأ الرئيس الأمريكى ووزير خارجيته سلسلة اتصالات مع حلفائه الأوروبيين مؤكدا على الأهمية القصوى لحصول الولايات المتحدة على تأييد حلفائها، وشهدت العاصمة الأمريكية سلسلة من زيارات الزعماء والساسة الأوروبيين، وكان هذا فى الواقع فى تناقض واضح مع الأسلوب المتشدد الذى اتبعته الإدارة الأمريكية خلال الشهور التى سبقت أحداث ١١ سبتمبر والذى اتجه إلى التصرف المنفرد وبدون الاهتمام بالتشاور والتنسيق مع الحلفاء. وقد استجابت الدول الأوروبية بشكل مباشر للمطالب الأمريكية ففى ١٣ سبتمبر، وللمرة الأولى، أثار حلفاء الناتو المادة ٥ من معاهد الدفاع المشتركة واعتبروا أن هجوم ١١ سبتمبر هو هجوم على التحالف كله، وعقب هذا الإعلان أبدت الدول الأوربية تعاونها النشيط مع العمليات العسكرية الأمريكية ضد الإرهاب وأرسلت بلدان الناتو مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وتركيا قوات لها للاشتراك فى العمليات العسكري ضد طالبان بل أن دولا فى مثل ألمانيا واليابان عدلت من قوانينها الداخلية لكى تسمح لها بإرسال قوات خارج نطاق الناتو.

ومع دول وقوى مثل روسيا والصين فقد اختفت اللهجة المتشددة تجاه روسيا التى سبقت ١١ سبتمبر، خاصة حول موضوع الدرع الصاروخية ومعاهد الصواريخ المضادة، ولم تعد الصين، كما اعتبرتها إدارة بوش فى شهورها الأولى، "المنافس الاستراتيجى" Stratigic competitor وهو التوجه الذى استجابت له بكين وموسكو، فلم تعترض الصين على الحملة الأمريكية فى أفغانستان ، وكانت

قبل ذلك تدين مثل هذه الأعمال وتعتبرها تدخلا فى الشئون الداخلية، وسمحت روسيا، بل وشجعت دول آسيا الوسطى، فناءها الخلفى، على تقديم قواعد عسكرية للولايات المتحدة فضلا عن ألوان من المساعدات للعمل الأمريكى ضد طالبان.

أما أتجاه الدول العربية، وفى سبيل كسب تعاونها، فقد صدرت عن الإدارة الأمريكية إشارات إيجابية حيث تحدث الرئيس الأمريكى عن "دولة فلسطينية قابلة للحياة"، وصاغ وزير خارجيته باول "رؤية" أمريكية اقتربت من الجوانب والأبعاد الأساسية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وتجاوبت الدول العربية ـ خاصة على المستوى الرسمى ـ بإدانة الهجمات ضد الولايات المتحدة، وقدمت أشكالا من التعاون مع الحملة الأمريكية ضد أفغانستان. وهكذا بدت القوى الرئيسية فى العالم متعاونة ومستجيب مع الولايات المتحدة وهو نجد أن الأمر ما لبث أن تحول بفعل ما صدر عن الولايات المتحدة من سياسات ومفاهيم جعلت مسئول دورى يقول أنه يجد صعوبة فى تصديق أن السياسة الأمريكية حول ما تسميه "محور الشر" قد اتخذت بعد إمعان وتفكير حيث لا فائدة منها وقارن ذلك بالسياسات الأوروبية التى تعتمد على إقامة علاقات بناءة مع القوى المعتدلة فى سياسة ايران وبيونج يانج مما سيؤدى إلى تحقيق نتائج تفوق تلك التى تحققها السياسة الأمريكية التى تتألف من عبارات طنانة بلا مضمون. وكانت تصريحات كريس باتن وغيره من القادة الأوروبيين تعكس تزايد القلق فى العواصم الأوروبية إزاء لغة الحرب الصادرة من العاصمة الأمريكية وغضبها من مفهوم "محور الشر" بل إن مسئولين بالاتحاد الأوروبى قد حذروا من احتمال حدوث خلاف كبير بين أوروبا والولايات المتحدة على نحو لم تشهده العلاقات منذ ٥٠ عاما.. وواضح أن هذا هو ما دفع خافير سولانا رئيس السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبى أن يدعو الجانبين إلى التصرف بشكل ناضج وكراشدين Adults، وهو أيضا ما أضطر الرئيس الألمانى، والمفروض أنه فوق السياسة، أن يذكر الولايات المتحدة أن التضامن ليس بلا شروط، وأن نجاح العمل المشترك فى المستقبل سواء سياسيا أو اقتصاديا يجب ألا يكون وفقا

لقرارات منفردة خاصة إذا ما تعلق الأمر باستخدام القوة الأمر الذى يجب أن يتحقق له القبول الدولى لكى يضمن له النجاح والاستمرار، وتأكيده أن الشركاء يجب أن يكونوا مستعدين للاستماع إلى بعضهم البعض والتحدث إلى بعضهم البعض ثم العمل بشكل مشترك.

إلى جانب هذه الخلافات الأوروبية الأمريكية حول تداعيات احداث ٢٩ سبتمبر وقضاياها، جاء تطور جديد على مستوى العلاقات التجارية حين فرض الرئيس الأمريكى تعويضات حمائية من ٨ ـ ٣٠٪ على واردات الصلب الأوروبية الأمر الذى أثار الأوروبيين ووصفها تونى بلير ـ اقرب الحلفاء إلى الولايات المتحدة ـ بإنها إجراءات غير مقبولة وخاطئة، وقال باسكال لامى المفوض التجارى للاتحاد الأوروبى أن سوق الصلب العالمية ليست هى الغرب الأمريكى حيث يستطيع أى أحد أن يفعل أى شئ يروق له فثمة قواعد يجب أن تراعى.

وهكذا يمكن أن نستخلص أنه حدث نوع من "تبدد الوهم" لدى الأوروبيين، فقد كانوا يتصورون أن أحداث ١١ سبتمبر، وحاجة واشنطن لبناء تحالف دولى ضد الإرهاب سوف يعنى استعدادها للعمل وبشكل دائم بصورة وثيقة مع حلفائها وإبداء اهتمام أكبر بوجهات نظرهم واهتمامهم، غير أنه، وفى تقدير عدد من المراقبين الأوروبيين، بل والأمريكيين، يبدو أنهم كانوا مخطئين وأنهم أدركوا أن الولايات المتحدة، أصبحت من القوة بشكل لا يمكن كبح اندفاعها، وأنها أصبحت أكثر من أى وقت مضى أكثر إصرارا على اتباع طريقها الخاص وأكثر رفضا لوجهات نظر الأوروبيين سواء حول إعادة بناء أفغانستان أو قضايا الشرق الأوسط أو توسيع نطاق الحرب ضد الإرهاب، أو معالجة مصادره وأسبابه الحقيقية، أو القضايا المتعلقة بالتجارة وقواعدها العالمية.[١]

الولايات المتحدة وأوروبا: صفحة جديدة حقا ؟

كانت الحرب الباردة وضروراتها وما تصوره المعسكر الغربى بزعامة الولايات المتحدة عن تهديد الاتحاد السوفيتى لمصالحه الأمنية هو العامل وراء وحدة هذا المعسكر وتماسكه وإنشاء حلف شمال الأطلنطى عام ١٩٤٩ والذى اثبت أنه أنجح تحالف فى التاريخ، وبهذا التحالف ارتضت الدول الأوروبية أن تقبل هيمنة الولايات المتحدة وزعامتها. غير أنه مع انتهاء الحرب الباردة واختفاء الاتحاد السوفيتى، انتفى الدافع الرئيسى وراء قيام التحالف الأطلنطى، وبدات الشقوق تدب بين جانى الأطلنطى، وبدأت الدول الأوروبية تريد أن تؤكد نفسها ووحدتها التى أخذت شكل الاتحاد الأوروبى ومعاهدة مساتريخت، وبدأت التوترات تظهر بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين حول قضايا سياسية واقتصادية وأمنية، فسياسيا ظهرت خلافات حول قضايا مثل أزمة الشرق الأوسط واحتواء العراق وإيران ، وفى قضايا عالمية مثل البيئة ، والحظر العالمى على الألغام

والإرهاب والاحتباس الحرارى، والمحكمة الجنائية الدولية، واقتصاديا بدا ألأمر بالنسبة للمراقبين أن الجانبين يتحركان نحو صراع لا مصالحة فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية، كما جاء ظهور العملة الموحدة اليورو مع بداية عام ١٩٩٩ لكى تمثل تحديا آخر يواجه العلاقة الاطلنطية على الجبهة الاقتصادية، أما على المستوى العسكرى والأمنى فقد تبلورت العلاقات حول قضيتين: الأولى هى اتجاه دول الاتحاد الأوروبى لبناء قدرتها الدفاعية الذاتية، والثانية هى المشروع الأمريكى لبناء نظام قومى للدفاع ضد الصواريخ NMD .

غير أن العلاقة الأطلنطية قد وصلت إلى أسوأ مستوياتها مع مجئ إدارة بوش الجمهورية عام ٢٠٠٠، ورغم الإشارات المعتدلة التى تبنتها فى شهورها الأولى إلا أن التحول الحقيقى نحو الصدام الأطلنطى قد حدث بعد أحداث ١١ سبتمبر، فعلى الرغم من التعاطف والتأييد الذى أبدته الدول الأوروبية تجاه الولايات المتحد وما تعرضت له، إلا أن التطور ما لبث أن كشف عن شقوق عميقة وعن رفض الدول الأوروبية وخاصة قواها الرئيسية مثل فرنسا وألمانيا لتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة وسياستها الانفرادية فى اتخاذها للقرارات الدولية وتجاهلها للاتفاقيات الدولية ومفاهيمها واستراتيجيتها حول الحرب الاستباقية، وقد تعمقت هذه الشقوق بفعل الخلاف حول اتجاه الولايات المتحدة للحرب على العراق وهو ما عارضته بصفة خاصة كل من ألمانيا وفرنسا فضلا عن المجتمعات الأوروبية حتى فى الدول التى أيدت الإدارة الأمريكية مثل بريطانيا وإسبانيا، وقد انعكس هذا بوضوح حول انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٤ حيث كان الشعور السائد فى كافة المجتمعات الأوروبية هو توقع بل وتمنى هزيمة بوش، وهكذا تمثلت فى هذه اللحظة قمة الخلافات بين الجانبين وتدهور علاقاتهما، ووصل الأمر إلى حد أن كتب أحد المفكرين الأمريكين ـ روبرت كاجان ـ يقول أن كلا من الولايا ت المتحدة وأوروبا يعيشان فى عالمين مختلفين وإن خلافاتهما ترتكز على اختلاف موازين ومقومات القوة وعلى الأسس الفلسفية التى توجه كلا منهما.

غير أن نجاح بوش واكتسابه فترة رئاسة ثانية قد واجه الدول الغربية وخاصة ألمانيا وفرنسا لمعضلة أن عليهما التعامل مع الرئيس الأمريكى لسنوات أربع مقبلة والحاجة لإعادة تكييف سياستهم حول قضايا ملحة مثل العراق، وقد توافق هذا من جانب آخر مع صدور الاستعداد للتعاون والتنسيق مع أوروبا وتراجع عن بيانات مستفزة مثل "أوروبا القديمة" وعكست هذه البيانات أدراك أن القضايا والتحديات التى تواجه العالم لا تستطيع قوة واحدة ـ حتى الولايات المتحدة ـ أن تعالجها منفردة، وعكست وزيرة الخارجية الأمريكية الجديدة هذا الاتجاه وبلورته فى قولها "إن هذا هو وقت الدبلوماسية"، وتبعت هذا بزيارة باريس وبرلين ومقر الاتحاد الأوروبى والناتو فى بروكسل. فى هذه الرحلة، أعلنت كوندليزا رايس أن الوقت قد حان لفتح صفحة جديدة فى علاقاتنا ودعت فرنسا وألمانيا إلى وضع خلافاتهما مع الولايات المتحدة جانبا والشروع فى جهد مشترك لتوسيع الحرية فى العالم العربى، وبناء عراق جديد وتحقيق سلام فى الشرق الأوسط، كما حرصت رايس على التأكيد للأوروبيين أن والولايات المتحدة تريد أن تتعاون معها مستخدمة الأفكار بدلا القوة مؤكدة "أن الولايات المتحدة لديها كل شئ لتكسبه من أوروبا أقوى كشريك فى عالم أكثر أمنا وأفضل" وهذا خاطبت الأوروبيين بقولها "دعونا نضع على المائدة أفكارنا وخبرتنا ومواردنا ودعونا نناقش ونقرر معا كيف نستخدمها بشكل أفضل من اجل تقدم ديمقراطى "وقولها" أن هذا الوقت يمثل فرصة غير مسبوقة لشراكتنا الأطلنطية، فإذا ما جعلنا الحرية العالمية هو مبدأنا المهيمن لهذا القرن فسوف نجعله تقدما عالميا تاريخيا نحو العدالة والرخاء والحرية والسلام" ولكن ما كان له دلالة قولها "أن الأجندة العالمية تتطلب مشاركة عالمية لهذا دعونا نؤكد جهدنا المشترك".

وهكذا لمس الأوروبيون كما عبر الرئيس الفرنسى الأسبق جيسكار ديستان لهجة أمريكية جديدة، وأن الولايات المتحدة تبحث عن مشاركة وأن تلعب أوروبا دورا وهو الأسلوب الذى ترحب به فرنسا.

فهل كانت زيارة كوندليزا رايس لأوروبا تعنى أن صفحة جديدة تفتح حقا فى العلاقات الأمريكية الأوروبية، وأن الخلافات التى تفرق بينهما قد تراجعت؟ الواقع أن الذين تتبعوا رحلة كوندليزا رايس الأوروبية قد لاحظوا أن خطبها وبياناتها قد أعطت ذكرا ضئيلا للقضايا التى تقسم أوروبا والولايات المتحدة وخاصة خلافاتهما حول التعامل مع الموضوع الإيرانى وحيث تشكك الولايات المتحدى فى فاعلية الرغبة الأوروبية لدفع طهران للتخلى عن برنامجها النووى بتقديمها حوافز اقتصادية وسياسية، كما لم تعالج الخلافات التى درات حول العراق فيما عدا القول بأن الولايات المتحدة ، وأوروبا تحتاجان إلى أن يذكروا أنفسهم بالعمل الذى قاما به معا بدلا من التركيز على الخلافات، كذلك لم يكن هناك ذكر للخلافات حول المحكمة الجنائية الدولية ولا اتفاقية كيوتو، وأيضا الانتقادات الأمريكية لأوروبا لاتجاهها إلى رفع القيود على مبيعات السلاح للصين. كذلك مما يلفت النظر هو مؤتمر الأمن القومى الذى انعقد فى ميونيخ ـ وتوافق مع زيارة كوندليزا رايس ـ وحضره وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد ـ ففى هذا المؤتمر فجر المستشار الألمانى شرودر ما يشبه القنبلة فى معالجته للتحالف الأطلنطى ومنظمته عندما اعتبر أن الحلف لم يعد هو المكان الذى يستطيع فيه الشركاء الأطلنطين "أن يتشاروا وينسقوا استراتجياتهم" وأن الاتصالات بين الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة ليست جيدة جدا ولهذا فقد اقترح لجنة عالمية المستوى من الخبراء للبحث عن طرق جديدة للحوار الأطلنطى. وقد جاء رد فعل وزير الدفاع الأمريكى سريعا حين أنكر الحاجة إلى مثل هذا الأجراء وقد لفت نظر المراقبين أن يصدر هذا التشكيك فى قدرة حلف الأطلنطى على التعامل مع القضايا المشتركة من ألمانيا بالذات والتى كانت على مدى سنوات الحلف ـ تمثل هى والولايات المتحدة الدعامة القوية للمنظمة.

وقد جاءت زيارة كونداليزا رايس لأوروبا تمهيدا وخلقا لإجواء إيجابية لجولة بوش الأوروبية والتى كانت أول زيارة خاصة له بعد إعادة انتخابه بما يحمل دلالة الأولوية التى يعطيها فى ولايته الثانية للانفتاح على أوروبا وإعادة ترتيب العلاقات

معها والتماسك لحلف الأطلنطى. ففى بروكسل خاطب بوش كلا من حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى وحرص على أن يشدد على تجاوز خلافات الماضى والتركيز على القواسم المشتركة. فحول القضية الفلسطينية، التى يعرف أنها موضع اهتمام الأوروبيين، ذكر أن أمريكا ، أوروبا تشتركان فى بناء السلام الدائم فى الشرق الأوسط، ونحن مصممون على بلوغ حل للدولتين الديمقراطيتين الفلسطينية والإسرائيلية تعيشان جنبا إلى جنب" وحدد الرئيس بوش البرنامج المشترك بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى للأعوام المقبلة فى "الشرق الأوسط الكبير" وتحدث عن تصميم الجانبين على إنجاز الهدف الإستراتيجى المتمثل فى دفع مسيرة السلام العادل والدائم والديمقراطية، واعتبر "إن أعظم فرصة لنا والهدف العاجل هو السلام فى الشرق الأوسط" بل وذهب إلى أن "مستقبل امتنا ومستقبل الشرق الأوسط مرتبطان وسلامنا يعتمد على أمنهم وتنميتهم وحريتهم" . وعكس بوش الانسجام مع القارة فى الموقف إزاء الأحداث فى سوريا ولبنان انطلاقا من قرار مجلس الأمن ١٥٥٩، وحول إيران خفف بوش من مخاوف الأوروبيين من توجيه ضربة عسكرية لإيران معتبرا أن الدبلوماسية مازالت فى أول خطواتها وإن كان قد اعتبر أن كل الخيارات تبقى مفتوحة، وفى موضوع العلاقات عبر الأطلنطى أكد بوش انفتاحه على عهد جديد، وبدلا مما كان يردده رامسفيلد من محاولة التقليل من شان الحلف وتأكيده على مفهوم "تحالف الراغبين" • Coalition of the Willing مما يعنى التحالفات المؤقتة التى تحددها المهام، ذهب بوش إلى أن تحالف أوروبا وأمريكا الشمالية "لن تفرقه أى قوة فى العالم حيث أنه يمثل الأساس للأمن المشترك فى القرن الجديد".

• على عكس هذا التصور كتب دونالد رامسفيلد خلال زيارة بوش لأوروبا مقالا ينفى فيه الانطباع الذى ساد منذ سنوات عن حلف الأطلنطى وأنه ينهار أو أصبح غير ذى موضوع واستدعى رامسفيلد الأحداث التاريخية التى حدثت فى السنوات الأخيرة والدور الذى لعبته فيها الولايات المتحدة وأوروبا فضلا عن توسع الناتو وضمه لعدد من الدول الحريصة على أن تلعب دورا فى الحلف بشكل قوى. وألمح رامسفيلد إلى الخلافات حول العراق واعتبرها خلافات بين أصدقاء وحلفاء كما أنها ليست شيئا جديدا مشيرا إلى خلافات الماضى حين انسحبت فرنسا من الناتو وأخرجت مقره من فرنسا، وخلافات فى الثمانينات حول نشر الصواريخ متوسطة المدى فى أوروبا. وانتهى رامسفيلد أن الحلف ظل وسيظل متماسكا لأنه يجمعه قيم وتاريخ مشتركة فضلا عن تهديد الإرهاب الذى يواجهه.

وفى زيارة بوش لبرلين ترددت على لسان مستشارها اجواء ولغة التصالح حيث وصف شرودر المباحثات بأنها سوف توضح فى مصاف أهم محادثات سياسية أجريت بين البلدين حتى الآن إذ سادت فيها للمرة الأولى روح التعامل بوضوح من الألف إلى الياء، وفى هذا السياق أبدت برلين أعتباطها لتأكيد بوش خلال الزيارة أنه لن يستخدم تعبير "التحالف الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة" مما يوحى فى الرغبة فى التعاون على قاعدة الشراكة المتساوية ويفسر هذا ما أعلنه المستشار الألمانى فى المؤتمر الصحفى "إن صفحة جديدة من العلاقات الألمانية الأمريكية فتحت الآن بعدما أصبحت الخلافات التى نشأت بسبب الحرب على العراق من الماضى "أما العراق الذى كان الخلاف حوله هو أساس التباعد الأمريكى الأوروبى، فقد اعترف بوش أن بعض الدول الأوروبية اختارت أن لا تؤيد الحرب فى هذا البلد ولكن اليوم فإن كل الأمم لها مصلحة فى نجاح هذا البلد ودعا إلى جهود منسقة لمساعدة العراق على تحسين الاستقرار وبناء الديمقراطية. واستجابة لهذه الدعوة رد سكرتير عام الحلف شيفر "أن الدول الأعضاء الستة وعشرين يعملون معا للاستجابة لطلب الحكومة العراقية لدعم وتدريب قواتها العراقية الأمنية " وهو الأمر الذى كانت الولايات المتحدة تعمل من أجله بقوة لضان اجماع اقوى حلف عسكرى فى العالم لعملية التدريب وبشكل خاص بعد الانتخابات الأخيرة، كذلك يأمل الناتو فى توسيع مهمته فى سبتمبر المقبل للسماح الناتو فى إدارة أكاديمية عسكرية خارج بغداد إذا ما ساهم اعضاؤه فى القوات والمال، ومما له دلالته أن عرضت فرنسا تدريب ١٥٠٠ من قوات الشرطة العراقية خارج العراق وهو البرنامج الذى سيكلف فرنسا ٢٠ مليون دولار وعبر شيراك حول هذا بإن فرنسا تريد أن تساهم فى استقرار العراق "وفى التنسيق بين حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى أعلن خلال زيارة بوش أنهما قد بعثتهما التدريبية فى العراق وأنهما سوف يفتتحان مكتبا فى بغداد لتدريب القضاة العراقيين والمدعيين العموميين وحراس السجون، وفى مبادرة أخرى أعلن رئيس وزراء لوكسمبورج الذى ترأس بلاده الاتحاد الأوروبى ويعد لقاء القمة مع بوش أن كلا من الولايات

المتحدة والاتحاد الأوروبى قد وافقا على التبنى المشترك لمؤتمر دولى حول إعادة أعمار العراق.

مع هذه التفاهمات والاتفاقيات ـ التى دارت جميعها حول الشرق الأوسط ـ فإن نقطة الخلاف التى برزت فى الحوار الأمريكى الأوروبى الجديد كانت حول الصين وحول اعتزام الاتحاد الأوروبى رفع الحظر على مبيعات السلاح لبكين والذى فرضته فى أعقاب أحداث بنيامين عام ١٩٩٨، أعرب بوش خلال زيارة بروكسل أن ثمة "قلقا عميقا" فى الولايات المتحدة إذا ما رفع الاتحاد الأوروبى الحظر على السلاح للصين ذلك أن من شأن ذلك أن يغير من ميزان القوة بين الصين وتايوان ويقلب الميزان العسكرى فى آسيا وأن كان الأوروبيين قد حاولوا أن يخففوا المخاوف الأمريكية بالقول أنهم سوف يحددون نقل التكنولوجيا عالية الدقة: للصينين بتطويرهم "قاعدة سلوك" Cool of Conduct صارمة أو بروتوكول لصادرات السلاح. ورغم أن بوش قد ذكر أن الولايات المتحدة ستظل تستمع للأوروبيين، إلا أن رسميين أمريكيين قد أكدوا معارضتهم لرفع الحظر فى الوقت الذى أكد فيه الرئيس الفرنسى على "إزالة أخر العقبات مع الصين" الأمر الذى يوحى بأن المجال ضئيل للجانبين للتفاوض حول هذه القضية.

وهكذا يبدو من الجولة الأمريكية فى أوروبا والتجاوب الأوروبى معها أن لغة المصالح المشتركة قد تغلبت وأن هذا قد حدث بفعل إدراك الأوروبيين أن ليس أمامهم إلا التعامل مع الرئيس الأمريكى لأربع سنوات قادمة أيا كانت تحفظاتهم على سلوكه الدولى وأن من خلال الحوار والعمل المشترك يمكنهم إعادة تكييف سياسته وقد ساعد على ذلك إدراك بوش من خلال خبرته فى العراق حاجته إلى التعاون الدولى وخاصة من خلال حلفائه الأوروبيين ومؤسساتهم وأنه، أيا كانت دعاوى مجموعة المحافظون الجدد من حوله بأن وضع الولايات المتحدة الدولى كالقوة الأولى فى العالم وقوتها العسكرية تمكنها من العمل المنفرد ومن صياغة جدول أعمال وتنفيذه، وعلى الرغم مما كتبه المحافظون الجدد خلال زيارة بوش

لأوروبا فى دورياتهم ينتقدون غصن الزيتون الذى يقدمه بوش لأوروبا ويكررون اعتقادهم أن أوروبا أنما تريد قطبا مناوئا للولايات المتحدة فى الشؤون الدولية، وأن هدفهم الرئيس هو تقويض الناتو باعتبار أنه يمثل أعظم نفوذ الولايات المتحدة عبر الأطلنطى، وما صدر عن المحافظون الجدد خلال الزيارة يعكس قناعتهم القديمة بأن على الولايات المتحدة أن تعارض جهود أوروبا لبناء سياسة خارجية مشتركة باعتبار أن هذا يناقض المصالح الأمريكية ويريدون احتواء أوروبا بشكل نشط. على الرغم من هذا فقد اثبتت الخبرة أن قضايا العالم المعقدة فأن قوة منفردة لا تستطيع التعامل معها وأنها تحتاج إلى تعاون الأخرين كذلك ساعد على ذلك خفوت لغة بوش وإدارته التى كانت تتسم بالغطرسة إزاء الأوروبيين، غير أنه مع هذا التقارب الجديد وكما لاحظ عدد من المراقبين فإن هذا التقارب قد اعتمد على أخفاء الخلافات ولكن الحديث عنها يعبر عن توتر. واستبعاد المواضيع التى تعوق والتركيز على أن كل جانب فى حاجة للآخر، وفى كل هذا سوف يبقى الخلاف الفلسفى بين الجانبين حيث يسعى الأوربيون إلى تغيير العالم بطرق أخرى غير المواجهة والصراع التى ميزت سياسات بوش ومفاهيمه خلال ولايته الأولى والتخوف من أنه مهما أبدى بوش من استعداد لإعادة تكييف سياساته إلا أن هذا الأسلوب، سيظل كامنا فيها.

يبقى موضوع الشرق الأوسط فى التقارب الأمريكى الأوروبى الجديد والذى من أبرز علاماته سيطرة قضايا الشرق الأوسط على محادثاته سواء كان حول العراق أو الصراع الفلسطينى الاسرائيلى وإيران أو الأزمة السورية اللبنانية. ومن المفارقات إنه إذا كان الشرق الأوسط ممثلا فى العراق، كان هو جوهر الخلاف الأمريكى الأوروبى، فإن التقارب الجديد يتحقق بفعل التوافق على قضية شرق أوسطية وهى الحالية اللبنانية والوضع السورى فى لبنان، وإذا كانت دولة مثل فرنسا هى التى دعمت المعارضة الأوروبية للحرب الأمريكية على العراق، فإن فرنسا هى التى عكست التوافق الأوروبى مع الولايات المتحدة حول لبنان. وفى الجوهر فإن التلاقى الأمريكى الأوروبى وزيارات وزيرة الخارجية الأمريكية والرئيس

الأمريكي لأوروبا قد حدثت وسط أجواء إيجابية بإمكانية التقدم فى النزاع الفلسطينى الإسرائيلى ووسط تأكيد الرئيس الأمريكى بأن هذا النزاع هو من أهم أولويات إداراته وهو الأمر الذى كانت أوروبا تحث عليه الإدارة الأمريكية على لعب دور إيجابى وفعال نحو التسوية ويتضمن هذا الموقف اعتراف أمريكى بدور إيجابى لأوروبا فى عملية السلام وهو ما كانت الولايات المتحدة دائما لا تشجعه، وقد تمثل هذا فى دعوة وزيرة الخارجية الأمريكية للجنة الرباعية للاجتماع لمتابعة تفاهمات شرم الشيخ وتعميقها توجها نحو تنفيذ خريطة الطريق، وتوحى متابعة خطابات الرئيس الأمريكى أن ثمة اقتراب أمريكى من المفاهيم الأوروبية حول قضايا الشرق الأوسط، فقد أقر بأن تسوية النزاع الفلسطينى الإسرائيلى سوف يدفع بعملية الاصلاح فى الشرق الأوسط، ولم تكن الإدارة الأمريكية توافق على هذا الربط، كذلك اتفق الرئيس بوش على ان الإصلاح الديمقراطى فى الشرق الأوسط، هو عملية داخلية ولا يمكن فرضها من الخارج وأنها عملية تطورية مثلما حدث فى الولايات المتحدة نفسها، وهو المفهوم الأوروبى الذى حاولت أوروبا أقناع الولايات المتحدة به وانعكس بالفعل فى اجتماع قمة الثمانية فى سى آيلاند فى يونيو ٢٠٠٤. أما فى إيران فأن التاثير الأوروبى حول التعامل مع برنامجها النووى وأضح من حيث عدم موافقتها على احالة الملف الإيرانى لمجلس الأمن على الأقل قبل استيفاء كل الوسائل الدبلوماسية هو ما قبلته الإدارة الأمريكية واعتبار أن الدبلوماسية مازالت فى أول الطريق رغم التوافق مع الموقف الأمريكى حول الحالة اللبنانية فإن أوروبا قد رفضت المطلب الأمريكى اعتبار "حزب الله" منظمة إرهابية واعتبرت أنه قوة سياسية وأنها جزء من النسيج القومى والسياسى اللبنانى.

نخلص من هذا، إن التقارب الأمريكى الأوروبى ليس بالضرورة كما يذهب البعض هو على حساب المصالح العربية، وأنه يمثل صفقة لحماية المصالح الأمريكية الأوروبية المشتركة. فما تقدم يوحى بأن هذا التقارب والدور الأوروبى فيه، قد يكون فى صالح توفير تسويات وحلول عادلة للقضايا العربية، وأن اتصال القنوات الأوروبية مع الولايات المتحدة قد تكون فرصة لأوروبا لكى تعدل من السياسات

والمفاهيم الأمريكية وتفرض قيودا على جموحها، غير أن الدور الأوروبى هذا وتماسكه واستقلاليته يتوقف إلى حد كبير على دور عربى متماسك، فلن يستطيع الأوروبيون الدفاع عن قضايا عالم عربى مفكك ومتناثر وغير قادر على تقديم مبادرات تحظى بالتوافق، وما يوازى ذلك أهمية حوار عربى أوروبى متصل على المستوى الثنائى والجماعى ولكى تظل القضايا العربية حية ومطروحة بقوة على جدول أعمال واهتمامات الدول والمؤسسات الأوروبية.

أمريكـا وروســيا

- ❑ العلاقات الأمريكية الروسية بعد أحداث ١١ سبتمبر.
- ❑ القمة الروسية الأمريكية.
- ❑ الشخصى والموضوعى فى العلاقات الأمريكية الروسية.
- ❑ روسيا "ومحور الشر".

العلاقات الأمريكية ـ الروسية
بعد ١١ سبتمبر

مع التحولات التى حدثت فى خريطة العالم السياسية أثر أحداث ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، كانت التحولات التى حدثت فى العلاقات الأمريكية الروسية أسرعها وأكثرها جذبا لانتباه المراقبين، فحتى ١٠ سبتمبر، ورغم تعدد الاتصالات والمفاوضات بين البلدين وعلى مستويات رئاسية ووزارية ومستوى الخبراء، إلا أن الغيوم ظلت تحوم حول علاقاتهما وأساسا بسبب برنامج الدرع الصاروخية الأمريكية وإصرار الإدارة الأمريكى على المضى فيها وإعلانها عن عزمها إلغاء معاهدة الصواريخ المضادة ABM بموافقة روسيا، وعدم موافقتها، وحتى هذا التاريخ كان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى يهاجم بشدة روسيا لتزويدها الدول المارقة بتكنولوجيا عسكرية حساسة ولمعارضتها مشروع الدرع الصاروخية، غير أنه بعد أحداث ١١ سبتمبر تراجع هذا النمط من العلاقات وحل محله نمط يوحى بالتعاون وبأن تصبح روسيا جزءا فاعلا ومشاركا فى التحالف العالمى الأمريكى ضد الإرهاب.

فبعد تردد لم يدم طويلات حزم الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أمره حين واجهته أحداث سبتمبر باختيارين: الأول هو طريق العزلة وربما المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب، والثانى هو التوافق مع التحالف والمشاركة فيه، وقد اختار بوتين الطريق الثانى واتخذ عددا من الإجراءات استجابة لمتطلباته، فقد قررت روسيا فتح أجوائها أمام الطائرات الأمريكية المتجهة إلى أفغانستان، وأعربت عن استعدادها للمشاركة فى عمليات إنقاذ داخل الأراضى الأفغانية، وتزويد التحالف الشمالى بالسلاح، فضلا عن تقديم المعلومات الأستخبارية عن بن لادن وقواعده، وقد ذهب بوتين إلى أبعد من هذا بأن سمح لبلدان آسيا الوسطى بأن تسمح للولايات المتحدة باستخدام أجوائها وكذلك للقواعد العسكرية السوفيتية القديمة فيها.

ورغم أن روسيا طالبت بأن يكون هناك دور لمجلس الأمن إلا أنها لم تصر على استصدار قرار من مجلس الأمن يسمح للعمليات العسكرية ضد أفغانستان.

ويتصل بالسؤال الخاص بدوافع بوتين واعتباراته فى هذا التحول سؤال آخر حول مدى عمق التحول ومدى استمراره وصموده أمام المخاوف الداخلية، وأهم من ذلك عدم تحقق ما يتوقعه بوتين من مقابل أمريكى وغربى لمشاركته فى هذا التحالف. بداءة ومقابل حماس بوتين لتحويل سياسة بلاده ثمة معارضة أو تخوفات داخلية حتى بين الموالين له وكذلك من كبار العسكريين ومن بينهم وزير الدفاع فثمة مخاوف من أن روسيا بسماحها باستخدام الولايات المتحدة لأجواء وقواعد بلدان آسيا الوسطى إنما تسلم مفاتيح هذه المنقطة للولايات المتحدة وترسخ وجودها فيها، كما تتخوف بعض القوى الروسية من أن الولايات المتحدة سوف تعيد ترتيب الأوضاع فى أفغانستان دون تشاور مع روسيا ودون مراعاة لمصالحها، كذلك؟ مع احتمالات التوصل إلى اتفاق يسمح للولايات المتحدة بمشروع الدرع الصاروخية أن تتأثر علاقات روسيا بالصين التى تعتبر أن هذا المشروع موجه ضدها، هذا فضلا ما يثيره المتشككون واستدعاؤهم لتجربة روسيا مع الولايات

المتحدة خلال الحقبة الماضية واحباطاتها، فحتى فى عهد جورباتشوف الذى ظن أن تأييده للوحدة الألمانية سوف يمنع توسع الناتو شرقا إلا أن النتيجة كانت أن انضمت إليه ثلاث دول من حلف.

غير أن التحول الروسى لم يقتصر على الولايات المتحدة بل تعدا إلى الغرب وقضايا العلاقات معه، ففى لقاءاته مع التجمعات الغربية والقادة الغربيين أوضح بوتين أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية، وفى تحول أبعد أشار بوتين إلى أن روسيا ترغب فى علاقات وثيقة، بل وربما عضوية فى كل من الناتو والاتحاد الأوروبى وهما المنظمتان اللتان كانت روسيا تعتبرهما من ميراث الحرب الباردة، واتفق على لقاءات شهرية بين كبار الشخصيات الغربية ونظرائهم الروس.

فإذا كان التحول الروسى يبدو حتى الآن بهذا الاتساع، فما هى دوافع بوتين ذلك؟ يستخلص المراقبون أن بوتين لابد قد قرر أن العالم يمر بمرحلة تحول وأن عليه أن يختار بالشكل الذى يتفق مع مصالح روسيا العليا كمايراها وعلى أى جانب تقع، وأن بوتين قد وجد هذه المصالح فى وقف الحرب فى الشيشان ووقف الانتقادات الأمريكية والغربية لها، وربما تصور أنه باشتراكه فى التحالف سوف يتيح لروسيا 'عادة صياغة تواجهاتها الاستراتيجية والأقليمية والدولية، وأن الانعزال يعنى أن تفقد موسكو فرصة المشاركة الدولية التى ستحدد مصير أفغانستان وآسيا الوسطى وتحرم نفسها من إمكانيات التعاون مستقبلا مع الغرب، وتوحى تصريحات كوندوليزا رايس مستشار الأمن القومى الأمريكى بأن بوتين بات مقتنعا بأن مشروع الدرع الصاروخية ليس تهديدا لروسيا، وان الرئيس الأمريكى سوف يعرض عليه عند لقائهما المرتقب فى تكساس فى ٢٣ نوفمبر الجارى صيغة لمشروع الدرع الصاروخية ولكن بدو ن التخلى عن معاهدة الصواريخ المضادة، والذهاب أبعد منها بأجراء خفض عميق فى المخزون النووى الأمريكى والروسى وبشكل يسمح لروسيا بالحفاظ على العنصر الباقى لها كقوة أعظم بالحفاظ على التعادل

الاستراتيجى ، وفى عهد يلتسين تخلى عن نفوذ الاتحاد السوفيتى السابق فى مناطق آسيا الوسطى والقوقاز لكى يرى تدفق الشركات والوجود الأمريكى فى هذه المنطقة، هذا فضلا عما يشعر به الأصلاحيون من خيانة صندوق النقد والبنك الدولى وعدم تقديم المساعدات المتوقعة لإصلاحاتهم، ثم جاءت حملة الناتو عام ١٩٩٩ ضد يوجوسلافيا حليف روسيا القديم، ورغم اقناع حليفتها بالاستسلام والجهد الدبلوماسى الذى بذلته فى ذلك، إلا أن روسيا لم يكن لها دور فى تقرير أوضاع يوغوسلافيا بعد ذلك ،كذلك مما يثيره المتشككون فى سياسة بوتين الجديدة واندفاعه نحو الولايات المتحدة والغرب، احتمال أن تفقد روسيا تأثيرها فى العالم الثالث خاصة إذا ما اتجهت الولايات المتحدة إلى توسيع نطاق عملياتها العسكرية كى تشمل بلدانا مثل العراق، ومدى صمود علاقات وتعاون روسيا الاقتصادى والعسكرى مع دولة مثل إيران أمام التحول فى العلاقات الأمريكية ـ الروسية وحيث لا تخفى الولايات المتحدة معارضتها للتعاون الروسى ـ الإيرانى.

إزاء تجارب روسيا مع الولايات المتحدة والغرب خلال الحقبة الماضية، وإزاء ما يثيره احتضان روسيا للتحالف الدولى الذى تقود للولايات المتحدة المقدر له أن يستمر لسنوات بعيدة، يتساءل المتشككون عما إذا كانت سياسة بوتين وتوقعاته من الولايات المتحدة والغرب سوف تلقى نفس مصير توقعات جورباتشوف ويلتسين، وأن لا تتلقى روسيا، كما هو حادث حتى الآن، إلا الكلمات والوعود، فإذا تحقق ذلك، ولم يتحقق ما يتوقعه بوتين من عائد لسياسته الجديدة، فإذا تحقق ذلك، ولم فإن هذا قد يعرضه لضغوط داخلية شديدة ويجعل من تحوله الجديد مغامرة شخصية كبيرة قد تجبره على التراجع عنها.

الشخصى والموضوعى
فى العلاقات الأمريكية الروسية

يوحى تاريخ العلاقات . الروسية ـ حتى فى العهد السوفيتى ـ بتداخل الاعتبارات الشخصية المتعلقة بشخصيات القادة والزعماء ورؤاهم وتقييمهم بعضهم بعضا، مع الاعتبارات والعوامل الموضوعية المتصلة بحقائق وقضايا التنافس بين القوتين.

بدا هذا فى عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة وبدء ظهور مؤشرات الحرب الباردة حين غلبت شخصية الرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت وتقييمه لشخصية الزعيم السوفيتى ستالين ودوافعه وتقديره لسيطرة الاعتبارات الأمنية عليه، الأمر الذى دفعه إلى محاولة أرضاء هذه الاعتبارات والاستجابة لها وكان ذلك وراء التوصل إلى اتفاقيات يالتا عام ١٩٤٥ التى قررت أوضاع منطقة وسط وشرق أوربا وهو ما تعرض بسببه روزفلت ونظرته الشخصية إلى الانتقاد من دوائر عديدة فى الولايات المتحدة الحالية الذى أتهم فيه بالسذاجة وعدم إدراك النوايا الحقيقية والتوسعية للزعيم السوفيتى ، واشتد هذا الهجوم بعدما

تغلبت على ستالين الاعتبارات الموضوعية والواقعية وحين فرض السيطرة السياسية والأيدويولوجية على بلدان شرق أوروبا متجاهلا ما توقعه زورفلت من أجراء انتخابات ديمقراطية حرة فى هذه البلدان.

كذلك بدا التداخل بين الاعتبارات الشخصية والموضوعية فى تاريخ البلدين خلال عهدى الزعيم السوفيتى خروشوف والرئيس الأمريكى كنيدى وذلك عند لقائهما الأول فى فيينا عام ١٩٦٠ وحيث تصور خروشوف من هذا اللقاء، ومن خلال "قياسه" لشخصية الرئيس الأمريكى" أنه يمكنه نشر الصواريخ السوفيتية على أعتاب الولايات المتحدة فى كوبا، وأن شخصية الرئيس الأمريكى "الشاب" لن تسمح له بالرد على هذه الخطوة السوفيتية، وهو التقدير الذى كذبه الموقف الحازم، وأن اتسم بالمرونة، الذى اتخذه الرئيس الأمريكى خلال أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والتى كادت، بناء على سوء هذا التقدير، أن تؤدى إلى مواجهة نووية بين القوتين.

أما أكثر العهود الأمريكية التى ظهر فيها تأثير الرؤية الشخصية للرئيس الأمريكى بالنسبة للعلاقات مع الاتحاد السوفيتى وقادته فقد كانت خلال حكم الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨م والذى جاء إلى الحكم برؤية شخصية مغالية فى المحافظة والتشكك فى أهداف ونيات الاتحاد السوفيتى وطبيعة شخصيات قادته ففى أول بياناته اعتبر الاتحاد السوفيتى "امبراطورية الشر"، ووصف قادته بأنهم قوم "لا يتوروعون عن الكذب والخداع فى سبيل تحقيق أهدافهم النهائية" ودعا إلى التعامل معهم على هذا الأساس، فقد ظل ريجان وإدارته يدير العلاقات مع الاتحاد السوفيتى على أساس من هذه الرؤية الأمر الذى أدى إلى وقف كل مستويات الحوار والتفاوض بين القوتين وأعاد ما عرف بالحرب الباردة الثانية، وظل هذا حتى مجيئ الزعيم السوفيتى جورباتشوف، مارس ١٩٨٣، برؤيته الجديدة لبلاده وللعالم وهى الرؤية التى حولت العلاقات الأمريكية السوفيتية بل وانتهت إلى تحويل مجمل العلاقات الدولية.

وفى عهد الرئيس الأمريكى كلينتون، ١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠، كان من أكثر ما أتهم به هو رؤيته الشخصية السياسية الأمريكية، واستخدم للتدليل على ذلك إدارته

للعلاقات مع روسيا الاتحادية الخارجية وبشكل خاص مع رئيسها بوريس يلتسين حيث غلب كلينتون حرصه على بقائه فى السلطة ودعمه داخليا على الاعتبارات الواقعية المتصلة بحالة الأوضاع الأقتصادية والداخلية لروسيا فضلا عن جوانب من سياستها الخارجية.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكى الحالى جورج بوش وحزبه الجمهورى؛ كان من أكثر من انتقدوا كلينتون خلال الحملة الانتخابية على هذا الأساس، إلا أن المراقبين بدأوا ينتقدون بوش لنفس هذا السبب وبشكل خاص عقب اجتماعه مع الرئيس الروسى بوتين فى سلوفينيا فى ١٥ يونيو ٢٠٠١.

فلأن بوش قد توجه إلى الاجتماع برغبة فى طمأنة حلفائه الأوروبيين بوجه خاص من أنه لا يتصرف بعقلية الحرب الباردة، وأنه لم يجمد الحوار مع روسيا، التى يهم الأوروبيون أدماجها فى المنظومة الأوروبية، فقد وجه بوش المديح الزائد للرئيس الروسى حيث وصفه بأنه "رجل أمين" ومباشر ووطنى مستعد للحوار، ولم أكن أدعوه لمزرعتى أن لم أكن أثق فيه"، وقد دفع هذا الوصف ببعض المعلقين الأمريكيين إلى وصف بوش "بالسذاجة" مذكرينه بمواقف بوتين الداخلية وحملته على الصحافة فضلا عن سلوكه فى شيشينا، اللهم إلا إذا كان بوش مستعد للتضحيه بهذه القضايا أمام الحصول على موافقة بوتين على مشروع الصواريخ المضادة.

غير أنه يبدو أن ثناء بوش الشخصى على بوتين لم يخفى عناصر الواقع فى علاقات البلدين، فبعد عدة أيام من عبارات بوش، وفى مؤتمر صحفى لبوتين مع عدد من مراسلى الصحف الأمريكية استمر لمدة ثلاث ساعات، وكأنه أعد خصيصا لتوصيل رسالة معينة لبوش أكد الرئيس الروسى أنه إذا ما استمرت الولايات المتحدة فى بناء مشروعها للدفاع الصاروخى فى أرضها وأراضى حلفائها، فإن روسيا سوف تحدث ترسانتها النووية برءوس متعددة وبشكل يقلب ما تحقق من إنجازات فى تقييد التسلح فى الحقب الماضية، ولكى تثبت أنها تستطيع أن تتغلب على هذه الدرع وبأقل تكلفة، كما أوضح بوتين أنه رغم رضاه عما وعد به بوش بأن واشنطون وموسكو سوف تتعاونان فى الشهور القادمة لبحث الآثار الكاملة لرؤية بوش حول إطار أمنى جديد يتضمن الدفاع الصاروخى، إلا أن روسيا حذرة جدا

من أى تصرفات منفردة من جانب الولايات المتحدة، وردا على تصريحات صدرت عن كوندوليزا رايس مستشار الأمن القومى الأمريكى من أن الولايات المتحدة سوف تواصل مشروعها للدفاع الصاروخى بروسيا أو بدونها قال بوتين أن روسيا لن تهدد أو تحاول منع أعمال أمريكا ولكنها سوف تدعم قواها النووية بوضع رءوس نووية متعددة على صواريخها وبدون اعتبار للمعاهدات التى تتطلب تصفية الرءوس المتعددة، ولن يكلف هذا روسيا إلا مبالغ ضئيلة، ولكن ترسانتها النووية سوف تتدعم عدة مرات.

واللافت للنظر أن بوتين لم يقتصر فى حديثه عن المشروع الأمريكى وأثاره على روسيا فقط بل تعرض أيضا إلى الصين فى إشارة إلى مستوى التفاهم والتنسيق بين البلدين حول هذا الموضوع، فقد ذكر أنه بالنسبة للصين فإن المرء يجب أن يكون حريصا، فالشفافية فى عملنا هامة جدا، وحتى لا تشعر أى من القوى النووية أنها قد تم تجاهلها، أو أن بلدين يعقدان اتفاقيات من وراء ظهرها خاصة أن هناك التزاما للمحافظة على توازن القوى الحاصل الآن فى العالم، وبهذا المعنى، فإن الصين عامل هام جدا .. ونبه بوتين الولايات المتحدة إلى أهمية أن تراعى إمكانيات الصين الاقتصادية القوية وقدراتها المتزايدة على الاستجابة لما يهدد أمنها القومى ومشيرا إلى أن ما يزيد من شعور بالخطر هو إمكان أن يسفر نظام الدفاع الصاروخى الأمريكى عن تسارع سباق التسلح الذى لا يمكن التحكم فيه على حدود روسيا والبلدان المجاورة.

وهكذا تتغلب الاعتبارات الموضوعية المتعلقة بالمخاوف والأهداف الحقيقية لكلتا القوتين، فحين تتصور الولايات المتحدة أن أمنها مهدد من صواريخ تطلقها ما تعتبره دولا مارقة فإن روسيا تشعر، ومعها الصين، أن المشروع الأمريكى سوف يجردها مما تمتلك من الأوراق القليلة المتبقية لها لكى تبدو قوة مساوية لأمريكا من المكانة الدولية.

القمة الروسية ـ الأمريكية

بعد مواجهات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية، وبعد عشر سنوات من العلاقة التى جمعت ما بين الصداقة ونوبات الغضب والتوتر، تدخل علاقات روسيا مرحلة نوعية جديدة مع الولايات المتحدة والغرب، وقبل أحداث ١١ سبتمبر كانت الغيوم مازالت تحيط بهذه العلاقة، وبشكل خاص بعد مجئ إدارة بوش، وكانت تدور حول قضايا استراتيجية مهمة مثل الخلاف حول الدرع الصاروخية الأمريكية، ومعاهدة الصواريخ المضادة واتجاه الولايات المتحدة إلى إنهائها بشكل منفرد، وتوسيع حلف الأطلنطى شرقا كى يصل إلى الحدود الروسية وإلى حلفائه السابقين بل إلى مناطق كانت ضمن الاتحاد السوفيتى السابق مثل دول البلطيق، وقد أخذت اعتراضات روسيا على هذه القضايا شكلا حادا فى بعض الأحيان خلال عهد يلتسين وبصورة ذكرت بمناخ الحرب الباردة، إلا أنه فى عهد الرئيس الحالى فلاديمير بوتين : ورغم استمرار الاعتراضات

الروسية إلا أنها أخذت شكلا هادئا وعبرت عنها بأسلوب تصالحى وبعيدا عن المواجهة وواضح أن بوين كان مدفوعا فى هذا النهج بتقييمه لأوضاع روسيا الداخلية، وبأن قضيته الرئيسية ليست هى الدخول فى مواجهات مع الولايات المتحدة والغرب لا تقوى عليها روسيا باقتصادها المنهك وأوضاعها الداخلية المتهرئة، أما قضيته الرئيسية فقد تصورها فى خلق علاقات وبيئة دولية مستقرة وخاصة مع الولايات المتحدة والغرب تضمن له أدوات أنهاض الاقتصاد الروسى والحصول على ما تحتاجه من استثمارات ومعرفة تكنولوجية ودمج روسيا والحصول على ما تحتاجه من استثمارات ومعرفة تكنولوجية ودمج روسيا فى الاقتصاد العالمى من خلال عضوية منظمة التجارة العالمية.

وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لكى تقدم لبوتين الفرصة لكى يحدث تحولا حقيقيا فى سياسية وعلاقات روسيا مع الولايات المتحدة، ولكى يقدم روسيا مع الولايات المتحدة، ولكى يقدم روسيا كشريك مسئول يمكن الاعتماد عليه والثقة به، وقد ذهب بوتين إلى اتخاذ خطوات عملية لم تكن متصورة من قبل وجعلت وزير الخارجية الأمريكية باول يقول بان ما تحقق فى العلاقات مع روسيا هو من أهم إنجازات الإدارة الأمريكية، فقد كان بوتين هو أول رئيس أجنبى يتصل ببوش بعد أحداث ١١ سبتمبر لكى يعبر عن تضامنه مع الولايات المتحدة، ومنذ اليوم الأول للحملة الأمريكية فى أفغانستان قدمت روسيا كل أشكال الدعم، واعتبر الرئيس الأمريكى أنه يفتح "صفحة جديدة تماما فى العلاقات مع روسيا" واعتبر المحللون أن قيمته الرئيسية أن قضايا التسلح النووى لن تعود، كما كانت خلال الحرب البادرة وحتى بعد انقضائها، هى القضية المركزية فى علاقات القوتين بل ستحل محلها قضايا أخرى ستحدد أولوياتها وفقا لمصالح ذات اهتمامات كل منهما، فبالنسبة للولايات المتحدة فإن قضية مكافحة الإرهاب الدولى والتعاون فيه ستكون هى الأساس الذى تستند إليه وتقوم به علاقات القوتين، هذا فضلا عن قضايا مثل منع الانتشار النووى وإقناع روسيا بعدم التعاون مع دول مثل إيران تعتبر الولايات المتحدة أنها تسعى للحصول على أسلحة نووية وهى القضية التى اكتسبت بعدا

أضافيا بعد أن ربطتها الولايات المتحدة بالإرهاب، كذلك من القضايا التى تتطور فى علاقات الولايات المتحدة بروسيا هى اهتماماتها بمنطقة آسيا الوسطى ومصادرها البترولية والرغبة فى الحصول على التعاون والتسامح الروسى مع الوجود الأمريكى فى هذه المنطقة، أما روسيا فأن قضايا علاقتها الجديدة مع الولايات المتحدة تتركز فى انتظار عوائد هذه العلاقة فى دعم جهود النهوض الاقتصادى فى روسيا من خلال الاستثمارات الأمريكية والمعرفة التكنولوجية، وإلغاء أو خفض الديون الروسية ـ ١٤٠ بليون دولار ـ وإلغاء القوانين والتشريعات الأمريكية التى تقيد تجارة روسيا مع الولايات المتحدة، وتحول دون منح روسيا حق الدولة الأولى بالرعاية، مساعدة روسيا على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فضلا عن التفهم للحملة الروسية فى الشيشان، هذه التوقعات من الجانبين تضمنها بالفعل عدد من الوثائق التى صدرت عن اجتماع قمة موسكو مثل: "وثيقة الشراكة الاستراتيجية الجديدة" ، "التعاون فى مكافحة الإرهاب" "حوار جديد" حول الطاقة وحول هذه التوقعات الروسية بشكل خاص، ثمة من يشكك وينتقد الثقة التى يضعها بوتين فى الولايات المتحدة التعاون من إتاحة فضاها الجوى للطائرات الأمريكية وتقديم المعلومات الاستخبارية ومساعدة قوات التحالف الشمالى فى أفغانستان، والاشتراك فى عمليات أنسانية، بيد أن أهم تطور كان فى سماح روسيا وربما تشجيع دول آسيا الوسطى، والتى تمثل الجوار المباشر لروسيا، لإقامة واستخدام قواعد أمريكية فى أراضيها، وقد واجه بوتين المخاوف التى ثارت فى روسيا من أن يصبح الوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى وجودا دائما تستخدمه لاحتواء وتطويق روسيا والصين، فضلا عن استغلالها مصادر البترول والغاز فى المنطقة، واجه بوتين هذه المخاوف بالتقليل من شأنها والمح أنه ربما كانت عامل استقرار.

وقد واكب هذا تطور آخر فى علاقات روسيا مع حلف شمال الأطلنطى، وهو التطور الذى نقل هذه العلاقة من الخصومة والعداء التى سادت خلال سنوات الحرب الباردة، والتوتر والخلاف الذى نشأ بعد انقضاء الحرب الباردة بسبب

سياسات حلف الأطلنطى فى التوسع شرقا، نقلته إلى مرحلة من التعاون والمشاركة، ففى ١٥ مايو هذا العام وافق الاجتماع الوزارى لحلف شمال الأطلنطى فى اجتماعه فى ربيكيافيك فى إيسلندا وبحضور وزير خارجية روسيا، على صيغة جديدة للتعاون بين روسيا والحف وإنشاء "مجلس روسيا وحلف الأطلنطى" وبمقتضى هذه الآلية سوف تحصل روسيا على وضع متساو مع أعضاء الحلف التسعة عشر الدائمين، ولكن فى بعض المناسبات وحول موضوعات محددة مثل منع الانتشار النووى وقوات حفظ السلام، وإدارة الإزمات وضبط التسلح والإرهاب الدولى، وبمقتضى هذا التطور أصبح التوسع لحلف الأطلنطى شرقا، وبتعبير وزير خارجية روسيا "قضية ميتة" وفى الوقت الذى أعلن فيه عن اتفاق روسيا مع حلف الأطلنطى، أعلن عن توصل المفاوضين الروس والأمريكيين إلى اتفاق لخفض ترساناتهما من الأسلحة الاستراتيجية بمقدار الثلثين، ولكى تصل مع عام ٢٠١٢ إلى ما بين ٢٢٠٠ ـ ١٧٠٠ من مستواها الحالى وهو ٦٠٠٠رأس نووى، وقد أعد هذا الاتفاق لكى يكون الوثيقة الرئيسية التى ستصدر عن اجتماع القمة بين الرئيسين الأمريكى والروسى فى موسكو فى ٢٤ ـ ٢٥ مايو ٢٠٠٢ والاعتماد عليها، ويعتبر أن بوتين يرتكب الخطأ نفسه الذى ارتكبه جورباتشوف حين قدم تنازلات ضخمة بالانسحاب من أوروبا الشرقية وحول مدينة برلين مقابل وعود من إدارة بوش الأب بعدم توسع حلف الأطلنطى شرقا، كما يرتكب الخطأ نفسه يلتسين حين توقع مساعدات أمريكية ضخمة للاقتصاد الروسى لم يتحقق منها إلا اليسير مثل هذه الشكوك الروسية هى التى تثير التساؤلات حول المدى الذى ذهب إليه بوتين فى التقارب مع الولايات المتحدة، وهل سيكتب له الاستمرار والاستقرار، أم أن قضايا خلافية، مثل التى ظهرت خلال القمة حوا إيران والعراق فضلا عن عدم تحقق الوعود الأمريكية فى مساعدة روسيا اقتصاديا واستمرارها، كما كانت وعودا مراوغة، سوف تعترض مسيرة هذه العلاقة الجديدة، وهل سيستطيع بوتين ان يقنع القوى السياسية الروسية بأن تستوعب هذا التطور، وإذا ما واجه بوتين الفشل فى توقعاته فما هى بدائله، وكيف سيتراجع عنها. نتصور أن ما سيحدد مصير هذه

العلاقة الجديدة هو مدى وفاء الولايات المتحدة بما تتوقعه بالعلاقة مع روسيا: هل هو التيار الذى يدعو إلى التعاون البناء والإيجابى معها، أم التيار الذى ما زال يعتبر أن روسيا مازالت تمثل خطرا يجب احتواؤه، كما سوف تعتمد على المستوى الروسى، على مدى ما يحققه بوتين من استقرار داخله ومساهمة ذلك ف إعادة بناء مؤسسات الدولة الاقتصادية والمصرفية، ومكافحة الفساد وأعطاء أحساس بالهدف للمجتمع الروسى.

على أية حال، فإن السؤال الذى تفرضه العلاقة الروسية الأمريكية الجديدة، فيما يتعلق بقضايا الشرق الأوسط هو ا إذا كانت مواقف روسيا من قضايا مثل التعاون مع إيران، ومعارضة الاتجاه الأمريكى لضرب العراق، والقضية الفلسطينية، سوف تظل روسيا تحتفظ بمواقفها منها، أم أنها سوف تعمد إلى تطويع هذه المواقف وأخضاعها لمتطلبات علاقتها الجديدة مع الولايات المتحدة، وعدم تعريضها لهزات تؤثر فى اتجاهها.

روسيا و "محور الشر"

كان من أبرز الآثار الدولية لأحداث ١١ سبتمبر هو التحول الذى أحدثته فى العلاقات الأمريكية الروسية وحيث اعتبر أنها أعادت هذه العلاقات إلى مرحلة تحالف الحرب العالمية الثانية وقبل أن تنطلق الحرب الباردة، وحقيقة كان الرئيس الروسى فلاديمير بوتين أول رئيس أجنبى يتصل بالرئيس الأمريكى ويعبر له عن تضامنه مع الولايات المتحدة ولم يكتف بوتين بالأقوال بل قرنها بسلسة من الأفعال جعلت روسيا من أبرز الدول التى أيدت الحملة الأمريكية ضد أفغانستان.

ولم تقتصر روسيا على نفسها بل أيدت وشجعت دول آسيا الوسطى على أن تقدم فضاءها الجوى وقواعدها للقوات الأمريكية، وربما كانت هذه الاستجابة الروسية هى التى جعلت وزير الخارجية الأمريكى كولين باول يعتبرها من أكبر انجازات السياسة الخارجية الأمريكية، بل جعلت البعض من المحللين يعتقدون أنه يمثل النهاية الحقيقية

للحرب الباردة غير أنه ومن ناحية أخرى فسر البعض هذا التحول الروسى على أنه هزيمة استراتيجية لروسيا حولها إلى قوة تابعة للولايات المتحدة لا تملك إلا أن توافق على السياسات الأمريكية وقبول أمور كانت تعارضها بل تتحدى فيها الولايات المتحدة مثل الموقف من توسيع حلف الأطلنطى، والوجود الأمريكى فى آسيا الوسطى، وإلغاء اتفاقية الصواريخ المضادة من طرف واحد، والتمسك بنظام الدفاع الصاروخى الأمريكى، كل هذه القضايا "ابتلعتها" القيادة الروسية، الأمر الذى قدم روسيا بصورة التابع وليس الشريك للولايات المتحدة على المسرح الدولى.

غير أن الصورة التى انطبعت عن وضع روسيا الدولى وعلاقاتها بالولايات المتحدة قد تعرضت للمراجعة أخيرا بفعل عدد التحركات والمواقف الروسية وحول قضايا تعتبر حساسة بل حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة وأولوياتها وقد تركزت هذه التحركات الأمريكية، الروسية حول قضايا تتعلق بثلاث دول تعتبرها أمريكا مؤيدة للإرهاب ووضعتها ضمن ما سمته "محور الشر" وهى العراق، إيران، كوريا المتحدة.

فهل هذه التحركات الروسية مع الدول الثلاث تعتبر حقا تحولا فى علاقات روسيا الجديدة مع الولايات المتحدة كما تطورت بعد أحداث ١١ سبتمبر، وهل هذه عودة لأسلوب ومضمون المواجهة مع الولايات المتحدة بالشكل الذى كانت عليه خلال الحرب الباردة، فى الإجابة على هذه التساؤلات فأنه من المهم التوقف عند تأكيدات بوتين أنه لا عودة إلى طابع المواجهة مع الولايات المتحدة بسبب بسيط أن روسيا لا تمتلك مقوماته وعند حقيقة أن القوة الدافعة لبوتين وسياساته الدولية هى توفير الظروف والأدوات للنهوض بالاقتصاد الروسى وهو ما أكده بوتين فى اجتماعه مع سفراء روسيا فى العالم أخيرا داعيا لهم بأن يجعلوا من المصالح الاقتصادية الروسية أولوياتهم فى العمل وبناء علاقات تعود بالنفع على روسيا اقتصاديا.

وخلال الجدل الأخير حول علاقات روسيا مع الدول الثلاث اهتم المسئولون الروس بالتركيز على دوافع روسيا الاقتصادية حيث اعتبروا مثلا أن روسيا تشترك مع كوريا الشمالية فى حدود ولها روابط تجارية طويلة مع هذا البلد، كذلك حاولت موسكو فى دفاعها وتبريرها لعلاقاتها مع كوريا الشمالية أن تقدم نفسها باعتبارها الطرف الذى يدفع بيونج إلى الاعتدال والتعاون، سواء مع كوريا الجنوبية حول قضايا وحدة الكوريتين ومع الولايات المتحدة حول برامج كوريا الشمالية النووية وتطويرها للصواريخ عابرة القادرات ونفس الشئ ينطبق على العراق وإيران، وخلال هذا الجدل بدا أن ما تهتم به روسيا بالنسبة للوضع فى العراق هو المحافظة على مصالحها الاقتصادية وضمان أن أى نظام فى العراق سوف يلتزم بسداد ديون العراق لروسيا والتى تبلغ بلايين دولار، فمع هذه الدول الثلاث شهدت الفترة الأخيرة تطوير روسيا لعلاقاتها معها حول قضايا سياسية واقتصادية واستراتيجية جعلت بعض المحللين يذهبون إلى أو روسيا قد عادت من جديد إلى سياسة الحرب الباردة وتأكيد نفسها ودورها فى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

فمع العراق فضلا عن موقف روسيا العلنى فى معارضة عمل عسكرى أمريكى ضد العراق، زار وزير الخارجية العراقى موسكو فى أوئل سبتمبر وارتبطت زيارته بالحديث عن تعاقدات بين روسيا والعراق لمدة ١٠ سنوات وبقيمة ٤٠ بليون دولار لتسويع الاستثمارات الاقتصادية بين البلدين، ومع إيران كشفت الحكومة الروسية فى نهاية يوليو عن مشروع برنامج لمدة ١٠ سنوات لتوسيع التعاونالعلمى مع إيران وتضمن مشروع اتفاقية التى لم توقع بعد مقترحات لبناء خمسة مفاعلات نووية والذى يمثل أحد أهم عناصر الخلاف بين موسكو وواشنطن وحيث تعتبر واشنطن أنه سوف يمكن إيران من تطوير أسلحة نووية أما مع كوريا الشمالية فقد زار الزعيم الكورى الشمالى كيم جونج إيل فى نهاية أغسطس الماضى روسيا والتقى بالزعيم الروسى فلاديفو ستوك وكان هذا هو لقاء القمة الثالث بين الزعيمين، وقد انصبت المحادثات حول خط سكك حديدية يمر عبر الأراضى الروسية ويربط شبه القارة الكورية، ويصبح بذلك طريقا تجاريا عبر القارة إلى أسواق أوروبا وهو

المشروع الذى سوف يتيح فى النهاية ملايين الدولارات كرسوم مرور تصب فى الاقتصاد الروسى.

وقد أثارت هذه التحركات الروسية ليس فقط تصورات المحللين عن عودة مظاهر الحرب الباردة بين روسيا وأمريكا ولكن أيضا انتقادات وتحذيرات حادة وجهها بشكل خاص دونالد رامسيفلد وزير الدفاع الأمريكى لروسيا محذرا "أنه إلى الحد الذى تعبر فيه روسيا أنها تريد استعراض علاقاتها مع دول مثل العراق وليبيا وسوريا وكوريا الشمالية، فإنها بذلك ترسل إشارات عبر العالم بإنها ترى من الأشياء الجيدة التعامل مع الدول الإرهابية، وأنها بذلك تهدد بتآكل وضعها الدبلوماسى والاقتصادى مع الولايات المتحدة" وأن يواصل التزامه بالعقود الاقتصادية التى وقعت معه فى السنوات الأخيرة والتى تضمن العمل للشركات، والمؤسسات الروسية، وهو العقد الذى تفهمه وزير الخارجية الأمريكى خلال لقائه مع وزير الخارجية الروسى فى نيويورك أخيرا حيث اعتبر أن الولايات المتحدة تدرك "الأبعاد الاقتصادية" للمسألة العراقية بالنسبة لروسيا، وقد فسر بعض المحللين هذا بأن الولايات المتحدة تعرض على روسيا صفقة تضمن فيها المصالح الاقتصادية الروسية مقابل تطويع روسيا لمواقفها تجاه العراق، بل إن ثمة إشارات لما هو أبعد من هذا تتعلق بإمكانية أعفاء روسيا من ديونها للولايات المتحدة.

ورغم أنه من الواضح أن بوتين يضع اهتمام ومصالح روسيا الاقتصادية فى قمة اهتماماته، وتصوره أنه فيما يتعلق باحتياجات روسيا من الاستثمارات والتجارة والتكنولوجيا والاندماج فى الاقتصاد العالمى إنما تقع بشكل أساسى لدى الولايات المتحدة والغرب، فإنه يدرك أيضا أن خبرة السنوات العشر الأخيرة ووعود الولايات المتحدة بالشكل الذى كانت تتوقعه روسيا، لم تتحقق كذلك لابد أنه فى حسابات بوتين أنه من الصعب أن يتوقع استثمارات أمريكية الأخيرة، وحيث أصبح رأس المال الأمريكى حساسا تجاه مخاطر الاستثمار فى بيئات لا تتوافر لها القوانين الثابتة والمستقرة كذلك فإن ليس من المحتمل أن تقدم أوروبا سواء فى

المدى القصير أو المتوسط ما تتوقعه منها روسيا حيث ستكون أوروبا مشغولة بعملية توسيع الاتحاد الأوروبى الذى سوف تسيطر على جدول أعماله فى العقد المقبل ولن تتيح المصادر والموارد المطلوبة لدفع دمج روسيا فى أوروبا.

فى ضوء هذا يأتى حرص بوتين على تنويع وتوسيع علاقات روسيا الاقتصادية والتجارية حتى مع الدول التى لا ترضى عنها الولايات المتحدة، ولكنه يدير ذلك بالصورة التى يأمل ألا تضعه فى صدام أو مواجهة مع الولايات المتحدة، ومن ثم فمن المتوقع أن تتسم إدارته لعلاقاته مع الولايات المتحد فى مناطق الخلاف بالمرونة والبرجماتية.

أمريكـــا والصـــين

❑ إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية الصينية؟

إلى اين تتجه العلاقات الأمريكية الصينية؟

على مدى ربع قرن، منذ زيارة الرئيس الأمريكى السابق ريتشارد نيكسون لبكين فى فبراير ١٩٧٢، متجاوزا بها عقود من الخصومة بين البلدين، والإدارات الأمريكية المتعاقبة تتابع سياسة الانفتاح على الصين والتعامل معها كقوة جيواستراتيجية فى منطقتها. وخلال ذلك تعرضت العلاقات بين واشنطن وبكين لمستويات من القيود والتوترات حول قضايا مثل تايوان، والتبت وحقوق الإنسان والتجارة. على أن ما قد يميز إدارة الولايات المتحدة لعلاقاتها مع بكين حتى بداية التسعينات انها كانت تجرى فى ظل ظروف واعتبارات الحرب الباردة والتنافس مع الاتحاد السوفيتى، والتركيز كما عبر وقتها هنرى كسنجر، على متطلبات توازن القوى فى النظام الدولى والاتجاهات طويلة المدى للسياسة العالمية. غير أن التغير الذى لحق ببنية النظام الدولى بانتهاء الحرب الباردة وضع العلاقات الأمريكية الصينية فى اطار جديد. إذ برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوه

العظمى الوحيدة فى العالم. وأصبح شاغل الفكر الاستراتيجى فيها هو كيف تحافظ على مثل هذا الوضع الفريد والابقاء عليه لاطول فترة ممكنة ومنع أى قوة من تحديه أو المشاركة فيه.

ولعل من أهم من عبروا عن هذا الفكر هو زبيغنيو بيرجنسكى، حيث عالج الصين ضمن قارة أسيا التى اعتبرها "رقعو الشطرنج الكبرى" والقارة الحاسمة فى ما يتعلق بمحافظة الولايات المتحدة على وضعها المتفوق عالميا، إذ اعتبر برجنسكى الصين من اللاعبين الجيواستراتجيين ومن ثم يمكنها تحدى الولايات المتحدة فى منطقتها والعالم. غير أن الأمر لم يكن مقصورا على التغير الذى لحق بالنظام الدولى وعلاقات القوى فيه، وانما رافقه تطور نوعى فى عدد من السياسات الصينية المحلية والاقليمية والدولية والتى تتصل بقضايا ذات اهمية حيوية بالنسبة إلى السياسة الأمريكية، وبدت هذه السياسات فى البرامج الصينية المتعلقة بتجارة الصين فى الصواريخ والتكنولوجيا النووية، وبرامج التحديث العسكرى الصينى ومشترواتها من السلاح ومنازعاتها الاقليمية فى بحر الصين ثم الفائض التجارى المتزايد مع الولايات المتحدة والذى بلغ ٥٠ بليون دولار فى مصلحة الصين.

وحركت كل هذه العوامل جدلا ونقاشا داخل الولايات المتحدة حول ما إذا كانت الصين ستبرز فى القرن المقبل كقوة اعظم تلعب دورا مشابها للدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة أم ستتبع نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكانه العملاق الاقتصادى؟

فى الإجابة على هذا السؤال الرئيسى ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول اسلوب التعامل مع الصين: هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء "مشاركة" partnership حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة الاحتواء" containment شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفيتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب العالمية الثانية؟

فى هذا الجدل الواسع اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها على تنبؤها بصعود الصين كقوة "محاربة" belligerent مما سيؤدى حتما

إلى عدم الاستقرار فى اسيا وبصورة تتحدى المصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت هذه المدرسة ان الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الاقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات المتحدة بحسم ودعم حلفائها على الحدود وزيادة الانتشار لقواتها فى اسيا.

وجادلت هذه المدرسة بانه وأن بدت الصين أكثر انفتاحا مما كانت عليه منذ الثورة الصينية عام ١٩٤٩، إلا انها ومنذ نهاية الثمانينات، والقادة الصينيون بخاصة بعد ضعف دنج تشاوينيج، يصيغون اهدافا معاكسة للولايات المتحدة ويعملون على خفض النفوذ الأمريكى فى اسيا، ودعم وجود الصين فى بحار الصين الشمالية الشرقية وبشكل يمكنها من التحكم فى الخطوط البحرية الاساسية للمنطقة.

وعلى المستوى العسكرى ترصد هذه المدرسة مجموعة من التطورات فى اتجاه بناء القوة العسكرية الصينية: التحول المثير فى القيادات العسكرية التى تؤكد على التكنولوجيا المتقدمة والحرب المتشعبة، والبحوث والتطوير مع المشروعات من التكنولوجيا العسكرية الاجنبية، والوصول المتزايد إلى التكنولوجيات التجارية ذات الاسهامات العسكرية. وهكذا تستخلص هذه المدرسة أن أهداف الصين فى الحصول على مركز بارز فى آسيا انما تتناقض بوضوح مع هدف اساس حاربت أمريكا من أجله ثلاثة حروب كبرى فى النصف الثانى من هذا القرن. وهو منع أى بلد منفرد من الوصول إلى مركز القوة المسيطرة فى آسيا.

أما المدرسة الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم علاقة أكثر تحديا باكثر مما تواجهه مع الصين، وانه مع مطلع قرن جديد فإن علاقاتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نموا، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكانا. كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حال سيولة بحيث أن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبؤة لم تتحقق بعد. من هنا تدعو هذه المدرسة إلى توسيع نطاق العلاقات

الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة، إذ من شأن ذلك أن تتصرف الصين بطريقة تتفق مع المصالح الأمريكية. ويؤكد أصحاب هذه المدرسة منطلقاتهم تلك بأن قادة الصين يعطون اليوم اهمية واولوية للنظام العالمى والحصول على التكنولوجيا الغربية، وكل هذه الأمور ضرورية لتحقيق الرفاهية التى يرونها اساسية للاستقرار فى وطنهم، ويقوى هذا التصور عندهم رؤيتهم لرفاقهم فى موسكو يسقطون من السلطة أساسا بسبب الفشل فى دفع التنمية الاقتصادية. أما على المستوى العسكرى فإن اتباع مدرسة الانفتاح على الصين يرون فى ما يتردد فى وسائل الإعلام الأمريكى والنظام السياسى حول ما يسمى بالتهديد الصينى مبالغة لا تقوم على أساس. فالتحديث العسكرى الصينى ما يزال بعيدا على تلبية حاجتها الدفاعية، كما أن معظم التقديرات الموثوق بها تقدر انفاق الصين العسكرى بـ ٣٠-٥٠ بليون دولار سنويا وهو مبلغ كبير ولكنه ليس مقلقا فهو يقارن بانفاق دولة متوسطة مثل اليابان وبريطانيا وفرنسا والمانيا. والصين ما تزال فى تقدير عدد من الخبراء العسكريين دولة فقيرة، ومن المحتمل أن يشكل هذا الوضع قيودا كبيرة على قدرتها على الاحتفاظ ببناء عسكرى ضخم والاستمرار فيه، كما أن موقعها الجيوستراتيجى لا تحسد عليه، باعتبار أن عليها التعامل مع جيران متعددين بمن فيهم منافسون حاليون ومحتملون وعبر حدود طويلة، وهكذا يستخلص من يدافعون عن علاقات ايجابية مع الصين، انها على الاقل لثلاثين عاما مقبلة، لن تكون قادرة على أن تخطط لعمليات عسكرية بعيدة عن الشاطئ، وأن قدرات جيش التحرير الصينى ستكون محدودة ولن تتعدى نطاق "المناوشات البرية السريعة" خلال هذه الفترة. واكد هنرى كيسنجر باعتباره من اقوى المدافعين عن مواصلة ودعم الانفتاح على الصين، هذه النظرية فقال عشية زيارة كلينتون للصين "ليس من شك أن القوة العسكرية الصينية ستنمو بشكل مناسب على نموها الاقتصادى ولكنها لن تكون قوى عسكرية عالمية على الاقل لربع قرن مقبل".

ازاء هاتين المدرستين، اختارت إدارة كيلنتون ما اسماه رئيسها قبل أيام من زيارته للصين فى يونيو ١٩٩٨ طريقا مختلفا عن ما تدعو إليه المدرستان من مواقف مطلقة، إذ أوضح أن اختياره فى التعامل مع الصين يقوم على اساس الاعتبارات المبدئية وكذلك الدوافع العملية: عمليا بتوسع مجالات التعاون مع الصين، ومبدئيا بشكل صريح ومباشر حول قضايا الاختلاف على أنه رغم ما اسماه كلينتون بالطريق المختلف إلا إن اختياره واكثر من هذا وقائع ونطاق زيارته للصين، كانت دليلا على أنه يرفض منظور مدرسة الاحتواء بل أنه وصفها بانها لن تفيد وانه حتى اصدقاء وحلفاء أمريكا لن يوافقوا أو يلتزموا بها وانها لن تجدى إلا فى عزل الولايات المتحدة وسياستها.

أما الإدارة الحالية فقد انتقدت منذ مجيئها "الشريك الاستراتيجى" واعتقدت أن مصالح أمريكا فى آسيا تقع إلى حد كبير فى علاقة قوية مع الشريك الديمقراطية فى المنطقة وهى اليابان، ومنذ البداية حدد بوش رؤيته للاسلوب الامثل فى التعامل مع الصين، فهو وان كان يرى مناطق تتطلب التعاون معها مثل منع انتشار اسلحة الدمار الشامل وتحقيق السلام مع شبه القارة الكورية إلا أنه يدرك أن سلوك الصين فى الخارج ينذر بالخطر، وسلوكها فى الداخل مرعب وقد تستخدم الصين ثروتها النامية فى بناء الاسلحة النووية والاستراتيجية وبناء صواريخ باليستية جديدة واسطول بحرى وقوة جوية بعيدة المدى وهو ما يمثل تمهديا للولايات المتحدة، كذلك بركز بوش على سلوك الصين فى قضايا حقوق الانسان وعلى ما يصفه بالعداء للحرية الدينية ودعوتها للاجهاض بشكل "يخلو من الرحمة والعقل".

هذه الرؤية التى تتبناها إدارة بوش منذ أن جاءت إلى الحكم هى التى تفسر لنا ما طفى على السطح مؤخرا فى علاقات البلدين على المستويين الأمنى والتجارى، فعلى المستوى الأمنى وخلال وجوده فى سنغافورة فى ٤ يونيو ٢٠٠٥، اتهم وزير الدفاع الأمريكى رامسفيلد الصين بقلب التوازن العسكرى الدقيق فى آسيا بزيادة قدرتها العسكرية واستعراضها للقوة وبناء قواتها الصاروخية التى تسمح لها بالوصول إلى مناطق كثيرة فى العالم وطرح الوزير تساؤلا حول جدوى الاستثمار الصينى المتزايد

فى التكنولوجيا العسكرية فى وقت لا تواجه فيه تهديدا من اى دولة، وقال رامسفيلد أن وزارة الدفاع الأمريكية فى دراسة من المقرر أن تنشر قريبا تفيد أن موازنة الدفاع فى الصين هى الاعلى فى المنطقة والثالثة فى العالم.

أما المستوى التجارى، فقد تصاعدت المشاحنات بين الجانبين حين طالب البيت الأبيض الصين بأن تترك عملتها تتحسن بالمقارنة بالدولار والمح الممثل التجارى الأمريكى على تذكير الصين بالمخالفات المتعلقة بقوانين الملكية الفكرية، فى حين يهدد الكونجرس بفرض الرسوم الجمركية مرتفعة على الصادرات الصينية ردا على الفجوة فى الفائض التجارى التى بلغت ١٦٢ بليون دولار فى مواجهة هذه الضغوط رد رئيس الوزراء الصينى فى اواخر مايو ٢٠٠٥ أن بلاده لن ترضخ للضغوط التى تطالب باعادة تقييم سعر صرف عملتها، واتهم وزير التجارة الصينى الولايات المتحدة باتباع معايير مزدوجة فى النزاع القائم مع بلاده، لمحاصرة صادرات النسيج الصينى للاسواق الأمريكية ملوحا بامكانية إغلاق الاسواق الصينية أمام المنتجات الزراعية الأمريكية والأوروبية.

وهكذا تعكس المشاحنات الأمريكية والصينية الأخيرة، والتى ستظل تلازم علاقاتهما، الطبيعة المزدوجة لهذه العلاقة وتعكس بشكل أكثر القلق الذى يسيطر على دوائر أمريكية من النمو المتزايد لقوة الصين وبصورة قد تمكنها من منافسة الولايات المتحدة على المكانة الدولية. أما الصين فإن مسؤوليها ودبلوماسييها يركزون على أن الصين ما زالت قوة نامية بل وفقيرة ويقارنون بين دخل الفرد الصيني الذى يبلغ ١٢٠٠ دولار مقابل دخل الفرد الأمريكى الذى يبلغ ٣٠ ضعفا، بما يعنى أن الصين ما تزال امامها مشوار طويل، وعلى الرغم من النمو الذى حققته الصين فى الحقب الثلاث الماضية إلا أنهم يدركون التحديات والثغرات التى تواجه هذا النمو واخطاره، ولهذا تستطيع ان نفهم قول الدبلوماسيين الصينيين، مثلما عبر مؤخرا، رئيس معهد الشعب الصينى للشئون الخارجية خلال زيارته للمجلس المصرى للشئون الخارجية، أن الصين تحتاج للعمل على بناء بيئة سلمية اقليمية ودولية تراها ضرورية لعملية "صعودها السلمى" الأمر الذى يفسر قول

المحلل الأمريكى فريد زكريا انه وجد تصميمها من المسؤولين الصينين على عدم خوض نزاع مع الولايات المتحدة فى وقت يركزون فيه على النمو الاقتصادى لبلادهم.

"ولعل من مؤشرات ذلك ـ ورغم اعتراضها فى البداية ـ إعادة الصين تقييم عملتها: Adjustment وهو ما اعتبره المراقبون أخبارا رائعة ليس فقط للولايات المتحدة ولكن أيضا للإقتصاد العالمى غير الآمن"

أمريكـا ومصـر

- ضرورات الحوار الاستراتيجى المصرى الأمريكى

ضرورات الحوار الإستراتيجى المصرى الأمريكى

١ ـ من الحقائق التى ستظل مرتبطة بالعلاقات المصرية الأمريكية، أن الولايات المتحدة هى قوة لها مصالحها وتحالفاتها ووجودها العالمى، ضاعف من ذلك تطورات ما بعد الحرب الباردة وتصورها أنها باتت القوة الأولى والوحيدة فى العالم بحكم ما تمتلكه من قدرات لا تتحقق مجتمعة لقوة أو قوى أخرى، كما ترسخ هذا الاعتقاد بمجئ إدارة بوش الابن وتبنيها واعتمادها لمفاهيم القوة وتأكيد القيادة الأمريكية والسلوك المنفرد إذا ما اقتضت الضرورة، أما مصر فهى قوة إقليمية كان لها عبر مراحل تاريخها دورها ومسؤولياتها فى إقليمها بحكم اعتبارا ت تتصل بمركزها الجغرافى والبشرى والثقافى وسوف يظل هذا الدور لصيقا بها ويفرض نفسه عليها.

٢ ـ وقد كانت العلاقات المصرية الأمريكية وتفاعلاتها فى نصف القرن الأخير شاهدا على هذه الحقيقة ومتأثرا بها، وبدأت بما توقعته الولايات المتحدة فى منتصف الخمسينات من أن تتجاوب مع مصر وتتعاون مع

خططها لإدخال الشرق الأوسط ضمن ترتيبات سياسية "الاحتواء" ضد الاتحاد السوفيتى، وهو التوقع الذى تقاطع مع تصورات وتوجهات السياسة المصرية فى هذا الوقت، الأمر الذى يفسر طابع التوتر وربما الخصومة التى سادت العلاقات المصرية الأمريكية فى حقبة الخمسينات والستينات.

ورغم التحول الذى حدث فى العلاقات المصرية الأمريكية فى منتصف السبعينات وانتقالها من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية وتأسيس نطاق عريض من الاهتمامات والأهداف المشتركة، إلا أن حقائق اختلافات المصالح واعتبارات القوة الدولية عن القوة الإقليمية ظلت تلاحق علاقات القوتين وطفت إلى السطح فى صورة اختلافات مثل التى حدثت حول قاعدة راس بناس واستدعاء السفير المصرى فى تل أبيب عقب إحداث صبرا وشاتيلا، وحادث طائرة لوكيربى وحول قضايا إقليمية مثل العقوبات على العراق وليبيا والسودان واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتمديد معاهدة منع الانتشار النووى وانعقاد مؤتمر الدوحة الاقتصادى، وقد كان من الواضح من هذه الحالات التى اختلفت فيها الرؤى والتقديرات المصرية عن التوقعات الأمريكية، أن محددات موقف مصر كانت تنبع أساسًا من اعتبارات وضعها الإقليمى وما يمليه عليها من مسؤوليات لا تستطيع تجاهلها وإلا كانت تضر بمصالحها الوطنية الأشمل ومصداقيتها بل وصورتها الدولية.

٣ ـ لذلك لم يكن غريبا أن يستخلص الدارسين والمشتغلين بالعلاقات المصرية الأمريكية والمهتمين بتوفير أرشد الأدوات لإدارتها بشكل يضمن توصل البلدين إلى تفهم أفضل الاعتبارات كلا منهما ودوافعه ومصالحه، أن يستخلصوا أهمية إنشاء آليه ومستوى جديد من الحوار بين البلدين يقوم على مستوى مؤسسى institutional ويتسم بالدورية regularity والانتظام، ويجرى على عدة مستويات multi levels . وقد دفع هذا الإدراك بالفعل ـ ومع تشجيع مصرى وتردد أمريكى ـ إلى بدء مثل هذا الحوار باجتماع على مستوى وزراء الخارجية فى واشنطن فى يوليو ١٩٩٨، وعقدت الجولة الثانية من هذا الحوار على مستوى

مساعدى وزير الخارجية فى ديسمبر ١٩٩٨ فى القاهرة، وعقدت الجولة الثالثة على نفس المستوى فى واشنطن فى فبراير ١٩٩٩، وكان مقدرا أن تعقد جولة رابعة على مستوى وزراء الخارجية خلال زيارة الرئيس مبارك لواشنطن فى يوليو ١٩٩٩.

وعلى الرغم من أن الفترة الزمنية التى جرى خلالها الحوار الاستراتيجى ما بين يوليو ١٩٩٨ وديسمبر ١٩٩٩ وعدد جولاته لا تسمح بالحكم على مدى فاعليته فى تقديم فهم أكثر لوجهات النظر بين البلدين حول القضايا المحورية فى علاقاتهما، فإن الغيوم التى تلت ذلك فى علاقات البلدين وتمثلت فيما إثارته الولايات المتحدة حول قانون الجمعيات الأهلية فى مصر، وتفجر المشاعر المصرية بسبب حادث الطائرة المصرية بوينج ٩٩٠، ثم ما أثاره فشل مؤتمر كامب ديفيد الثانى فى يوليو ٢٠٠٠، والانطباعات الأمريكية حول نصائح مصر للفلسطينيين بعدم التجاوب مع المؤتمر، فى هذه الأحداث الثلاث وأن اختلفت التفسيرات حول دلالاتها وطبيعتها وهل هى عرض متكرر لطبيعة العلاقات بين البلدين أم أنها سحابة طارئة لا تلبث أن تنقشع أمام واقع حاجة البلدين للآخر وفى مجالات حيوية تتصل بمصالح البلدين العليا، مع تعدد هذه التفسيرات إلا أن العامل المشترك فيها كان الحاجة إلى إليات أكفأ وأكثر واقعية ومتعددة المستويات لفهم كل جانب لدوافع وحدود الآخر وما هى الخطوط التى يصعب عليه أن يتخطاها.

٤ ـ الخلاصة، إنه إذا كانت التفاعلات فى العلاقات المصرية الأمريكية خلال العقد الماضى على الأقل قد اظهرت الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة هذه العلاقات وضمان توفير أساس من الفهم المشترك وتجاوز التداعيات السلبية، فإن هذه الحاجة قد تأكدت وبشكل حاد خلال السنوات الثلاث الماضية بفعل ثلاث تطورات: ـ

الأول: التحولات التى طرأت على البيئة الدولية بفعل أحداث ١١ سبتمبر وشكلت تصورا للرؤية الأمريكية لنفسها وللعالم لم تعتمد على القوة وتأكيد

الاختبارات والإرادة الأمريكية، وتصنيف العالم وقواه الصديقة وغير الصديقة لمتطلبات وإدوات مكافحة الإرهاب كما تراه الولايات المتحدة.

الثانى: التحولات التى طرأت على البيئة الإقليمية بفعل الغزو الأمريكى للعراق وما خلفته حتى الآن من عنف وفوضى فى هذا البلد وتداعياته المحتملة والتصورات التى ارتبطت بالحرب حول الأهداف الأمريكية فى إعادة صياغة وترتيب منطقة الشرق الأوسط وما صاحب ذلك من مبادرات للإصلاح قوبلت بردود فعل رافضة من المنطقة. وكذلك بفعل أنهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. وهذا التطور الأخير يمثل أهمية خاصة فى علاقات البلدين إذ كان البحث عن السلام فى الشرق الأوسط يمثل الدعامة الهامة للمشاركة المصرية الأمريكية وأحد أهدافها.

الثالث: هو التصورات والمبادرات الأمريكية حول الديمقراطية فى الشرق الأوسط، والمطالبات الأمريكية للنظم فى المنطقة، وفى مقدمتها مصر، أن تتبنى وتطبق مناهج للإصلاح الاقتصادى والسياسى وفقًا لمفهوم والإدارة الأمريكية.

٥ ـ إزاء هذه البيئة الدولية والإقليمية بالغة التعقيد تتأكد الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية، وإلى حوار مستمر ومنتظم يكون هدفه من وجهة النظر المصرية هو أن يقيم لدى الجانب الأمريكى إطار فكريا Conceptual fraework يقتنع به أنه إذا كانت مصر تتبنى فى بعض الأحيان مواقف تتمايز عن التوقعات الأمريكية حول عدد من القضايا والتطورات فى المنطقة، فأنها تفعل ذلك استجابة لضرورات ومستويات وضعها الإقليمى، وإنه بدون هذه المواقف يمكن أن تتأثر مصداقيتها ودورها كقوة واستقرار واعتدال فى المنطقة، بل أن الحفاظ على هذه المصداقية وهذا الدور يلتقى فى النهاية مع المصالح الحقيقية للولايات المتحدة.

ونتصور أنه لكى يكون هذا الحوار فعالا:

ـ فإنه يجب أن يكتسب الاستمرار والدوام.

ـ وأن لا يقتصر على لقاءات منعزلة.

ـ يجب أن يتم على أساس دورى ومنتظم.

ـ أن يكون له توقيتاته وظروفه وأوراقه المعدة سابقا.

وإلى جانب الحوار بين ممثلى المؤسسات السياسية الخارجية الرسمية بين البلدين، فإن الحوار يجب أن يمتد ويتعمق وبشكل منتظم على مستويات أخرى لا تقل تأثيرا فى صياغة السياسات الأمريكية وهى ممثلى المجالس النيابية فى البلدين والكتاب والمعلقين الصحفيين وكذلك ممثلى مراكز البحوث والدراسات ومنظمات المجتمع المدنى. ويبرر الاهتمام والتركيز على هذه المستويات من الحوار ما لوحظ أنه فى عدد من الحالات التى شهدت غيوما فى العلاقات المصرية الأمريكية كان مصدرها الاختلاط والتشويش الذى صدر عن الكونجرس الأمريكى وكذلك فى كتابات وتعليقات عدد من الكتاب والمعلقين فى الصحافة الأمريكية، وهو التشويش الذى نفترض أنه يصدر فى جانب منه عن غياب الرؤية وسوء الفهم والتقدير لدوافع مصر واعتباراتها فى قضية من القضايا، لذلك إذا كان الأعداد والتحضير الجيد للحوار على المستوى الرسمى ضرورة، فإنه لا يقل عن ذلك على المستويات غير الرسمية وبشكل خاص من حيث انتقاء الجانب المصرى وقدرته على التخاطب والإقناع وفهم العقل الأمريكى.

السفير الدكتور / السيد أمين شلبى

حاصل على:

- ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧.
- ماجستير فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠.
- دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦.
- دكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.

خبرته فى المجال الدبلوماسى:

- التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١.
- عمل من درجة ملحق إلى مستشار فى كل السفارات المصرية فى براج وبلجراد وموسكو ولاجوس.
- عمل وزيرا مفوضا فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢-١٩٨٦.
- عمل سفيرا لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤.
- حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج.

ثالثا صدرت له الأعمال الآتية:

١- "التنظيم الدولى فى مفترق الطرق"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٦٧.

٢- "هنرى كيسنجر، حياته وفكره"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٦.

٣- "الوفاق الأمريكى السوفيتى"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١.

٤- "قراءة جديدة فى الحرب الباردة"، (دار المعارف)، ١٩٨٣.

٥- "الدبلوماسية المعاصرة"، (عالم الكتب)، ط١/ ١٩٨٩ ط ٢/ ١٩٩٦.

٦- "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد" (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.مكتبة الأسرة.

٧- "العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٥٦" (مترجم) (مكتبة مدبولى) ١٩٩٦.

٨- "ما بعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات" (مركز الدراسات الاستراتيجية الأهرام)، ١٩٩٧.

٩- "الصين وروسيا: من الخصومة إلى المشاركة الاستراتيجية"، (مركز الدراسات الآسيوية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨.

١٠- "جورج كينان: الدبلوماسى المؤرخ"، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٧.

١١- "حوارات المستقبل"، (هيئة قصور الثقافة) ١٩٩٨.

١٢- "داج هامر شولد: حياته وفكره"، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٩.

١٣- "نظرات فى آرنولد توينبى" (دار قباء)، ٢٠٠٠.

١٤- "الغرب فى كتابات المفكرين المصريين" (دار الهلال)، ٢٠٠٠. ط. ثانية ٢٠٠٣ مكتبة الأسرة.

١٥- "ادباء من الشمال"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٣.

١٦- "موقع مصر فى السياسة العالمية"، (محرر)، المجلس المصرى للشئون الخارجية، ٢٠٠٣.

١٧- "مصر والعرب والولايات المتحدة" (محرر)، المجلس المصرى للشئون الخارجية، ٢٠٠٤.

١٨- "مصر فى عهد محمد على"، (مراجع)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.

- نشر العديد من الدراسات والمقالات فى الصحف والمجلات والدوريات المتخصصة فى مصر والخارج، كما شارك فى ندوات ومؤتمرات مصرية وأجنبية.
- حاضر فى كل من: معهد الدراسات الدبلوماسية وأكاديمية ناصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- عضو بالمجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية).